جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموقف الروسي تجاه أزمات الربيع العربي وأثره على مكانة روسيا في النظام الدولي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

إيمان تاحي

إشراف الدكتورة:

د/ نصيرة ملاح

لجنة المناقشة:

أ/ فواز العابد.....رئيسا

د/ نصيرة ملاح.....مشرفا ومقررا

د/ فيروز عيمور.....ممتحنا

2020/2019

الإهداء

إلى أمي و أبي .....

إلى أختاي نور الهدى و أسماء ....

إلى أخواي حمزة عبد الرحمان و عبد النور ....

إلى كل العائلة الكريمة .....

إلى كل الأصدقاء و الأحباب .....

الشكر

أولاً ، أحمد الله الذي أعانني على إتمام هذا العمل .....

و أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة نصيرة ملاح على كل المساعدة القيمة التي قدمتها لي و إشرافها على هذا العمل بتوجيهاتها و نصائحها .

خطـــــة الدراســـة

خطة الدراســـة

مقدمة

الفصل الأول : الاستراتجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين

المبحث الأول : المحددات الداخلية

المبحث الثاني : المحددات الخارجية

المبحث الثالث : أهداف و خلفيات الاستراتجية الروسية بعد مرحلة الحرب الباردة

الفصل الثاني : الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي

المبحث الأول : رد الفعل الروسي من ثورات المنطقة العربية

المبحث الثاني : مبررات الموقف الروسي من الأزمة السورية

المبحث الثالث : خلفيات التدخل الروسي العسكري في الأزمة

الفصل الثالث : الأزمة السورية و مكانة روسيا

المبحث الأول : التنسيق الروسي و الصيني تجاه الأزمة

المبحث الثاني : التوازن الأمريكي الروسي بعد التدخل العسكري في الأزمة

المبحث الثالث : مستقبل الأزمة السورية على خلفية صراع الكتل شرق / غرب

خاتمة

المقدمـــــــــــــة

تشهد البيئة الدولية متغيرات عدة ، تحمل في ثناياها ملامح التغير في النظام الدولي الجديد الذي أقرته الولايات المتحدة بعد انتصارها في حرب الخليج الثانية عام 1991م ، تزامناً مع إنهيار المنظومة الاشتراكية ؛ تبعاً لسياسات الإصلاح " الغلاسنوست " و البروسترويكا " التي تبناها ميخائيل غورباتشوف لحظة وصوله إلى السلطة ، الأمر الذي أدى إلى زوال الاتحاد السوفييتي الذي كان قطباً موازناً للولايات المتحدة(1945-1991) . و بعدما كان الاتحاد السوفييتي يمثل دولة واحدة ، نشأ مكانه 15 دولة .

و من أبرز هذه الدول " روسيا الاتحادية " التي ورثت عوامل القوة الاستراتيجية من الاتحاد المتداعي لاسيما المقعد الدائم في مجلس الأمن ، و الأسلحة النووية ، إضافة إلى أنها تمتلك أكبر مساحة . إلا أنه بقدر ما ورثت مكامن القوة ، ورثت مكامن الضعف أيضا ؛ الفوضى و الفساد ، إقتصاد متهالك ... ، و بالتالي شهدت روسيا الاتحادية فترة التسعينيات من القرن الماضي حالة من التقهقر التي أثرت بدورها على مكانتها كوريثة شرعية للاتحاد السوفييتي.

إلا أن ذلك لم يدم طويلا ، فمنذ وصول بوتين إلى السلطة مطلع الألفية الثالثة ، شهدت روسيا الاتحادية عهد جديد يختلف عما كان عليه في القرن الماضي ، فقد استطاعت تحقيق إنتعاشة إقتصادية مكنتها من إعادة بناء المنظومة العسكرية بعد تراجعها لسنوات مضت ، و العمل على تطوير الصناعات العسكرية لتصبح ثاني قوة عسكرية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن إعادة هيكلة إقتصادها بما يسمح له بالتكيف مع نظام إقتصاد السوق .

و هذا كان من شأنه أن يكون نذيراً ببدء حقبة جديدة للسياسة الروسية على المستويين الإقليمي و الدولي على حد سواء ، فمع استعادة روسيا لعافيتها الاقتصادية و العسكرية بدأ ظهور طموحها المتنامي في أن يكون لها دور على الصعيد الدولي ، ولعل مساعيها في ذلك برزت خلال عهدة بوتين الثانية ، و تركزت أكثر خلال عودته للحكم عام 2012 م.

و تزامناً مع ما شهدته الدول العربية من حراك و انتفاضات أفضت لانهيار أنظمة أواخر عام 2010 م و التي أُطلق عليها مصطلح " الربيع العربي " ، جاء دور روسيا في استغلال هذه الفرصة السانحة لتبرز دورها على مستوى النظام الدولي .

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية:

الأهمية العلمية لهذا الموضوع تكمن في اعتباره احد المواضيع المهمة المطروحة في الدراسات المعاصرة لكونه يعالج سياسة دولة كبرى " روسيا " و دورها كفاعل رئيسي في التدخل في منطقة الشرق الاوسط و تحديدا في " سوريا " و ما تبع ذلك من تغيرات في مكانتها على مستوى النظام الدولي .

الأهمية العملية:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة إضافة بعض المعلومات القيمة للمكتبة العربية بهذا الشأن. كما أن الدراسة التي نحن بصدد معالجتها تأتي كإضافة لما سبق ولعل خصوصيتها تنبع من كونها تعالج الموضوع في ظل أهم التطورات الحاصلة التي تمر بها سوريا في الوقت الراهن .

حدود الدراسة :

الإطار الزماني :

– تعرضت الدراسة في قسمها الأول إلى تطور الاستراتيجية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية سنة 2018 ، و كيف استطاعت الإرادة السياسية لدى بوتين تحويل دولة منهارة في شتى النواحي إلى دولة حديثة التصنيع ، استطاعت أن تفرض نفسها من جديد .

–أما القسم الثاني من الدراسة فيقوم على تتبع الدور الروسي تجاه الأزمة السورية منذ بداية الإنتفاضة عام 2011 الى غاية 2018.

الإطار المكاني :

تتناول الدراسة كحيز مكاني منطقة الشرق الأوسط و روسيا بصفة عامة و سوريا بصفة خاصة .

إشكالية الدراسة :

مع وصول فلاديمير بوتين للسلطة ، بدت تتبدى لروسيا الاتحادية طموحات في استعادة مكانتها الدولية، و لعلها وجدت الأزمة السورية فرصة وجب استغلالها في تحقيق ذلك.

التساؤل الرئيسي :

و مما سبق يمكن بلورة الإشكالية كالآتي :

كيف استطاعت روسيا الاتحادية في عهد بوتين من إستعادة مكانتها الدولية من خلال الأزمة السورية ؟

الأسئلة الفرعية :

ما هي مقومات الاستراتيجية الروسية بعد مجيء الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة ؟

كيف تجاوبت روسيا إزاء الثورات العربية عامة و الثورة في سوريا خاصة ؟

ماهي الآثار المترتبة عن التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية ؟

كيف أثرت الأزمة السورية على التوازنات الدولية ؟

فرضيات الدراسة :

أ/الفرضية الرئيسية :

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية و مفادها :

أصبحت روسيا الاتحادية قوة اقتصادية بطموحات جيواستراتيجية تسعى لاستعادة مكانتها الدولية مستغلة الأزمات الدولية و الثورات العربية تحديداً لتكثيف حضورها في المياه الدافئة لإحلال توازن موازي للدور الغربي.

ب/الفرضيات الفرعية :

– مبررات الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية تعكس حجم المصالح المتعاظمة لها في منطقة الشرق الأوسط عموماً و سوريا خصوصاً .

– يأتي الدور الروسي في الأزمة السورية كنوع من التعويض عن تقاعسها في التدخل في الأزمة الليبية.

– تحولت القضية السورية الى قضية معقدة لا تتعلق بمصير الشعب السوري ، بقدر ما تتعلق بتحديد هرمية النظام الدولي .

أدبيات الدراسة :

1/ دراسة لمى مضر الأمارة تحت عنوان " **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و إنعكاساتها على المنطقة العربية** " ، حيث تعالج الكاتبة التطورات التي مرت بها روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي و التدهور الذي عرفته خلال حقبة الرئيس السابق " بوريس يلتسين " ، مع التركيز على الاستراتيجية الروسية منذ مجيئ فلاديمير بوتين من خلال التعريف بمحدداتها وسماتها و أهدافها و أيضاً وسائل تحقيق هذه الأهداف ، و إنعكاسات هذه الاستراتيجية المتبناة على المنطقة العربية .

و تمت الاستفادة من هذا الكتاب في الفصل الأول المعنون بـ"الاستراتيجية الروسية منذ مجيء فلاديمير بوتين " و تحديداً في المبحث الثالث الذي تطرقنا فيه إلى أهداف هذه الاستراتيجية .

2/ دراسة نورهان الشيخ تحت عنوان " **الموقف الروسي من الثورات العربية رؤية تحليلية**" ، حيث تطرقت الكاتبة إلى أهم التوجهات العامة و العوامل الحاكمة للموقف الروسي من الثورات العربية التي انطلقت منذ أواخر عام 2010 ، و أيضا تداعيات الموقف الروسي على مسار الثورات العربية من جهة و مستقبل العلاقات الروسية العربية من جهة أخرى .

و تمت الاستفادة من هذا المقال في الفصل الثاني المعنون بـ"الموقف الروسي من الثورات العربية" ، و تحديداً في المبحث الأول الذي تطرقنا فيه إلى رد الفعل الروسي من هذه الثورات .

3/ دراسة وليد عبد الحي تحت عنوان " **محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية** " ، حيث تطرق الكاتب إلى العوامل التي جعلت من توحيد الموقف الروسي و الصيني في الأزمة السورية امراً ممكنا ، و أيضا أبعاد و محددات موقف كلا من روسيا و الصين تجاه الأزمة .

و قد استفادت الدراسة من هذا المقال في الفصل الثالث المعنون بـ" الأزمة السورية و مكانة روسيا الدولية " ، و تحديداً في المبحث الأول الذي تطرقنا فيه إلى التنسيق الروسي الصيني تجاه الأزمة السورية ، من خلال التعرف على أبعاد الموقف الصيني المنتهج إزاء الأزمة.

الإطار المنهجي :

إعتمدنا في دراستنا على ثلاث مناهج متمثلة في :

أولا : **المنهج التاريخي** ، و ذلك بغرض ذكر المراحل التاريخية التي مرت عليها الاستراتيجية الروسية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي و نهاية الحرب الباردة .

ثانيا : **المنهج المقارن** ، و ذلك لتبيان أوجه الشبه و الاختلاف بين الاستراتيجية التي اتبعها الرئيس الروسي السابق " بوريس يلتسين " و الرئيس الحالي " فلاديمير بوتين " .

ثالثا : **منهج دراسة الحالة** ، باعتباره المنهج المناسب لدراسة الموضوع الذي نحن بصدد معالجته ، من خلال أخذ حالة " الأزمة السورية " والقيام بدراستها دراسة تحليلية للوصول إلى معلومات وحقائق تفصيلية عنها و الالمام بجميع جوانبها ، خاصة وأنها لا تزال مستمرة إلى غاية يومنا هذا. كما سيساعدنا هذا المنهج على تحديد طبيعة التفاعلات التي تحدث بين الأطراف المؤثرة في الأزمة سواء الداخلية أو الخارجية .

الإطار المفاهيمي للدراسة :

2- الاستراتيجية : يعد مصطلح الاستراتيجية (Strategy) مصطلحا عسكريا ، و قد عرفها ليدل هارت بأنها :" The art of distributing and applying millitary means to fufill the ends of: policy" أي " فن توزيع و استخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية " [1]

1- الربيع العربي : يعود هذا المصطلح الى الثورات التي حدثت سنة 1848 ،التي يشار اليها احيانا باسم " ربيع الأمم " ، و ربيع بارغ 1968 من القرن الماضي . و استخدم المصطلح في أعقاب حرب العراق من قبل العديد من المعلقين و المدونين ، حيث كان من المتوقع حركة عربية كبرى صوب الديمقراطية . استخدم المصطلح لأول مرة في مجلة سياسية أمريكية . و يمكن تعريف الربيع العربي على انه موجة ثورية من المظاهرات و الاحتجاجات على حد سواء العنيفة و الغير عنيفة ، و أعمال الشغب و الحروب الأهلية في العالم العربي

[1] B.H.Liddel hart , **Strategy " The indirect approach"** , London : Faber , 1967,p351.

التي بدأت بأواخر عام 2010 في تونس احتجاجا على الأوضاع المعيشية ، ثم ما لبثت ان امتدت الموجة الى معظم الدول العربية .[1]

2 – الدولة المراجعة للنظام الدولي: أو ما يسمى بالقوة التعديلية يعتبر هذا المفهوم مفهوما جوهريا في المدرسة الواقعية في حقل العلاقات الدولية . ويشكل الى جانب مفهوم الدولة المحافظة على الوضع الراهن أساسا للانقسام بين مقاربتين رئيسيتين داخل هذه المدرسة؛ الواقعية الهجومية و الدفاعية . يرجع التمييز بين المفهومين الى هانس مورغنتو منتصف القرن الماضي ، حيث ميز بين الدول التي تسعى الى زيادة قوتها على ما هي عليه من خلال العمل على تغيير نمط علاقات القوة القائمة في النظام الدولي " الدول الامبريالية " و الدول التي تسعى للمحافظة على قوتها و لا تميل نحو التأثير في نمط توزيع القوة القائم لصالحها الدول المحافظة على " الوضع الراهن " . [2]

3– سوريا المفيدة : مصطلح استخدمه بشار الأسد مع بداية عام 2016 ، في إشارة منه إلى المنطقة التي تمتد من دمشق إلى القلمون و حمص و درعا و حماة ، وصولاً إلى طرطوس و اللاذقية و حتى الحدود التركية ، و تمثل قلب سوريا الحيوي استراتيجيا[3] .

صعوبات الدراسة :

– الندرة النسبية للمصادر التي تناولت فترة الدراسة و المحددة بين عام 2011 و العام 2018 .

– كثرة الأحداث خلال فترة موضوع الدراسة و محاولة حصرها في إطار ضيق .

تقسيم الدراسة :

[1] تماراكاظم الأسدي و محمد غسان الشبوط ، **عاصفة التغيير– الربيع العربي – و التحولات السياسية في المنطقة** ، برلين – ألمانيا : المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتجية و السياسية و الاقتصادية ، ط1 ، 2018 ، ص9.

[2] محمد حمشي ، (روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي ؟), **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، 9 ، جوان 2016 ، ص440.

[3] Hussain Ibrahim Qutrib , **"Useful Syria" and demographic change in Syria** , king Faisal center for Research and Islamique Studies ,2016, p4.

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول ؛ حيث تناولنا في الفصل الأول محددات الاستراتجية الروسية بعد مجيء فلاديمير بوتين و ذلك بالتطرق الى المحددات الداخلية و الخارجية و كذا خلفيات و أهداف الاستراتجية الروسية بعد مرحلة الحرب الباردة.

و تطرقنا في الفصل الثاني إلى الموقف الروسي تجاه الثورات العربية ، من خلال التركيز على ؛ رد الفعل الروسي حيال هذه الثورات عامة ، و مبررات الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية خاصة ، فضلا عن التطرق إلى خلفيات التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية عام 2015 .

أما بالنسبة للفصل الثالث المعنون بالأزمة السورية و المكانة الدولية لروسيا ، فقد تم الطرق إلى التنسيق الروسي الصيني تجاه الأزمة السورية و أيضا التوازن الأمريكي الروسي بعد التدخل في الأزمة و اخيرا قمنا باستشراف مستقبل الأزمة السورية على خلفية صراع الكتل شرق / غرب

الفصل الأول : الاستراتيجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين

تمهيد

تسعى روسيا الى استعادة مكانة القوة العظمى (The great power)، كونها الوريثة الشرعية للاتحاد السوفييتي(USSR)، و في هذا الصدد وجب عليها أن تضع استراتيجية تلائم متغيرات الوضع الدولي الراهن . و بمجيء فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم مطلع سنة الألفين تبلورت لروسيا استراتيجية جديدة تختلف عن سابقتها ، إذ تميزت مرحلة ما بعد عام الألفين أو ما سمي بـ " عصر بوتين " بنهوض جديد لروسيا الاتحادية ، بعدما كانت تتخبط في حالة من الفوضى و الفساد في التسعينيات من القرن الماضي . و إذا كانت روسيا قد فقدت الكثير من أقاليمها الجغرافية جراء انهيار الاتحاد السوفييتي و غاب حضورها عن مسرح الأحداث الإقليمية و الدولية مدة فهو قطعا لن يكون غيابا دائما .

يتناول هذا الفصل الاستراتيجية الروسية منذ تولي فلاديمير بوتين مقاليد السلطة ، و سيتم التطرق إلى تطورها ، و تتبع مساراتها و أهم المراحل التي مرت عليها الاستراتيجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة (Post-Cold War)، و سيتم تسليط الضوء أيضا على هذه الاستراتيجية من خلال التعرف على محدداتها و أهم أهدافها .

الفصل الأول : الاستراتيجية الروسية بعد مجيء فلاديمير بوتين

تعتبر دراسة محددات السياسة الخارجية لأي دولة أحد المداخل الرئيسية لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض ، و هو ما يفسر لنا اختلاف القرارات التي تتخذها الدول تجاه قضايا دولية معينة ، كما أن التركيز على هذا الجانب هو أساس فهم طبيعة توجهات الدول تجاه دول معينة دون سواها و تبنيها لسلوكيات و تصرفات معينة من مجموعة بدائل[1].

وعلى هذا الأساس تتحرك روسيا ضمن عدة محددات تمثل أساس استراتيجيتها ، تنقسم هذه المحددات إلى محددات داخلية و أخرى خارجية .

المبحث الأول : المحددات الداخلية للاستراتيجية الروسية

يمكن حصر المحددات الداخلية فيما يلي :

1/المحدد السياسي :

و يتمثل في رؤية القيادة السياسية في تشكيل استراتيجية السياسة الخارجية الروسية ، حيث أن الرئيس يمثل مركز الثقل في النظام السياسي ، و هو الذي يحدد الخطوط العريضة و اتجاهات السياسة الداخلية و الخارجية في البلاد ، و بالنسبة للحياة الحزبية فلا توجد حياة حزبية في روسيا بشكل واضح ، حيث أن حزب روسيا الموحدة هو المسيطر على كل شيء هناك و قد اعتمد بوتين في قيادته لحزب روسيا الموحدة على سياسة الوسط التي تجمع بين اليمين و اليسار ، أما النظام السياسي المعتمد هناك فهو شبه رئاسي[2]، و منذ تولي بوتين السلطة مطلع الألفين و هو محور السياسة الروسية ، حتى عندما فاز ديميتري ميدفيدف في انتخابات رئاسة 2008 بسبب ترشيح حزب روسيا الموحدة و مساندة بوتين له ،كان يسير على نهج فلاديمير بوتين ،بينما كان بوتين في هذه المدة رئيسا للوزراء ، الى ان عاد لمنصب الرئاسة مرة أخرى في انتخابات ماي 2012.

[1] نجاة مدوخ ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة، رسالة ماجيستر ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة- ، 2014-2015، ص51.

[2] نورهان الشيخ ،**صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية – العربية** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998، ص24.

و تأسيسا لذلك يعد بوتين مخطط السياسة الروسية التي تضع المناطق الحيوية العالمية في رأس بوصلتها الاستراتيجية المحددة للمصالح و الأهداف ، و منها منطقة الشرق الأوسط دون أدنى شك[1] .

و لم يكن اختيار مجلة " تايمز " البريطانية للرئيس بوتين كرجل العام في أواخر عام 2014 ، و قبلها مجلة " فوربس " في أكتوبر من العام نفسه ، و قبلهما مجلة تايم عام 2008 ، إلا اعترافا بدور القيادة الروسية ، و المتمثلة بشخص " بوتين " باستعادة المكانة العالمية لروسيا ، بعد أن أوشكت على الانهيار[2] ، و توكيدا لذلك يرى مراقبون : أن بوتين اعتمد بعد توليه السلطة في أفريل من عام 2000 ، على استراتيجية تهدف لدعم السلطة المركزية ، و تشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية و السياسية و تقوية قدراتها الاستراتيجية ، و من ثم بدأ في تقويض سلطة أباطرة رأس المال و السياسة في روسيا و اعتقال بعضهم ، كما اتجه إلى تعيين حكام الأقاليم بدل انتخابهم ، و اختيارهم ممن يعرفهم و يثق في قدراتهم ، كما أحكم بوتين كذلك سيطرته على ثروات روسيا من النفط و الغاز ، إذ تزامن ذلك مع ارتفاع أسعارهما في السوق العالمي مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الروسي ، و ارتفاع مستوى معيشة الفرد في الدولة الروسية ، الأمر الذي زاد من شعبيته داخليا بشكل غير مسبوق ، و قد انعكس ذلك بوضوح على سياسة روسيا الخارجية[3].

2/ المحدد الجغرافي :

تعد الجغرافيا العامل الأهم لفهم طبيعة السياسة الخارجية لأي دولة ، حيث تعتبر العوامل الجغرافية ولا سيما الموقع الجغرافي عنصرا فاعلا في التأثير على السلوكات الخارجية للدول و التي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية ، و هذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية و من ثم تحديد مركزها الدولي . أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية و مدى الخيارات المتاحة عند توجيه و بلورة سياستها الخارجية. فالموقع الجغرافي يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الإستراتجية ، و يمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه ان يساهم في بناء قوة الدولة . ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار مدرسة

---

[1] محمد وائل االقيسي ، (أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد العام 2011 على مكانة روسيا الاتحادية و دورها في النظام العالمي) ، **مجلة دراسات إقليمية** ، العدد 42 ، العراق ، أكتوبر 2019 ، ص132.

[2] معتز سلامة، القطب العائد : الدور الروسي في سياق إقليمي متغير ، **مجلة السياسة دولية** ، 2016 ، متاح على الرابط التالي : http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3704.aspx

[3] معين عبد الحكيم ، (روسيا .. بين استعادة الدور و الانفتاح على العالم)، **مجلة الوحدة الاسلامية** ، العدد 157 ، جانفي 2015 ، متاح على الرابط التالي :
http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm

" الحتمية الجغرافية " و على رأسهم راتزل الى ان الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسة الدول .[1] كما اعتبر جوليس كامبون أن الحقائق الجغرافية هي التي تفرض نفسها بالقوة ، فالدول تغير قادتها و نظمها السياسية و سياستها الاقتصادية لكنها لا تستطيع أن تغير جغرافيتها ، و على ذلك كانت الجغرافيا أو ما يسمى بـ"علم السياسة الطبيعية geopolitics نقطة الإنطلاق لدراسة السياسة الخارجية أو الشؤون السياسية العالمية [2].

- **الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية :**

تقع روسيا الاتحادية في نصف الكرة الأرضية الشمالي ، و تمتد عبر شرق أوروبا و شمال اسيا حيث يمثل الجزء الأوروبي من روسيا ربع مساحة الدولة ، أما الجزء الأسيوي فيمثل ثلاثة أرباع مساحتها . يحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي و بحر البلطيق ، و من الجنوب البحر الأسود ، و من الشرق الأقصى المحيط الهادي ، و من شرق جبال الأورال تحدها كازخستان و الصين و منغوليا . تعتبر روسيا كبرى الدول وريثة الاتحاد السوفييتي مساحة إذ تقدر مساحتها بـ 17,075200 كيليومتر مربع ، هذه المساحة الواسعة من شأنها ان تشكل تحديا للحكومات الروسية المتعاقبة ، حيث يصعب الحفاظ على تماسك الدولة . إضافة الى أن شساعة المساحة تشكل عائق في السيطرة على وحدتها و طول الحدود يزيد من الهشاشة الأمنية للدولة . لذلك ضلت وسيلة الدفاع الرئيسية لروسيا على مر العصور هي التوسع الجغرافي عسكريا و سياسيا خارج حدودها[3]. و أيضا تواجه روسيا معضلة أخرى ألا و هي " البحار المغلقة " او " البحار المتجمدة " ، فعلى الرغم من اتساع مساحتها إلا أن ليس لها منافذ مفتوحة على أعالي البحار ، فمن جهة الغرب تطل مدينتا سان بطرسبرغ و كالينينغراد على بحر البلطيق الذي لا يفصله عن بحر الشمال مضيق اوريسند ، كما أن كلا من ألمانيا و بريطانيا تطل على بحر الشمال و هو ما يمثل عائقا اخر امام اتصال روسيا الاتحادية بالمحيط الأطلسي . و جنوبا تطل موانئ روسيا على البحر الأسود الذي لا يفصله عن البحر المتوسط مضيق البوسفور و الدردنيل في تركيا ، و شرقا تعد مدينة فلاديفوستك الميناء الأهم لروسيا على بحر اليابان و المحيط الهادئ ، و لكن قربها من المدار القطبي جعل منها تعاني من عجز الإطلالة على المياه الدافئة طوال العام. ونظرا لحاجة أي قوة عظمى

[1] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ط2 ، 1989، ص150.

[2] روبرت أ.باستور ، **رحلة قرن – كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد** ، (تر:هاشم أحمد محمد) ، القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ط1 ، 2010، ص44.

[3] حسني عماد حسني العوضي ، **السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين** ، برلين-ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، ط1 ،2017 ، ص18.

إلى وجود قوة بحرية مساندة تدفع هذه المحددات بسياسة روسيا الخارجية إلى البحث عن منافذ بحرية و معابر تضمن لها الوصول إلى المياه الدافئة[1] .

تمثل الخريطة رقم (1) الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية

المصدر : https://www.rhalaa.com/2016/08/russia-map.html

4/ المحدد الاقتصادي :

يرى المفكرون على غرار جيريمي بينثام (Jeremy Bentham) بأن البعد الإقتصادي هو العامل الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية ، و قد كان الاقتصاد الروسي و لازال عاملا مهما و محددا للاستراتجية الروسية ،حيث خسر من سنة 1900 الى سنة 2000 ما يقارب 40 % من قيمته ، لكنه بدأ يتعافى بعد ذلك محققا نسبة نمو بلغت في المتوسط حتى سنة 2008 حوالي 7 % ، تضاعف خلال هذه الفترة الاقتصاد الروسي [2]. يعتمد إقتصاد روسيا بشكل كبير على موارد الطاقة و خاصة النفط بإعتبارها تمتلك مساحة واسعة غنية بالثروات الطبيعية و المعدنية ، إذ يعتبر النفط المدخول الرئيسي في الإقتصاد الروسي ، و قد استفاد الإقتصاد الروسي من ارتفاع أسعار النفط فبينما كان سعر برميل النفط عام 2004 (45) دولارا أمريكيا ،

[1] وسيم خليل قلعجية ، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** . بيروت-لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2016 ، ص166-167

[2] محمد بهلول و حكيم غريب ،(استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011-2018)) ، **مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية** ، العدد 2 ، 2019 ، ص176.

ارتفع في العام 2005 الى (78) دولارا ، قبل أن يقفز قفزة نوعية عام 2007 متجاوزا (108) دولارات و يتابع صعوده في العام 2008 و يبلغ (151) دولارا .

هذه الفوائض النفطية أدت إلى قيام روسيا بتحقيق خطوات اقتصادية مدروسة للاستفادة من تلك الفوائض، و ساهمت في إعادة الاقتصاد الروسي و تحقيق العديد من الإنجازات. و قد انخفضت حينها معدلات الفقر انخفاضا كبيرا و نمت الطبقة الوسطى مع بدء تمتع المواطنين بفوائد النمو الشامل الذي شهدته روسيا[1].

و بشكل عام ارتكزت سياسة بوتين للنهوض بالاقتصاد الروسي على :

1 – سياسة الانضباط المالي الصرام و الميزانيات المتوازنة ، و التركيز على إجراء إصلاحات هيكلية لنظام المعاشات و قطاع الطاقة و الإسكان و المرافق و الرعاية الصحية.

2 – تخفيض العبء الضريبي ، و هو ما ساهم في ارتفاع مجموع التحصيلات الضريبية .

3 – خصخصة أنصبة الدولة في الشركات ، و هو ما شكل إشارة واضحة إلى أن الاقتصاد سيعتمد على المبادرة الخاصة و المنافسة العادلة ، باعتبارهما محركين رئيسيين للنمو .

4 – رفض فكرة أنه يمكن الاستغناء عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أثناء فترة التحول لآليات السوق.

5 – زيادة تركيز روسيا على البعد الاجتماعي في السياسة الاقتصادية ، وتحسن رفاهة المواطنين[2].

6 – تنوع مصادر النمو في الاقتصاد الروسي ، فلم يعد النمو يعتمد فقط على النفط و الغاز ، و لكن أصبحت هناك قطاعات أخرى تسهم بمعدلات واعدة في النمو ، مثل قطاع الصناعة ، خاصة صناعة المحطات النووية المستخدمة لإنتاج الكهرباء ، و صناعة السيارات و الصناعات العسكرية و صادرات السلاح.

7 – تعزيز العلاقات مع البلدان المتقدمة ، لتتمكن روسيا من جني فوائد العولمة الاقتصادية و حرية حركة رأس المال .

8 – الاهتمام بالبحث العلمي ، و بوجه خاص عندما أنشأت الدولة شركة تقنية الناتو الوطنية تحت إشراف النائب الأول لرئيس الوزراء "سرجاي إيفانوف" ، و أقرت دعما بلغ 7,7 مليار دولار لمبادرات تقنية الناتو

---

[1] عبدالله علي المالك الصباح ، **الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية و أثره على التوازنات الدولية (1991–2015)**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2017 ،ص125.

[2] محمود خليفة جودة ، **البحث عن المكانة : روسيا بوتين و ميلاد نظام عالمي جديد** ، مصر–القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، ط1 ، 2016 ، ص63.

حتى سنة 2015 ، مما يزيد على ميزانية الولايات المتحدة للبحث العلمي في الناتو بعامل اثنين ، بما يعني أن روسيا هدفت إلى التقدم بسرعة[1] .

5/ المحدد العسكري :

يعتبر المحدد العسكري أحد مقومات الاستراتجية الروسية ، إذ ورث الاتحاد الروسي الجزء الأعظم من الترسانة النووية–الاستراتجية للاتحاد السوفييتي التي توصف بأنها ألة عسكرية ذات حجم متضخم.

لقد أولى الرئيس بوتين منذ توليه زمام السلطة مطلع الألفين إهتماما واضحا بالمؤسسة العسكرية و بضرورة تطوير القدرات العسكرية الروسية من أجل الحفاظ على مصالح روسيا و مكانتها كقوة كبرى ، و قد ساعد التحسن في الوضع الإقتصادي على توفير التمويل و الدعم اللازم لإدخال رؤيته حيز التنفيذ ، بعدما شهد تدهور حاد في حقبة التسعينيات إثر انهيار الإتحاد السوفييتي.

تضمنت جهود تطوير المؤسسة العسكرية مجموعة من الإجراءات شملت الأفراد و المعدات كما ركز بوتين أيضا على أهمية التدريب كمحور أساسي لتطوير المؤسسة العسكرية ، و تم تزويد القوات الاستراتجية الروسية بمنظومات حديثة من الصواريخ و الدبابات و الطائرات من دون طيار و غيرها. و تعد هذه النقلة النوعية في العسكرية الروسية ثمرة تطوير الصناعات العسكرية و تشجيع الابتكارات و النماذج الحديثة للمنظومات المختلفة ، ليس فقط للإرتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا و إنما لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح[2]. و تسعى روسيا الى كسب سوق السلاح عن طريقين ؛ الأول تخفيض الأسعار و الثاني جودة المعروض .

استطاعت روسيا أن تحافظ على مكانتها كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية .و تستمر بالمحافظة على تطويرها للأسلحة لتعزيز مكانتها و إعادة ثقلها في العالم ، كما أنها تشكل مصدرا هاما من مصادر الدخل لروسيا و يعتبر الشرق الأوسط و خاصة سوريا من المناطق الأكثر استقطابا للأسلحة الروسية[3].

---

[1] محمود خليفة ، المرجع نفسه ، ص63-64.

[2] نورهان الشيخ ، روسيا تستعيد مجدها العسكري ، جريدة الخليج ، 2013/10/25 متاح على الموقع التالي : http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/934328ed تم التصفح يوم 2020/03/01

[3] عامر دكة ، " الجيوش الأقوى في العالم "، و متاح على الرابط التالي : www.almasdr.net تم التصفح يوم 2020/02/26

المبحث الثاني : المحددات الخارجية للاستراتيجية الروسية

يمكن تحليل تأثير المحددات الخارجية في الاستراتيجية الروسية على مستويين :

1/ على المستوى الإقليمي :

تتمثل البيئة الاستراتيجية الإقليمية لروسيا الاتحادية في مجموعة من الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي و تعدها روسيا أحد مكونات منطق تفكيرها الاستراتيجي ، لذلك فإن الأداء الاستراتيجي الوظيفي الروسي في البيئة الاستراتيجية الإقليمية يحاول ضبط حركة تفاعلاتها بالشكل الذي يخرج عن دائرة نفوذها وفعلها الاستراتيجي لاسيما و أن استقلال هذه الدول أدى إلى حدوث مجموعة من المتغيرات التي أثرت على علاقتها بروسيا والولايات المتحدة .و على هذا الاساس فإن هذه الدول و التي يطلق عليها في الأدبيات الاستراتيجية الدولية بدول الخارج القريب(Near Abroad)، المتمثلة في الجمهوريات السلافية (أوكرانيا ، بلاروسيا) و التي تعد روسيا من ضمنهم ، و كذا دول البلطيق (استونيا ، لاتفيا ،مولدوفا ، ليتوانيا) و دول القوقاز (جورجيا ، أرمينيا ، أذربيجان) بالإضافة إلى دول اسيا الوسطى (أوزباكستان ، طاجكستان ، قرغيزيستان ، تركمنستان ، كازاخستان) و أيضا الدول المطلة على بحر القزوين تشكل بمجموعها مجال إقليمي حيوي لروسيا[1].

وفق منطق الفكر الاستراتيجي الروسي يجب أن يكون مجال النفوذ السوفييتي السابق تحت مجال التأثير و النفوذ الروسي ، و تحت إطار حماية باقي دول الاتحاد السوفييتي السابق ، فروسيا تنظرلمنطقة قلب أوراسيا على أنها ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة و جسر استراتيجي بينها و بين الشرق الأوسط . لذا سعت للاحتفاظ بتأثيرها و فرض هيمنتها على المنطقة ، فهي من جهة تتخوف من نشوب النزاعات الانفصالية من طرف بعض السكان المسلمين الروس ، الأمر الذي يشكل تحدي لأمنها القومي. و من جهة أخرى ترى روسيا نفسها قوة كبرى مؤثرة في أوراسيا بفعل تأثيرها المستمر في قلب أوراسيا ، و لهذا تتجه نحو هذه المنطقة المهمة و يحركها في ذلك العديد من الدوافع منها ما هو اقتصادي منها ما هو تاريخي و منها ما هو أمني[2] .

---

[1] طارق محمد ذنون الطائي ، **الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد و العشرين (دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية)**، الاردن–عمان : شركة دار الاكاديميون للنشر و التوزيع ، ط1 ،2016 ،ص25.

[2] طارق محمد ذنون الطائي ، المرجع نفسه ، ص 26.

و في هذا الصدد سعت روسيا إلى تطبيق سياسة الهيمنة على جيرانها الأقرب أي دول منطقة قلب أوراسيا ، من أجل تحقيق الأهداف و المصالح الروسية فيها و كذا تقويض محاولات الولايات المتحدة الهيمنة في هذه المناطق المتنافس عليها دوليا و إقليميا ، و لذلك فقد اتجهت الاستراتيجية الروسية إلى إقامة العديد من التحالفات التي حاولت من خلالها إعادة التأثيرعلى دول الخارج القريب.

كومنولث الدول المستقلة (CIS): تأسست بعد تفكك الاتحاد السوفييتي كإطار للتعاون الاقليمي بين الدول التي كانت منضوية تحته ، و يعتبر التنسيق في المجال الأمني و الاقتصادي من ضمن أهم اولويات السياسة الروسية تجاه هذه الرابطة.

و قد شمل التنسيق في المجال الأمني شقين رئيسيين :

- تطوير برنامج لمجابهة الإرهاب (Anti-terrorist programme).
- تطوير اتفاق في إطار الأمن الجماعي (Collective security agreement).

منظمة معاهدة الأمن الجماعي(CSTO) : تأسست في 2 أكتوبر 2002 من قبل روسيا الاتحادية التي تعتبر بمثابة إتحاد عسكري سياسي و تضم كل من أرمينيا ، روسيا البيضاء ، كازاخستان ، قرغيزيستان ، طاجيكستان و أوزباكستان بالإضافة إلى روسيا و التي تعمل من خلالها على الحفاظ على وجودها العسكري في آسيا الوسطى،وتم أيضا عقد إتفاقيات أمنية ثنائية(Bilateral) مع هذه الدول و قد كان لها صدى إيجابي أكثر من الإتفاقيات الأمنية متعددة الأطراف (Multilateral) [1].

منظمة شنغهاي للتعاون (SCO): تضم كل من : الصين ، روسيا ،طاجيكستان ، قرغيزيستان ، كازاخستان ، أوزباكستان كأعضاء دائمة ، أما الهند باكستان ،إيران ، منغوليا انضموا اليها كأعضاء يحملون صفة مراقب . تم تأسيس هذه المنظمة بهدف حل المشاكل الحدودية و اعادة بناء الثقة بين هذه الدول إثر تفكك الاتحاد السوفييتي ، و ايضا العمل على صد ما سمي بـ"the three evils" ؛ الحركات الإرهابية ، الحركات الإنفصالية و التطرف بأنواعه .

[1] M A Smith , **Russian foreign policy 2000:the near abroad**, Conflict studies research centre , December 2000 ,p2-3.

الاتحاد الإقتصادي الأوراسي (EEC): و يضم أعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي ، بالإضافة الى أوكرانيا و ملدوفيا و أرمينيا كأعضاء يحملون صفة مراقب، و قد دخل حيز التنفيذ عام 2015 ، تتشارك الدول المنضوية تحته النظرة نفسها ، في كونه يساهم بإعادة رسم الخريطة الاقتصادية المقاومة لسياسات العزل و الخنق و مساعي تفكيك المنطقة الأوراسية و إسقاط نظمها السياسية [1].

و على غرار الاتفاقيات و المعاهدات التي أبرمتها لتضمن لها اليد العليا على هذه الدول ، فقد أثبتت روسيا قدرتها على ممارسة هيمنتها على جوارها الإقليمي من خلال حالتين واضحتين : الغزو الجورجي لأوسيتيا عام 2008 و ماترتب عنه من تدخل روسي ، و أيضا الأزمة الأوكرانية عام 2014 و ما أسفر عنه من ضم شبه جزيرة القرم .

على المستوى الدولي :

منذ تفكك الاتحاد السوفييتي تغيرت الأوضاع الدولية و طرأت تحولات حملت معها معطيات جديدة على مسرح العلاقات الدولية ، و التي بموجبها ظهر نمط من انماط العلاقات الدولية في نظام دولي جديد (New World Order) يسيطر عليه قطب دولي واحد (Unipolar) و هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل وفقا لصالحها و تتجاهل القوى الدولية الأخرى وفقا لمبدأ النصر الذي حققته على الإتحاد السوفييتي. و هكذا قامت الولايات المتحدة بتنفيذ استراتجياتها العالمية في جميع مناطق العالم ، بدءاً بتوسع و انتشار حلف شمال الأطلسي (NATO) في العالم و امتداده حتى الى الحدود الروسية ما ينطوي على تهديد واضح لروسيا و محاصرة أي دور عالمي أو حتى إقليمي مهم لها ، ليليها تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية على دول بعينها متذرعة بـ " **الحرب على الإرهاب**" مثل ما حدث في كل من أفغنستان عام 2001 و العراق عام 2003[2].

لم يكن الموقف الروسي متوافقا مع السلوك الأمريكي هذا ، بل على العكس من ذلك لم تخف موسكو امتعاضها من تدخلات واشنطن عسكريا في العالم و قد اتضح ذلك خلال الموقف المتضارب بين كلا منهم بشأن العديد من القضايا و على رأسهم قضية العراق . و أيضا عارضت سياسات الولايات المتحدة و الغرب

[1] **Ingmar Oldberg Research Associate** , (Russia 's great power strategy under putin and Medvedev) , No 1, Swedish Institute of International Affairs , 2010 , p9.

[2] محمد وائل القيسي ، أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص134.

في مد مظلة حلف الناتو إلى الحدود الروسية ، و تم رفض بشدة المشروع الأمريكي لبناء قواعد صواريخ مضادة في بولندا و تشيكيا .

و قد سعت روسيا لانتهاج أسلوب غير مباشر في كسب الممتعضين من السلوك الأمريكي المتجاهل للقوى الدولية الأخرى و المؤيدين إلى جانب موسكو كالصين و الهند ، إذ تركز روسيا على التعاون مع الدول الأخرى لخلق مراكز استقطاب دولية تنافس و تزاحم الولايات المتحدة الأمريكية ، و هو من شأنه أن يضعف الهيمنة و التحكم الأمريكي بالشؤون السياسية و الاقتصادية للعالم ،كما أن فرص التعاون و التفاهم بين مراكز الاستقطاب من شأنه أن يوفر فرصة لتوحيدها في كتلة عابرة للقارات ، مما يشكل تحالفا يمتلك الكثير من أسباب القوة لفرض أجندته ، و يوصل رسالة إلى الولايات المتحدة بأنها ليست الوحيدة في تقرير شؤون العالم و لابد من احترام ارادة القوى الأخرى ، و يقضي على الفوضوية في النظام العالمي[1].

و في هذا الصدد نلحظ مساهمة روسيا في انشاء منظمة شنغهاي للأمن و التعاون و مجموعة البريكس (التي تضم البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين و جنوب إفريقيا) و أيضا الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ، جميعها تؤدي دورا فاعلا في فك الحصار عن روسيا .

أيضا تعد الترتيبات الاقليمية أدوات فعالة في السياسة الخارجية الروسية ، فعل سبيل المثال توفر منظمة شنغهاي للتعاون اطارا متعدد الأطراف للتنسيق الأمني بين روسيا و الصين و دول آسيا الوسطى ،كما توفر اطارا متعدد الأطراف للتعاون الاقتصادي ، حيث تم توسيع أهدافها لتشمل إنشاء منطقة للتجارة الحرة ، و بناء مشاريع مشتركة في قطاعات النفط و الغاز و الموارد المائية.

و تنعكس علاقة روسيا بهذه الترتيبات الاقليمية ليس فقط من خلال الآثار الاقتصادية ، لكن أيضا من خلال آثارها على مواقف الدول الأعضاء فيها من القضايا ذات العلاقة بالدور الاقليمي و الدولي لروسيا ، و قد ظهر ذلك جليا خلال العديد من القضايا و التي من بينها : الأزمة السورية ، و الأزمة الإيرانية[2] .

[1] علاء جبار أحمد ، (روسيا الاتحادية : الخروج الجديد للبحث عن دور عالمي) ، **المجلة الأكاديمية العلمية** ، العدد 57 ، 2019، ص63 .

[2] محمد حمشي ، روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي ؟ ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد 9 ، جوان2016،ص452.

ان الرؤية الروسية للنظام الدولي تهدف لتبني نظام دولي متعدد الأقطاب (Multipolar) تكون فيه روسيا شريكا أساسيا ، انطلاقا من أنها كدولة مستقلة تمتلك جميع المقومات سواء الجغرافية أو العسكرية، و الاقتصادية ، التي تجعلها قطبا دوليا متميزا و فاعلا رئيسا في نظام دولي مواز لجميع القوى الدولية في العالم ، و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، و تعمد روسيا إلى تحقيق ذلك كما ذكرنا سابقا من خلال الدخول في تحالفات مع القوى غير الغربية ، و أيضا تقوية و تحديث الاقتصاد الروسي ، و كذلك تقوية النفوذ الروسي في فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي السابق[1].

[1] محمود خليفة جودة ، **البحث عن المكانة : روسيا بوتين و ميلاد نظام دولي جديد** ، مرجع سابق ،ص19.

المبحث الثالث : أهداف و خلفيات الاستراتيجية الروسية بعد مرحلة الحرب الباردة

المطلب الأول : أهداف الاستراتيجية الروسية

كرس بوتين قدرا ملحوظا من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد و قوي للسياسة الخارجية الروسية و علاقتها بالقوى الكبرى ، فروسيا تحاول استعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة ، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الجديد ليمكنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة و حرية الأسواق .

و لهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية على عدة دوائر تتفق مع مراحل نموها و مدى استقرارها السياسي و الاقتصادي ، و في كل هذه الدوائر كان الهدف هو تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد[1].

و يمكن رصد أهم أهداف الاستراتيجية الروسية فيما يلي :

1- تقوية القدرات الروسية :

يتمثل في إدامة هامش من الردع يضمن سلامة الاتحاد الروسي (امتلاك عامل الردع) ، و ذلك أن حجم التهديد المباشر و غير المباشر الموجه الى الاتحاد الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي قد بلغ حدا لا يمكن التغاضي عنه ، و كذا إنكشاف أطراف الدولة الوارثة أمام التحديات الداخلية (العرقية ، الإثنية و الإنفصالية) و الخارجية الصادرة عن الخصوم السابقين و حتى من الجيران، الذين يودون إثارة موضوعات و قضايا سابقة تتعلق بنزاعات الحدود و ملكية الأرض ، و المطالب المتبادلة لكل منها في الإقليم الروسي . إن أيا من تلك الدول التي لا تتوانى عن فرض السيطرة على قطاعات ليست بالقليلة في حالة عدم وجود تهديد روسي مقابل

[1] نبيه الأصفهاني ، (مستقبل التعاون الروسي – الإيراني في ضوء التقارب الأخير) ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد144 ، القاهرة ، أفريل 2001 ، ص164.

ما يحققه عامل الردع ،و لا يفيد أو يجدي كون الإتحاد الروسي دولة كبرى و نووية و عضوا في مجلس الأمن ما لم تكن لديها الوسائل اللازمة لفرض الردع على جيرانها و على الطامعين الأخرين[1]. و نستيطيع أن

نستشف السعي الروسي إلى امتلاك عامل الردع من خلال إستقراء تصريحات بعض المسؤولين و على رأسهم غينادي سيليزنيوف رئيس مجلس الدوما الذي صرح بأن : " روسيا دولة نووية كبرى ، و هكذا يعتبرها العالم ، كما أن روسيا تركز على قدراتها العسكرية لحماية أمنها و لكي لا يتجرأ الآخرون على دس أنوفهم في بلادنا ....".

2- الحفاظ على الأمن القومي الروسي و وحدة الأراضي الروسية :

إن اتساع الأراضي الروسية و الطلب السيادي المتعلق بها قد واجها تحديا خطيرا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ؛ فهناك أراضي لطالما نظرت إليها روسيا على أنها جزء منها و أهمها جمهوريات البلطيق الثلاث (إستونيا ، ليتوانيا ، لاتيفيا) التي انفصلت عنها. و لعل الخسارة الأكبر لها كانت انسلاخ كيانين يشكلان جزأ من الامبراطورية الروسية و هما أوكرانيا و بيلاروسيا ، و ذلك بسبب التداخل القومي و الإرث المشترك و لهذا كان لابد للاتحاد الروسي من أن يوفر الدفاع عن وحدة أراضيه لاسيما أن هناك مناطق هشة يمكن أن يوجه نحوها جهد لاقتطاعها أهمها مقاطعة كالينينغراد [2]. بالإضافة إلى كبح جماح النزعات الانفصالية و خاصة أزمة الشيشان و ما قد يفضي إلى انجرار جمهوريتي أنغوشيا و داغستان الاتحاديتين إلى الاتجاه الإنفصالي عنها ، فضلا عن الخطورة الناجمة عن تزايد نسبة الأعراق الأجنبية الطارئة من وراء الحدود لاسيما في سيبيريا الجنوبية و ينطبق هذا بتزايد عدد الأصول الإثنية الصينية و الكورية الأمر الذي يتفاقم بشكل يهدد وحدة الأراضي الروسية[3].

2- تأمين الظروف المناسبة للتطور الإقتصادي :

[1] لمى مضر الامارة ، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة** العربية ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،2009،ص219-218.

[2] لمى الامارة ، المرجع نفسه ، ص223.

[3] الامارة ، المرجع السابق ، ص224.

ورثت روسيا بقايا الاقتصادي السوفييتي المنهار ، مما جلب لها مكانة دولية ضعيفة جدا . لذا حاولت أن تستعيد توازنها الاقتصادي من خلال :

- جذب الاستثمارات و رؤوس الأموال و كذا الحصول على المساعدات الاقتصادية .
- تنشيط علاقات روسيا الاقتصادية و التجارية مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى(G8) ، و آسيا الباسفيك للتعاون الاقتصادي (APEC) و أيضا رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) بالإضافة لمؤتمرات القمة الروسية مع الإتحاد الأوروبي(EU) و غيرها .
- تنشيط تجارة السلاح و زيادة الصادرات الروسية من الأسلحة .[1]

3- مكافحة الإرهاب :

إن الاعتبار الأساسي الذي جعل مكافحة الإرهاب أحد أهداف السياسة الخارجية الروسية ينبع من المصالح الأمنية الروسية ، فشعور روسيا بتنامي موجة الفوضى على حدودها الجنوبية في القوقاز و آسيا الوسطى ، التي من شأنها أن تقود إلى أعمال إرهابية . و قد دفع دعمها للحرب على الإرهاب على امتناع الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية عن انتقاد انتهاكاتها لحقوق الإنسان في تلك المناطق و منطقة الشيشيان ، و أيضا جورجيا التي تأوي مقاتلين من الشيشيان ، لذلك روسيا تعتبر الحركات الأصولية " الإسلامية " من أخطر التحديات التي تواجه أمنها الإقليمي و لا سيما أن ثمة جماعات متطرفة على غرار تنظيم القاعدة نجحت في تثبيت أقدامها و تهديد المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى [2].

4- إقرار السلام العالمي و تجنب النزاعات العسكرية :

يعد هذا الهدف من الأهداف التي تعتبر تحقيقها ضروريا من أجل إفساح المجال لتوطيد أمن و سلام الاتحاد الروسي و جواره الإقليمي ، سعيا إلى تحقيق هدف أبعد و أهم هو تحقيق النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي ؛ إذ لا يخفى على أحد أن انعدام فرص السلام يثير الحروب و يؤدي الى انتشار النزاعات

[1] أمين السيد شلبي ، "بوتين و سياسة روسيا الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد175، المجلد44، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، جانفي 2009، ص258.

[2] حسني عماد حسني العوضي ، مرجع سابق ، ص2-3.

العسكرية ، الأمر الذي سيقلل من ناحيته من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقود إلى خلق فرص العمالة و تحقيق الرفاه الاقتصادي . لذا تسعى روسيا الى إبراز دورها في حفظ الأمن و الاستقرار في العالم للحصول على أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية ،من خلال تشجيع بعض الدول على عقد اتفاقيات أمنية مع روسيا إلى الدول المتعاقدة معها ، ما يعني حصول روسيا على العملات الصعبة التي هي بأمس حاجة إليها[1].

5- استعادة المكانة و الهيبة الدولية :

و في هذا السياق كتب المفكر الروسي إيفان أيلين يقول :((عندما نفكر في روسيا المستقبل و نتصورها في خيالنا ، علينا أن ننطلق من أصولها و مصالحها التاريخية و القومية و الدينية و الثقافية ، ولا يجوز لنا أن نتاجر بهذه القيم و لا أن نبدد ثروتنا القومية الروسية العامة كما لا يجوز لنا أن نعد أحدا أياكان بأي شيء باسم روسيا، علينا أن نتذرها هي بالذات و لها فقط إن جيل الروس الذي سيتصرف على نحو مخاف سيذكرها تاريخ روسيا كجيل متخاذل و خائن و أنا على يقين من أن الأكثرية المطلقة من مواطني بلادنا المحترمين لا يريدون أن يكونوا جيلا متخاذلا ، و من باب أول خائنا))[2].

6- إقامة نظام متعدد الأقطاب :

يمثل الرفض الحازم لعالم يحكمه قطب واحد و التطلع الشديد إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب من الأهداف الاستراتيجية الروسية للحد من التفرد الأمريكي على التفاعلات الدولية . و في هذا السياق يقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين " إن تحديات و تهديدات جديدة للمصالح القومية الروسية قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي ، فهناك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطبية تسيطر بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا و اقتصاديا من خلال استخدام القوة ، لذلك ستسعى روسيا الاتحادية إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب و يعكس التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة ، كما أن بقاء النظام الأحادي القطب سيساعد على سباق التسلح و له نتائج خطيرة على المجتمع الدولي "[3].

[1] الامارة ، مرجع سابق ، ص 227.

[2] طارق محمد ذنون الطائي ، مرجع سابق ، ص18.

[3] طارق محمد ذنون الطائي، المرجع السابق ، ص18-19.

7- تطوير الترابط مع الدول المشاركة في الكومنولث الدول المستقلة :

إن انشغال روسيا بمشكلاتها الداخلية و تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الجمهوريات الجديدة ، جعل الباب مفتوحا على مصرعيه للتنافس بين القوى الإقليمية و الدولية للنفاذ الى هذه المنطقة الحساسة و جذبها بشتى المغريات . لذا سعت روسيا إلى التكيف مع الواقع الجيوسياسي الجديد لاحتواء الحضور الإقليمي و الدولي الجديد ، و للحيلولة دون محاصرتها من قبل منافسيها الرئيسيين عن طريق استقطاب الدول الجديدة ، و ذلك من خلال خلق شبكة جديدة من العلاقات تفيد الدول الجديدة و تحفظ لروسيا موقعا متحكما على الصعيدين الجيوبوليتيكي و الاقتصادي[1].

المطلب الثاني : خلفيات الاستراتيجية الروسية بعد مرحلة الحرب الباردة

تمثل روسيا من وجهة النظر الاستراتيجية كتلة قارية هائلة تتماهى مع الأوراسية نفسها ، لاسيما بعد استصلاح سيبيريا و تكاملها ، و تطابق روسيا مفهوم الـ (Heartland) الجيوبوليتيكي أي قلب الجزيرة أو الأرض المتوسطة في القارة ، و تعد روسيا إحدى الدول الفاعلة في الظام الدولي الراهن ، و وريثة الاتحاد السوفييتي القوة العظمى الثانية في العالم حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي ، فهي تشغل (76،5%) من مساحته ، و تعد بذلك أكبر دولة مساحة في العالم ، كما ورثت أكثر من (51%) من عدد سكانه ، إذ يبلغ عدد سكانها نحو (143) مليون نسمة ، و هي بذلك خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان، فضلا على كونها القوة العظمى الثانية على المستويين العسكري و التسليحي ، إذ تتكون روسيا الاتحادية من (89) وحدة إدارية موزعة كالآتي : (21) جمهورية ، (6) مقاطعات و (49) إقليما و إثنتان من المدن الفيدرالية ، هما : موسكو و سان بطرسبرغ ، و إقليم واحد ذو حكم ذاتي و عشر مناطق ذات حكم ذاتي[2] .

[1] الامارة ، مرجع سابق ، ص228.

[2] نورهان الشيخ ، **صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية –العربية** ، مرجع سابق ، ص8-14.

و قد أدت سياسات الإصلاح المتأخرة التي انتهجها الرئيس السوفييتي الأخير ميخائيل غورباتشوف لإعادة بناء المجتمع الاشتراكي إلى زعزعة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية داخل البلاد ، ما أودى بالاتحاد السوفييتي إلى الانهيار و التفكك ، و ظهور روسيا الاتحادية بوصفها الوريثة الشرعية من الناحية القانونية ،

كونها تعد أكبر الجمهوريات المستقلة مساحة و سكانا ، فضلا عن الناتج القومي و القوة العسكرية و المقعد الدائم للاتحاد السوفييتي السابق في مجلس الأمن بالإضافة الى الأسلحة النووية.

بانهيار الاتحاد السوفييتي و تجزئه ، واجهت روسيا مشاكل عويصة ، و بخاصة حماية أمنها القومي و استعادة مكانتها و دورها كقوة عظمى في السياسة الدولية . فقد أصبحت روسيا ضعيفة ؛ فداخليا يعاني المجتمع الروسي حالة سيئة للغاية في كثير من المجالات : الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية ، أما خارجيا فقدت روسيا مكانة الاتحاد السوفييتي السياسية و الاستراتيجية العالمية السابقة ، بل إنها أصبحت تابعة و ملحقة بالسياسة الأمريكية ، ذلك أن النظام الروسي ما بين أعوام 1991 و 2000 ظن أن الانفتاح على الغرب و جعل سياسة روسيا الخارجية منصاعة له ، هو الطريق الأمثل و الخيار الوحيد لإنقاذ البلد من الفوضى في جميع الميادين ، للعودة للنظام الدولي . و لهذا كانت الآمال المعلقة على الغرب كبيرة جدا ، من خلال الحصول على القروض و المساعدات الاقتصادية و المالية ، مما جعل روسيا عرضة للإنقياد و الاستجابة لضغوطات الغرب المتنوعة : الاقتصادية و السياسية و الدبلوماسية . كل ذلك أدى دورا في تقهقر روسيا إقليميا و عالميا ، و تحولها من فاعل رئيس مؤثر في السياسة العالمية إلى مجرد مراقب رمزي للأدوار[1].

و على غرار ما مرت به عملية الإنهيار و نشوء الاتحاد الروسي بأحداث هائلة ، كان لها تفاعلات و تأثيرات جمة في الوضع الداخلي في روسيا ، و أيضا على مستوى الخارطة السياسية الدولية بما في ذلك الشرق الأوسط.

[1] محمد مجدان ، (سياسة روسيا الخارجية اليوم : البحث عن دور عالمي مؤثر) ، بيروت : **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 47-48 ، بيروت، 2015 .

استغرقت مرحلة إعادة تكوين الدولة ، و إرساء ملامحها بشكل واضح و جلي و قتا طويلا ، تعاقب على الرئاسة خلالها رئيسان لا يتشابهان بشيء الا بالقليل القليل ، و هما الرئيسان بوريس يلتسن و الرئيس فلاديمير بوتين .

- **المرحلة الأولى (1992–2000):**

شهدت فترة رئاسة بوريس يلتسن العديد من الاضطرابات لاسيما الاقتصادية ، من خلال السياسات المحسوبة التي أدت إلى تفاقم العديد من المشاكل ، و إلى خسارة روسيا ما تبقى من مكانتها كوريث لدولة عظمى في الخارج و في مقدمة هذه السياسات ، سياسة الخصخصة المتسرعة و غير المدروسة و التي لا تستند الى تشريعات و قوانين. و كان يلتسن من أنصار الاتجاه الغربي الذي يرى أن روسيا دولة غربية ، فكانت توجهاته متوافقة و السياسة الخارجية الأوروبية و خاصة الأمريكية. فتأثير متغيرات البيئة الداخلية و الخارجية في توجهات السياسة الخارجية الروسية كان واضحا ، كما أنها شكلت قيودا حقيقية عليها في هذه المرحلة التي سميت بمرحلة إعادة البناء ، و وجد يلتسين نفسه مجبرا على العمل في عدة جبهات للخروج من التدهور الاقتصادي و الاجتماعي و الأمني . فحاجته إلى المساعدات الخارجية من جهة و المحافظة على استقلال روسيا و حرية قرارها من جهة أخرى جعل الأمر في غاية التعقيد . و هكذا فإن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي لروسيا ، اقترن باتباع سياسة خارجية ضعيفة في هذه الفترة و التي جعلت هدفها الاندماج مع العالم الغربي ، و تجاهل المصالح القومية و أهمية الجوار الإقليمي . فأصبحت روسيا بذلك منصاعة سياسيا و اقتصاديا للغرب[1].

و خلال فترتي حكم يلتسين ، من 1991 حتى 1999 خفضت روسيا حضورها في الشرق الأوسط باستثناء تركيا و إيران . شخصيا كان يلتسين عديم الفائدة في الشرق الأوسط ، بل كان بصفة عامة مؤيدا لأمريكا هناك ، و متبنيا لنهج براغماتي مدفوعا بالاعتبارات المحلية الروسية الداخلية . هذا بالإضافة إلى تأثير المشاكل الداخلية في روسيا على قرارات الكرملين بعدم تبني صيغة واضحة تجاه السياسة في الشرق الأوسط . و ما إن

[1] محمد مجدان ، سياسة روسيا اليوم ، المرجع السابق.

دخلت روسيا فترة الانفتاح السياسي و الاقتصادي حتى عانى يلتسين من تدهور صحته البدنية و ضعفه السياسي كذلك.

و بدلا من التحول نحو الديمقراطية الحقيقية ، سقطت روسيا في مستنقع من حالة من الفوضى العميقة تمثلت معالمه في التضخم و الفساد و الحرب مع الشيشان ، و اتساع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و ما ترافق معها من إحياء سياسة القوة الشخصية. و نتيجة لذلك قاد التضارب بين المصالح و التنافس فيما بينها روسيا الى تحديد دورها في الشرق الأوسط خلال فترتي حكم يلتسين[1] .

- **المرحلة الثانية (2000–2018) :**

تسلم فلاديمير بوتين الذي أتى من عالم الاستخبارات ، و مدرسة الكي .جي . بي تحديدا ، زمام السلطة من الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين ، الذي أعلن استقالته في 31 ديسمبر 1999 ، أي قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 04 جويلية عام 2000 ، و تم تقديم موعد الانتخابات بموجب الدستور الروسي الذي يحدد طول الفترة الانتقالية بما أقصاه ثلاثة أشهر ، و جاء قرار مجلس الاتحاد للبرلمان الفدرالي الروسي و حدد موعد الانتخابات بتاريخ 26 مارس عام 2000 ، و هو تاريخ بداية عهدة الرئيس " بوتين " الذي تولى زمام السلطة لمدة عهدتين متتاليتين من سنة 2000 حتى 2008 ، والجدير بالذكر هنا أن الفوز الكاسح لحزب بوتين " روسيا الموحدة" في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2007/12/02 جعلت من بوتين زعيما لروسيا بلا منازع ، سيما و أنه أصبح يختار الرؤساء الذين يخلفونه ، لأن الدستور لا يسمح بأن يكون رئيسا أكثر من دورتين . فقد اختار خليفته ميدفيدف الذي فاز بالرئاسة في مارس 2008 . و اختار بوتين رئيسا للوزراء حينها ، و بقيت البصمات السياسية لبوتين ظاهرة في معظم مفاصل سياسة روسيا في الداخل و الخارج ، الى أن عاد لمنصب الرئاسة مرة أخرى في انتخابات ماي 2012 و الذي لايزال يشغله[2].

[1] آنا بورشيفكايا ، **روسيا في الشرق الأوسط ، الدوافع –الآثار – الآمال** ، معهد واشنطن ، تر : مركز إدراك للدراسات و الاستشارات ، 2016، ص8.

[2] حسيبة مخبي ، (توجهات الاستراتيجية الروسية نحو منطقة الشرق الأوسط : دراسة حالة سوريا) ، **مجلة مدارات سياسية** ، ديسمبر 2017، ص155.

وصلت إصلاحات يلتسين إلى طريق مسدود في كل المجالات و أوصلت روسيا إلى حافة الإنهيار التام كدولة و كمجتمع ، و تراجعت مكانتها و دورها العالميين ، و تحولت إلى دولة تابعة و منصاعة لأوامر الغرب . و في ظل الظروف الداخلية الهشة ، و الضغوط الدولية المجحفة ، حدث تغير في هرم السلطة بوصول بوتين الى الحكم ، فأحدث ثورة في كل المجالات و في السياسة الخارجية و حتى دور روسيا[1]. إذ تدخل في الأمن لمواجهة عصابة المافيا و التمرد الشيشاني ،كما سبح في في حوض الاقتصاد الروسي العكر ، و عمل على ترسيخ زعامته الأحادية للبلاد في الوقت الذي جاهد فيه على إعادة الاحترام لمؤسسات الدولة و جيشها و مكانتها الدولية ، و حضورها في الساحات الاقليمية المتنوعة ، و في الميادين المتعددة سواء كان ذلك على مستوى سوق السلاح و تشعباته التقليدية و الاستراتيجية ، أم على مستوى الطاقة و مشاكلها ، أم في الملفات الإقليمية الساخنة في العالم لاسيما منها ملف الشرق الأوسط[2].

و بعد استلام بوتين لمهامه بموجب الدستور ، قام بإرساء مبادئ أساسية لسياسة روسيا الخارجية عرفت بـ"مبدأ بوتين" و في مقدمة تلك المبادئ مايلي :

1- التركيز أولا ، على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية و على أن الأهداف الداخلية لروسيا الاتحادية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية .
2- الحفاظ على روسيا كقوة نووية عظمى .
3- تطوير دور روسيا الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة .
4- العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في آسيا و الشرق الأوسط بشكل تدريجي .
5- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية [3].

بعد ان استعادت روسيا عافيتها ، منذ بداية القرن الحالي ، بدأت تتوضح طموحاتها التي لايمكن إخفاءها أو التراجع عنها ، فهناك مصالح قومية عليا لروسيا لا يجوز التساهل بها ،كما أن هناك العديد من الملفات و القضايا الدولية التي ترتبط بأمنها و مكانتها الخارجية ، لقد شعرت أن الأحادية القطبية تحرمها من التأثير في

[1] محمد مجدان ، مرجع سابق .
[2] ناصر زيدان ، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** ، مرجع سابق ، ص185-186.
[3] وسيم خليل قلعجية ، مرجع سابق ، ص47-48.

هذه الملفات . ولعل منطقة الشرق الأوسط المهمة كانت في مقدمة الأماكن التي عملت روسيا على عدم التخلي في التأثير فيها ، و مناوأة الأحادية القطبية من خلالها[1] .

[1] ناصر زيدان ، المرجع السابق ، ص269.

خلاصة الفصل الأول :

يمكن القول أن أفضل شيء حدث لروسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، هو لحظة تنازل يلتسين عن الحكم و تسليمه لضابط الاستخبارات (KGB) السابق " فلاديمير بوتين " ؛ الذي كان له الفضل في تحقيق الاستقرار الداخلي و القضاء على الفساد المستشري ..، و كذا توظيف الموارد المعدنية و الطبيعية التي يزخر بها الموقع الجغرافي لروسيا في النهوض بالاقتصاد الروسي ، الذي أدى بدوره إلى انتعاش المؤسسة العسكرية و تطوير قدراتها . كل هذه الظروف سمحت لروسيا أن يكون لها حضور إقليمي ، و مكنتها من العودة إلى مناطق نفوذها ، الأمر الذي يؤهلها ليكون لها دور فعال على المستوى الدولي و التعاطي مع العديد من القضايا بشكل مستقل لا يخضع للهيمنة الأمريكية ، و لعل أهمها قضايا الشرق الأوسط ؛ و بالأخص أزمات الربيع العربي التي سنتطرق إليها بشكل مفصل في الفصل الموالي . و منه يتضح لنا أن الاستراتيجية الفاعلة ليست مرتبطة بموارد و قدرات تمتلكها الدولة بقدر ما هي مرتبطة بأشخاص يقومون بحسن استغلال هذه الموارد و القدرات ، و تكن لهم إرادة سياسية (Political will) و أهداف و تطلعات لتحقيق مكانة متميزة للدولة على مستوى الهرم الدولي.

الفصل الثاني : الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي

تمهيد

وفق مبدأ بوتين الذي أرساه بُعيد وصوله إلى السلطة فإن العمل على" استعادة دور روسيا بشكل تدريجي في الشرق الأوسط " يعد شرط أساسي لما تحظى به هذه المنطقة من أهمية استراتيجية لروسيا ، و قد كانت " ثورات الربيع العربي " (Arab Spring Revolutions) التي اجتاحت المنطقة العربية أواخر عام 2010 ، بدءًا بثورة الياسمين في تونس لتليها ثورات تلو الأخرى في كل من مصر و اليمن ، و أخيرا في ليبيا و سوريا اللتان سرعان ما اشتد فيهما النزاع و اضحى حرب أهلية ، بمثابة فرصة سانحة لروسيا للعودة بقوة إلى إقليم الشرق الأوسط . فقد أبدت روسيا مواقفها تجاه هذه الثورات ، لكن هذه المواقف اختلفت باختلاف كل ازمة نظرا لأهمية كل منطقة على حدة في حساباتها الجيوسياسية .

و سنتطرق في هذا الفصل إلى الموقف الروسي تجاه الثورات العربية ، من خلال التركيز على ؛ رد الفعل الروسي حيال هذه الثورات عامة ، و مبررات الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية خاصة ، و أيضا خلفيات التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية و ما انجر عنه من تغييرات على مستوى الخارطة الإقليمية و الدولية .

الفصل الثاني : الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي

لقد كان وصول الرئيس **فلاديمير بوتين** للحكم و زياراته المتكررة للمنطقة العربية بمثابة نقطة تحول في العلاقات العربية الروسية و إيذانا ببدء حقبة جديدة للسياسة الروسية في المنطقة ، تستعيد فيها روسيا مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة و قضاياها التي تتزايد حدة و تعقيدا . فقد استطاعت روسيا إعادة إطلاق علاقاتها مع حلفاءها التقليديين في المنطقة ، و على أسس جديدة تختلف عما كانت عليه إبان الاتحاد السوفييتي ، تقوم على النفعية Utilirianism و البراغماتية Pragmatism . فضلا على أن مواقفها في العديد من القضايا الدولية و الإقليمية أصبحت أكثر وضوحا عما كانت عليه في السابق ، ساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية ، و لديها القدرة على تنفيذها و إدارة تبعاتها بكفاءة و انتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية.[1]

و ما ان استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة حتى هبت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق و تطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد . فثورات الربيع العربي التي بدأت مع نهاية عام 2010 في تونس ، و امتدت إلى مصر و ليبيا و اليمن و البحرين و سوريا و سواها من البلدان العربية ، توفر فرصا و تفرض تحديات على روسيا . فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة و الولايات المتحدة في بعض البلدان ، إلا أنها قد تنجح أيضا في إنهاء العداء التقليدي بين البعض الآخر و الولايات المتحدة ، و في مقدمتها ليبيا و سوريا [2].

المبحث الأول : رد الفعل الروسي من الثورات في المنطقة العربية

بدأت الثورات العربية بحراك سياسي في عدة دول عربية ، مطالبة بتغيير النظام السياسي في البلاد –ممثلا بشخص الرئيس — و استبداله بنظام آخر ، حيث اعتقد البعض بأن رحيل النظام أو تنحي الرئيس سوف يضع حدا للمشاكل في التي تعاني منها البلاد ، إلا أن المشاكل تفاقمت و أظهرت أن التغيير لابد أن تصحبه عملية حقيقية ؛ تقوم على إحداث تغيير جذري في شكل الحكم و النظام السياسي ، و إلا سيكون مجرد تغيير شكلي قائما على تغيير الشخوص لا تغيير السياسات .

[1] راشد باسم ، **المصالح المتقاربة : دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** ، مصر : مكتبة الإسكندرية ، 2013 ، ص31.
[2] راشد باسم ، المرجع نفسه ، ص31-32.

و إذا ما تمعنا في الثورات العربية ، نجد أن الدافع الأساسي وراء هذه التحركات كان الرغبة الملحة لعملية ديمقراطية ترسخ مفهوم المواطنة الحقيقية ، بما يترتب عليها من حقوق و واجبات ؛ تتمثل في الحرية الشخصية و حقوق و كرامة الإنسان ، و حق الشعوب في تقرير مصيرها ، تضمن للمواطن الحياة الكريمة. و عليه فإن العدالة الاجتماعية كانت مطلبا أساسيا و دافعا لهذه الثورات[1].

و مع اتساع رقعة تأثير هذه الثورات و تداعياتها ، تباينت المواقف الدولية و الإقليمية تجاهها بين معارض و مؤيد .

و في قراءة للموقف الروسي من الثورات في المنطقة العربية ، ثمة صور رمزية غير مفهومة ظهرت في السلوك السياسي الروسي مرده عدم وجود موقف واضح و محدد تجاه ما يجري ، تجلى بمواقف ذات طابع لا مبالي بداية ، مرورا بسياسات انتظارية و وصولا إلى مواقف اتسمت بطابع الهجومية [2].

فيمايلي عرض لمواقف القيادة الروسية من ثورات الربيع العربي على حدة :

أ- الحراك الثوري في تونس :

اندلعت الثورة التونسية بتاريخ 18 ديسمبر 2010 ، عقب تفجير محمد البوعزيزي لنفسه ، تعبيرا عن معاناة البطالة و الأوضاع المزرية التي كان يعيشها كغيره من المواطنين التونسيين ، مما أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات ، و خروج آلاف التونسيين مساندين له ، رافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة و عدم وجود عدالة اجتماعية ، و تفاقم حدة الفساد داخل النظام الحاكم.

إن الحديث عن الموقف الروسي تجاه الحراك في تونس أو ما سمي أيضا بثورة الياسمين "Jasmine Revolution" تميز بعدم سماع موقف روسي ذو شأن ، حال دون تبلوره ، تسارع الوقائع و تداعياتها غير

[1] محمد ماجد إبراهيم رواجبة ، أسباب تحول الثورات العربية بعد العام 2011 إلى العنف السياسي " مصر و اليمن أنموذجا"، رسالة ماجيستر ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس – فلسطين ، 2016 ، ص02.

[2] حسين بهاز ، (السياسة الخارجية الروسية تجاه ثورات الربيع العربي بين ازدواجية المعايير و البراغماتية السياسية)، **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات** ، 19 ، 2013 ، ص143.

المتوقعة لم يفسح المجال لموسكو بتكوين موقف محدد حيال ما يجري ، إذ أنها فوجئت كغيرها من الدول بالسقوط السريع لزين العابدين بن علي في 14 جانفي 2011 [1].

و على إثر سقوط حكومة " زين العابدين بن علي " ، اعتبر الرئيس الروسي السابق " ديميتري ميدفيدف " بتاريخ 2011/01/26 أن " ما حدث في تونس كان درسا كبيرا لجميع الحكومات في العالم ، ولا ينبغي للحكومات أن تجلس على أمجادها و تنعم على مقاعد مريحة ، و لكنها تحتاج للنمو و التطور مع المجتمع". و قد جسد هذا التصريح موقف روسيا المتحفظ و عدم ابداءها اهتمام كبير لما يحدث في تونس ، و لكن في نفس الوقت كشفت هذه الكلمات عن واقع الحكومات العربية التي حولت غايتها و أهدافها عن تحقيق التنمية و تطوير مجتمعاتها ، و بدل وضع اسراتيجية لهذا الغرض أصبحت استراتيجية للتكيف و البقاء في السلطة و لو على حساب المواطنين[2] .

ب– الحراك الثوري في مصر :

اندلعت الاحتجاجات في مصر بتاريخ 25 جانفي 2011 ، و قد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورا بارزا في تحشيد الرأي العام ، حيث نشرت تسجيلات مصورة تظهر انتهاكات رجال الشرطة لحقوق الانسان من خلال ضربهم و تعذيبهم ، إلا أن الأمن المصري تعامل مع هذه الاحتجاجات بعنف مفرط ، و كانت البداية في محافظة السويس ، حيث قتل 20 شابا و جرح أكثر من مائتين ، ما دفع أهالي السويس للخروج في تظاهرات حاشدة ، سرعان ما انتقلت إلى باقي المحافظات ، و تحولت من من احتجاجات ضد ممارسات الشرطة العنيفة إلى احتجاجات ضد الفساد و ضد النظام السياسي في البلاد ؛ استمرت هذه الاحتجاجات و الاعتصامات السلمية خاصة في ميدان التحرير بالقاهرة حتى 11 فيفري 2011 ، حيث تنحى الرئيس المصري **محمد حسني مبارك** آنذاك عن الحكم ، و تولى المجلس العسكري إدارة البلاد لمدة 18 شهرا و تعيين عصام شرف رئيسا للوزراء[3] . إلى أن تم انتخاب الرئيس السابق محمد مرسي ، الذي استمر بالحكم لمدة عام ، لم يخل أيضا من الاعتصامات و الاحتجاجات ، كان أكبرها يوم 30 جوان 2013، و الذي قادته حركة تمرد

[1] حسين بهاز ، المرجع نفسه ، ص143.

[2] محمد بهلول ،(استراتيجية روسيا في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بعد 2010)، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، المجلد 10 ، العدد 01 ، أفريل 2019 ، ص377-378.

[3] محمد ماجد ابراهيم رواجبة ، مرجع سابق ، ص03.

و بتاريخ 03 جويلية 2013 قام وزير الدفاع **عبد الفتاح السيسي** بعزل الرئيس مرسي ، هذا الإجراء الذي رافقه الكثير من أعمال الاحتجاج و الاعتصامات و التي تميزت باستخدام العنف في معظم الأحيان ، بعد ذلك أجريت انتخابات جديدة ترشح فيها عبد الفتاح السيسي و فاز بالرئاسة ، ما ولد حالة من الصدام المباشر مع حركة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها الرئيس السابق **محمد مرسي** [1].

و فيما يتعلق الموقف الروسي تجاه الثورة في مصر فقد جاء متحفظا ، بل و أميل إلى تأييد النظام و الرئيس السابق حتى إقصائه عن السلطة. ففي أول تعليق على الثورة المصرية أعلن قنصل روسيا في مصر في 27 جانفي أن الأمور في مصر تحت السيطرة و لا نتوقع أن يتفاقم الوضع . و وصفت وسائل الإعلام الرسمية الروسية الثورة المصرية بـ"موجة غضب شعبية" و "اضطرابات و احتجاجات على نظام الرئيس مبارك" و " أعمال شغب".

و في 28 جانفي 2011 رأى **قسطنطين كوساتشيوف** ، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدوما (المجلس الأدنى للبرلمان) ، في تأثر واضح بخطاب نظام مبارك آنذاك " أن الوضع في مصر تؤججه قوى متطرفة ، تحاول استغلال الاستياء الشعبي بهدف الاستيلاء على السلطة خلسة"[2].

و دعا وزير الخارجية الروسي **سيرجي لافروف** المعارضة المصرية إلى البحث عبر الحوار مع الحكومة في التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة ، و عدم الإصرار على مطالب غير واقعية حول استقالة الرئيس المصري فورا .

و عقب إقصاء مبارك عن السلطة ، حدث تغير واضح في الموقف الروسي من الثورة المصرية ، و وصف ميخائيل مارجيلوف ، رئيس لجنة الشئون الدولية في مجلس الفيديرالية الروسي (المجلس الاعلى للبرلمان) ، تنحي مبارك بأنه " خطوة جاءت في الوقت المناسب"[3].

[1] محمد ماجد ابراهيم رواجبة ، المرجع السابق ، ص03-04.

[2] نورهان الشيخ ، (الموقف الروسي من الثورات العربية رؤية تحليلية) ، **مجلة البيان** ، 9 ، السعودية ، 2012 ، ص277-278.

[3] نورهان الشيخ ، المرجع نفسه ، ص278.

لكن صعود الاسلاميين إلى سدة الحكم في مصر ، أثر على شكل العلاقات المصرية الروسية ، فروسيا لديها عداء تقليدي للحركات الإسلامية . و بمجرد حدوث الإنقلاب العسكري على الشرعية المصرية ، رحبت روسيا بحركة التغيير ، و زادت من مستوى العلاقات العسكرية و الاقتصادية الرسمية المصرية– الروسية[1].

ج – الحراك الثوري في اليمن :

اندلعت الثورة اليمنية أو ثورة التغيير السلمية يوم الجمعة 11 فيفري 2011 ، و أطلق عليها اسم " جمعة الغضب " (Friday of Anger) ، متأثرة بموجة الاحتجاجات و التظاهرات العارمة التي اجتاحت معظم الدول العربية آنذاك ، و خاصة بعد نجاح الثورة التونسية و هروب الرئيس التونسي . قاد هذه الثورة الشباب اليمني و أحزاب المعارضة ، مطالبين بتغيير النظام و القيام بإصلاحات سياسية و اقتصادية و اجتماعية ، و استطاع حراك الشباب اليمني السلمي إجبار الرئيس اليمني **علي عبد الله صالح** على التنحي عن الحكم . و دخلت اليمن بعد ذلك في مرحلة انتقالية امتازت بتقلبها و صعوبتها عرضتها للعديد من التحديات و العقبات ، و أدخلت البلاد إلى أتون حرب أهلية [2].

و فيما يتعلق بالموقف الروسي تجاه الثورة في اليمن ، فنجد أن روسيا حاولت أن تحافظ على علاقاتها بكل من المعارضة اليمنية الصاعدة و النظام الحاكم في اليمن ؛ حيث لم تتدخل لترجيح كفة طرف على حساب الطرف الآخر. و قد دعا وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** في أفريل 2011 الأحزاب المعارضة في اليمن للوصول إلى حل . و في أوائل جوان دعا إلى قبول وثيقة مجلس التعاون الخليجي المقترحة للخروج من الأزمة ، و التي بدورها تقضي إلى تنحي الرئيس على **عبد الله صالح** و حاشيته مقابل الحصانة. كذلك لم ترغب موسكو التورط بشكل مباشر في الأحداث المتصاعدة داخل الجمهورية اليمنية ، و كانت تتبع جهود السعودية في الوساطة و حل النزاع القائم بين المعارضة و النظام الحاكم ، و أن يغادر الرئيس صالح إلى السعودية خصوصا بعد إصابته في هجوم من المعارضة في 03 جوان 2011 [3].

[1] عمر ياسين خضيرات ، (مواقف القوى الدولية و الإقليمية من ثورات الربيع العربي و أثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010–2015))، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** ، العدد1 ، 2017 ، ص143.

[2] محمد ماجد ابراهيم رواجبة ، مرجع سابق ، ص04.

[3] راشد باسم ، مرجع سابق ، ص39.

في أوائل فيفري 2012 أشادت وزارة الخارجية الروسية بالانتقال السلمي للسلطة من الرئيس علي عبد الله صالح إلى نائبه عن طريق الانتخابات ؛ حيث أن الأخير كان المشارك الوحيد في الانتخابات .

و تؤكد الخارجية الروسية على ضرورة الحوار كآلية أساسية في التوصل إلى اتفاق يرضي جميع الأطراف في اليمن ، و تشارك روسيا بنشاط في العملية السياسية اليمنية بصفتها إحدى الجهات الضامنة لتنفيذ اتفاقيات الرياض و الشاهدة على توقيعها ، و لهذا تخلق لنفسها دورا سياسيا واضحا و فعالا في ضمان تنفيذ الإصلاحات السياسية داخل الجمهورية اليمنية ، و هو ما يستدعي دورا اكبر في الشرق الأوسط في ظل اختلال ميزان القوى العالمي و ظهور مساحات كبيرة على أرضية النظام الدولي الجديد[1].

د- الحراك الثوري في ليبيا :

بعد اندلاع الثورة في السابع عشر من فيفري عام 2011 ، و تهديد **القذافي** بقصف المدنيين و اجتياح بنغازي ، بدأ الجدل في الدوائر الدولية حول الكيفية التي يمكن من خلالها حماية المدنيين ؛ هذا الجدل ظهر جليا في جلسة مجلس الأمن التي أقر فيها قرار الحظر الجوي على ليبيا يوم 19 مارس 2011 . في تلك الجلسة بدأ الانقسام حول الأزمة الليبية ، فبينما امتنعت روسيا و الصين و البرازيل و الهند (تقريبا كل دول البريكس) عن التصويت ، كانت القوى الغربية تتجهز للحظر و القضاء على القذافي[2] .

امتعضت روسيا بشدة جراء مقتل العقيد **القذافي** ، بالرغم من أنها أدارت ظهرها له و لم تستخدم حق الفيتو ضد قرار الامم المتحدة (Veto the UN resolution) و هذا ما كلفها خسارة فادحة . فسقوط القذافي ترتب عنه انهيار الصفقات الاقتصادية و العسكرية الروسية برمتها ، إلى جانب استبعادها تماما من طاولة المفاوضات التي سعت لمنح اعتراف دولي للمجلس الانتقالي الذي تشكل بعد سقوط القذافي .

و قد فسر امتناع روسيا عن التصويت و عدم استخدام حق النقض على أنه راجع لتحسن العلاقة بين روسيا و فرنسا ، إذ اقدمت روسيا على منح بعض الحصص من انابيب الغاز الروسي إلى فرنسا، علاوة على ذلك إقدام فرنسا على بيع سفن حربية من طراز "ميسترال" ، و قد كانت هذه أكبر صفقة عسكرية على الإطلاق

[1] راشد باسم ، المرجع السابق ، ص40.

[2] نزار ميلاد الفورتاس ، (السياسة الروسية تجاه ليبيا بعد الربيع العربي)، **رؤية تركية** ، السنة 7 ، العدد 2 ، 1 جوان 2018 ، ص 131 .

، لدولة عضو في حلف الأطلسي و أخرى غير ذلك ، و لهذا لم ترد روسيا أن تكون ضد فرنسا التي كانت في مقدمة الدول الداعمة لإسقاط نظام **القذافي**[1] .

و في خلفية المشهد كان هناك خلاف شديد بين الرئيس **ديميتري ميدفيدف** (الرئيس السابق 2008-2012) و بين **فلاديمير بوتين** الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك ، حول التدخل الغربي في الأزمة الليبية . السياق الروسي الذي يعبر عن مصلحة روسيا حيال المسألة الليبية قد يعبر عن خلاف جوهري حول التعامل مع أوروبا و العلاقة بفرنسا ، ففي حين كان **ميدفيدف** يرى في شراكة استراتيجية مع فرنسا إزاء الشرق الأوسط ، فإن **بوتين** الذي كان قد اتفق مع القذافي و بيرلسكوني قبيل الثورة على مشروع نقل الغاز الروسي لأوروبا عبر الجنوب مرورا ببلغاريا ، و الذي سيكون لشركة إيني الإطالية نصيب كبير منه ، هو الذي حفز فرنسا للقضاء على القذافي ، و هو الذي خلق الخلاف بين ميدفيدف و بوتين حليف القذافي السابق[2] .

لقد امتاز الموقف الروسي من الأزمة الليبية في البداية بحالة من الارتباك تجسد في امتناعها عن التصويت عن القرارات الأممية و التي استخدمت في الأخير بطريقة تناقض مبادئ روسيا الرامية إلى عدم التدخل (Non-interference) في شؤون الدولة ذات سيادة[3] .

و بعد عودة بوتين إلى سدة الحكم ثانية عام 2012 ، و التدخل الروسي في سوريا (الذي سنتطرق إليه لاحقا) بدت ملامح السياسة الروسية تجاه ليبيا تتضح ، فإن دخول روسيا عبر البحر الأسود جعل إمكانية التواجد في المياه الدافئة أمرا ممكنا في ظل التراجع الأمريكي و سياسة القيادة من الخلف التي اتبعها باراك أوباما[4] . إضافة إلى أن الخلاف البريطاني الفرنسي حول الملف الليبي و أيضا الخلاف الأمريكي الفرنسي بشأن إفريقيا عامة ، دفع روسيا إلى استغلال المشهد و السير نحو خلق موطئ قدم لها في شمال إفريقيا ، فبعد أن جردت في البداية من تقاسم الموارد بعد الإطاحة بمعمر القذافي ، حرصت على فرض نفسها كلاعب رئيسي في ليبيا . و

[1] Iakovos alhadef , The war for the oil of Libya , 20/08/2015 : https://iakal.wordpress.com/2015/08/20/the-war-for-the-oil-of-libya/ on 05/08/2020

[2] نزار ميلاد الفورتاس ، مرجع سابق ، ص131.

[3] سفيان ملوكي ، (موقف السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي ليبيا و سوريا)، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية** ،1 ، 9 ، 2018 ، ص100.

[4] نزار ميلاد الفورتاس ، مرجع سابق ، ص131.

منذ عام 2016 أخذت توطد علاقاتها مع مختلف الأطراف الليبية مستغلة احتياج هذه الأطراف لها من جهة و حاجتها لتعزيز مصالحها من جهة أخرى [1].

و قد شهد الدور الروسي بروزا واضحا في المشهد الليبي خلال الأعوام الفائتة، إذ تشير عدة تقارير على دخول موسكو خط الأزمة الليبية بشكل غير مباشر من خلال عناصر تابعة لشركة "فاغنر" الأمنية التي تقدم خدماتها لقوات " الجيش الوطني الليبي " . و تضمن أحد تقارير الأمم المتحدة معلومات تفصيلية في هذا الخصوص . كما وجهت الولايات المتحدة اتهامات مباشرة إلى روسيا بإرسال طائرات مقاتلة لليبيا للغرض نفسه[2] .

هـ– الحراك الثوري في سوريا :

اندلعت شرارة الثورة السورية في 15 مارس 2011 في سياق الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية ، و قد أدى تأخر النظام في التجاوب مع أي من المطالب المشروعة التي رفعها المحتجون السلميون ، و نمط العنف المفرط في قمع الاحتجاجات ، و تورط بعض أعوان النظام في انتهاكات جسيمة لكرامة المواطنين ، أدى كل ذلك الى اتساع دائرة الاحتجاجات و انتقالها من محافظة إلى أخرى حتى غطت جميع محافظات سورية و أريافها ، مما أدخل البلد مسار في العنف و فتح أبوابها أمام عسكرة الثورة ، فانزلقت البلاد إلى عنف أهلي مسلح سرعان ما اجتذب التدخلات الإقليمية و الدولية [3].

عقب اندلا ع المظاهرات السلمية ضد **بشار الأسد** و نظامه ، اتخذت موسكو في بداية الثورة السورية موقفا يمثل نقطة ما بين النظام السوري و المعارضة . و انطلقت في موقفها هذا من حق الشعب السوري في التغيير ،

[1] ليلى بن هدنة ، ليبيا ضحية النزاعات الداخلية و الأطماع الخارجية ، البيان ، دبي ، 2019/01/30 :
https://www.albayan.ae/one-world/political-issues/2019-01-30-1.3474082 تم الاطلاع عليه يوم10 2020/08/10

[2] محمد خلفان الصوافي ، الأزمة في ليبيا : خارطة الصراع و تطوراته و مساراته المستقبلية ، 2020/06/24 :
http://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87/ يوم : 2020/08/11.

[3] سفيان ملوكي ، مرجع سابق ، ص100.

و مثل التأكيد على أهمية التغيير السلمي (Peaceful change) و نبذ العنف و الدعوة إلى الحوار و الحل السياسي ضمن الأطر القانونية و على أساس الوفاق الوطني ، توجها ثابتا في موقف روسيا . و حذر الرئيس الروسي آنذاك **ديميتري ميدفديف** القيادة السورية ، و رأى أن الأسد ينتظر مصير محزن إذا لم يبدأ حوارا مع المعارضة و يباشر الإصلاحات .

و أعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الأسد ، و قامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية ، و على حين انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأميريكيين مع ممثلي المعارضة السورية ، رحبت باتصالات الجانب الروسي انطلاقا من أن موسكو وسيط نزيه .

إلا أنه مع تصاعد الثورة السورية و استخدام السلطات للعنف ضد المتظاهرين ، ثم لجوء المعارضة لاستخدام القوة ضد القوات النظامية الموالية للأسد ، حدث تحول مهم في الموقف الروسي ، تتمثل أهم ملامحه فيمايلي[1] :

أولا: تكييف الوضع في سوريا بأنه نزاع داخلي مسلح أو حرب أهلية ، و أن بشار الأسد لا يتحمل وحده مسؤولية العنف ، و إنما يتحمل الطرفان ؛ السلطة Authority و المعارضة Opposition مسؤولية ما يحدث في ظل العنف المتبادل بين الطرفين .

ثانيا: التأكيد على دور الطرف الثالث ، و أن النزاع من وجهة النظر الروسية ليس فقط بين النظام السوري و المعارضة ، بل هناك قوة ثالثة متمثلة في تنظيم " القاعدة" و تنظيمات إرهابية مقربة منه ، و أن تنامي نشاطها سيهدد ليس سوريا فقط ، و إنما الأمن الإقليمي.

ثالثا: استمرت روسيا في الاحتفاظ بعلاقاتها مع السلطة القائمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للبلاد. و رفضت الدعوة إلى تنحي بشار الأسد . مع التأكيد على أن روسيا لا تدعم نظام الأسد بقدر ما تحافظ على كيان الدولة السورية ؛ حتى لا تتكرر مأساة ليبيا و من قبلها العراق و السودان[2] .

[1] نورهان الشيخ ، (أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية) ، **مجلة البيان** ، العدد10 ، السعودية ، 2013/12/31 ، ص252.
[2] نورهان الشيخ ، المرجع نفسه ، ص252-253.

رابعا: رفض التدخل الخارجي خاصة العسكري للتأثير على مسار الثورة السورية ، و أنه لا تعتبر الديمقراطية المطبقة بالقوة الخارجية ديمقراطية فعالة ، و إنما يجب أن تنضج الديمقراطية من الداخل ، و أن تغيير السلطة في سورية ممكن فقط في إطار الدستور.

خامسا: الانتقادات الحادة لدعم المعارضة المسلحة و اعتباره تدخلا خارجيا غير مباشر لا يمكن قبوله ، و يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في سوريا و المنطقة بأسرها . فقد انتقدت موسكو استجابة الرئيس **أوباما** للحملة التي قادها السناتور **جون ماكير** (عضو مجلس الشيوخ الأمريكي) لتقديم مساعدة عسكرية مباشرة للمعارضين المسلحين السوريين ، بما في ذلك استخدام القوة الجوية الأمريكية لحماية المناطق التي يسيطر عليها المعارضون داخل سورية ، و توفير المساعدة بشكل مباشر و مفتوح إلى المعارضة المسلحة إلى جانب تقديم الأسلحة و المعلومات الاستخباراتية و التدريب لها [1].

في حين حمل الغرب المسؤولية كاملة على النظام السوري عن العنف الدائر و طالب برحيل الرئيس السوري ، عدى عن اختياره إلى جانب حلفائه الإقليميين (السعودية ، قطر ، تركيا) تسليح المعارضة السورية و دعم الحل العسكري ضد النظام ، إنطلقت روسيا من رؤية تحمل السلطة و المعارضة معا المسؤولية ، فقد رأت روسيا أن ما يحدث في سوريا هو حرب أهلية و أن التدخل الخارجي سيكون بمثابة زعزعة لاستقرار المنطقة ، و ترى فيه أيضا عدوانا غربيا مبطنا ضد سوريا ، و لعل الدعم الخارجي هو ما زاد من التصلب الروسي في الشأن السوري ، فقد صرح "**ايغور كورتشينكو**" (رئيس المجلس الاجتماعي بوزارة الدفاع الروسية) " أن استخدام القوة بصورة واسعة ضد الآلاف من المقاتلين المدربين و المسلحين ، بمساعدة الولايات المتحدة و الغرب بالإضافة إلى السعودية و قطر و تركيا ، بغية إسقاط السلطة السورية الشرعية ، أمر غير مبرر و غير شرعي " ،كما أن روسيا رأت مطلب اسقاط النظام ، في ظل هكذا وضع غير منطقي.

و إلى جانب الدعم العسكري الذي يوجهه الغرب و حلفاؤه الإقليميين ضد النظام السوري ، فقد عمدوا أيضا إلى استخدام الضغط السياسي عن طريق الأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي ، و جامعة الدول العربية ، الأمر الذي رفضته روسيا بتاتا ، فقد أكدت مرارا و تكرارا ، أنها لن تؤيد قرارا دوليا يصدره مجلس الأمن الدولي

[1] نورهان الشيخ ، المرجع السابق ، ص253.

ضد سوريا ، مستفيدة من التجربة الليبية [1]. و بالفعل نجحت روسيا باستعمالها أكثر من مرة لحق النقض في مجلس الأمن في حماية النظام السوري من اتخاذ قرار دولي بتنظيم حملة عسكرية من أجل حماية المدنيين ، على غرار ما حدث في نزاعات داخلية سابقة كالبوسنة و كوسوفو و ليبيا ، كما ذهبت موسكو إلى أبعد من ذلك ، حيث عارضت أيضا اتخاذ قرار دولي بفرض عقوبات اقتصادية (Economic Sanctions) ملزمة ضد نظام الأسد[2].

كما عارضت قرارا في الجمعية العامة أعدته السعودية عام 2012 و الذي تضمن إدانة " استخدام العنف الذي تمارسه الحكومة السورية " ، بالإضافة إلى أنها انتقدت قرار جامعة الدول العربية الصادر كذلك عام 2012 ، الذي يدعو إلى " تنحي بشار الأسد و تأليف حكومة انتقالية " ، حيث رأت روسيا أن هذا القرار لا يساهم في تسوية الأزمة و يغلق الباب أمام أي حديث عن الإصلاح السياسي .

كما سعت روسيا الوصول لحل سياسي للأزمة عبر كافة الطرق الدبلوماسية ، فعدى عن توسطها الدائم بين النظام و المعارضة ، استخدمت دبلوماسيتها في منع توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري عقب اتهام الولايات المتحدة للنظام باستخدام السلاح الكيميائي ضد المدنين و قد توصلت لاتفاق روسي-أمريكي على نزع السلاح الكيميائي السوري مقابل عدم شن ضربات على سوريا[3] ، إضافة إلى عقد عدة مؤتمرات بين عامي 2012 و 2017 في مدينة جينيف السويسرية ، جمعت وفدي المعارضة و النظام تحت رعاية الأمم المتحدة ، إلا أن الخلافات الجوهرية بين الطرفين حالت دون حسم القضايا المطروحة للتفاوض .

كما هدفت مفاوضات جنيف إلى تنفيذ القرار الدولي 2254 الذي يحدد عملية انتقال سياسي تتضمن صياغة دستور جديد لسوريا ، و إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة ، و نظام حكم يتسم بالشفافية و يخضع للمساءلة . هذا إضافة إلى محادثات أستانة للسلام في سوريا برعاية روسية عام 2017 ، و الذي جرى على إثره تنسيقات روسية تركية إيرانية تهدف إلى إيقاف إطلاق النار و إيجاد حل سياسي للأزمة.

---

[1] نورهان الشيخ ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي " التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية "** ، بيروت : المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، ط1 ، ص294-295.

[2] عبد القادر نزار ،(روسيا و الأزمة السورية مصالح جيوستراتيجية و تعقيدات مع الغرب) ، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، العدد 84 ، 2013 .

[3] نورهان الشيخ ، التغيرات الجيواستراتيجية في الوطن العربي .. ، مرجع سابق ، 294-295.

و فيما يخص العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة و الغرب على سورية ، قامت روسيا بدعمها بوجه العقوبات ، حيث قدمت في عام 2012 قرضا بالعملة الصعبة إلى سوريا ، كما استمرت بتصدير النفط و مشتقاته لها ، و بعد إيقاف البنك المركزي النمساوي لطبع الأوراق النقدية السورية طبعت روسيا أوراق نقدية سورية جديدة . إضافة إلى استمرارها بتوريد السلاح لها ، لكنها أكدت أن السلاح المقدم لسوريا هو سلاح دفاعي لا يمكن استخدامه ضد متظاهرين سلميين ، بل انها تمد سوريا بالسلاح الذي يؤهلها لصد العدوان الخارجي ، مؤكدة على أنها تعمل وفق القانون الدولي في هذا المجال ، عكس الولايات المتحدة و الغرب و حلفائهم الذين ينتهكون القانون الدولي بتقديمهم السلاح للمسلحين في سوريا ، من وجهة نظر روسيا[1] .

و على إثر التطورات التي شهدتها الساحة السورية و المتمثلة في تنامي قدرات المعارضة المسلحة ، سعت روسيا إلى الانتقال من الدعم اللوجيستي إلى الدعم المباشر من خلال التدخل العسكري ، لتغيير موازين القوى لصالح النظام و لدعمه في الدفاع عن المناطق التي تحت سيطرته ، و في ذات الوقت محاولة استعادة بعض المواقع الاستراتيجية التي فقدها بعد أن توصلت القيادة الروسية إلى أن الدعم اللوجستي لا يكفي في إيقاف التقدم الذي استطاعت المعارضة المسلحة من تحقيقه ما بين عامي 2014 و 2015[2] .

و عليه يظهر الدور الحيوي الذي قامت به روسيا تجاه الأزمة السورية من خلال تأييدها لنظام الأسد و توفير كافة الحماية له بما يشمل ذلك الحماية الدبلوماسية و السياسية و العسكرية ، وأخيرا انخراطها العسكري المباشر في الأزمة . و مما لا شك فيه أن إيلاءها هذا الاهتمام الكبير نابع من عدة اعتبارات و مبررات سنتطرق إليها بشكل مفصل في المبحث الموالي .

[1] نورهان الشيخ ، المرجع السابق ، ص297-298.

[2] عامر كامل أحمد ، (التدخل الروسي في الأزمة السورية) ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد 2 ، ص94.

المبحث الثاني : مبررات الموقف الروسي من الأزمة السورية

يدعو الموقف الروسي حيال الأزمة في سوريا إلى التساؤل عن الأسباب و الحيثيات التي جعلت القادة الروس يتعاملون معها و كأنها القضية الاهم و الأكثر حساسية بالنسبة إليهم في منطقة الشرق الأوسط ، و يذهب العديد من المراقبين إلى أن هناك العديد من العوامل المرتبطة بالمصالح في روسيا ذات طبيعة استراتيجية و سياسية و اقتصادية أيضا ، هي التي تتحكم في موقف روسيا تجاه الأزمة السورية ، و يمكن تحديدها في النقاط التالية [1]:

1- الدوافع الاستراتيجية :

1. تتمثل المصلحة الاستراتيجية الأولى في أن روسيا مهتمة بالحفاظ على مركزها كدولة قوية لها نهجها الخاص تجاه القضايا العالمية و الإقليمية و يمكنها أن تتبع سياسات مستقلة ، و ينبثق عن هذه المصلحة عدة دوافع للموقف الروسي من الأزمة السورية تتمثل فيمايلي :

- استعادة الدور الروسي المؤثر في النظام الدولي ،كلاعب دولي و قوة عظمى ، و الذي فقدته منذ تفكك الاتحاد السوفييتي ، و تصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الوصول إلى علاقة أكثر تكافؤا في إطار نظام دولي متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار و الانفراد الأمريكي في إدارة الشؤون الدولية و الإقليمية ، و توظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها و مصالحها و مواطنيها في الداخل و الخارج ، و ذلك في سيادة منطق القوة ، و محدودية دور المنظمات الدولية و الإقليمية ، و عدم احترام القانون الدولي . و بالتالي فإن الدعم السياسي ، و خاصة في مجلس الأمن ، و العسكري الروسي للدولة السورية ، و إعلانها الصريح بأنها مستعدة لخوض حرب ضد تنظيم " داعش"(ISIL) ، يمكن تفسيره بأنه تأكيد للرغبة الروسية في استعادة مكانتها الدولية ، و بأنها مازالت تتمتع بوضعها على قدم المساواة مع القوى العظمى الأخرى ، و على استحالة التوصل إلى حل لهذا التهديد العالمي (الإرهاب) دون موسكو [2].

---

[1] عبد الرزاق بوزيدي ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة : الأزمة السورية 2010-2014 ،رسالة ماجيستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة-،2015/2014، ص134.

[2] عهد جبر قطريب ، (دوافع الموقف الروسي من الأزمة السورية) ، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية** ، العدد2، 2018 ،197.

– التأكيد على مفهوم " الديمقراطية السيادية " (Sovereign democracy) في روسيا ، و بذلك فإن السيادة في إطار هذا المفهوم ينص على أن روسيا هي مشارك مستقل و نشط في الحياة الدولية ، و بأنه لها مصالح وطنية ، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى ، يجب أن تأخذ في الاعتبار و أن تحترم . و من جهة أخرى ، فإن روسيا لا ترى نفسها كأي بلد آخر ، و إنما كقوة عظمى تقليدية ذات مجالات نفوذ واضحة . و تضع الحكومة الروسية سياستها في سوريا من خلال منظور الديمقراطية السيادية ، و هو يجادل بأن هناك مسارات مختلفة للديمقراطية و أن النموذج الروسي المتمثل بالديمقراطية السيادية هو النموذج الأنسب لسوريا بالنظر إلى نسيجها العرقي و الطائفي المعقد . و في هذا السياق حذر وزير الخارجية " **سيرغي لافروف** " في عام 2012 بأن أي محاولات لتصدير نماذج خاصة بهيكل الدولة و التنمية و القيم ، و خاصة في سوريا ، بما يتجاهل تقاليد هذه الدولة و ثقافتها ، كقاعدة عامة لا يمكن أن تكون ناجحة . و بأن روسيا مقتنعة بأنه ينبغي تحديد وتيرة و شكل التحول الديمقراطي من داخل المجتمعات نفسها [1].

2. تتمثل أبرز الخلافات الرئيسة في علاقات روسيا مع الدول الغربية في الانتهاكات المتكررة للدول الغربية للقانون الدولي ، و إساءة استخدام مفهوم التدخل الإنساني، و تأثير ذلك على سيادة الدول . إذ يتضمن نهج روسيا في إطار منظمة الأمم المتحدة متطلبات عدة منها تجنب التدخل الدولي ، غير المبرر و المنسق ، في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في ظل غياب واضح لمعايير" مسؤولية الحماية". فقد كان لروسيا موقف قوي و حاسم حول قضايا العقوبات ، و الإفراط في استخدام القوة ، و إساءة استخدامها بتفويض من الأمم المتحدة ، كما حدث في يوغسلافيا سابقا و أفغنستان و العراق و ليبيا ، و لذلك تسعى موسكو للتأكد من أن الأزمة السورية لن تتبع "السيناريو الليبي " في التدخل الدولي المسلح[2] .

3. تتخوف روسيا من أن تتبع الولايات المتحدة استراتيجية تطويق لها ، فقد شكل تمدد الولايات المتحدة و الغرب في المحيط الروسي دافعا من دوافع التدخل في الأزمة السورية ، و يرى الروس أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لمواجهة روسيا في الفضاء الأوراسي(Eurasian Space) و في الفضاء الروسي نفسه ، و يسعون لمحاصرة روسيا في خط تحكم و سيطرة على شكل قوس جغرافي ، يمتد من تخوم روسيا مع أوروبا إلى أوكرانيا و يمتد ليشمل آسيا الصغرى و سوريا ، و تعمل الولايات المتحدة على تغطية ذلك القوس بقواعد

[1] نفس المرجع ، ص198.

[2] عهد جبر قطريب ، المرجع السابق ، ص199.

عسكرية في شمال العراق و شمال شرق سوريا ، بالإضافة إلى قواعدها في تركيا و فلسطين المحتلة و دول الخليج العربي . ولذلك ترى روسيا أن عليها القيام بالتدخل في سوريا لإفشال استراتيجية الولايات المتحدة هذه. وهي تعلم أن إسقاط النظام السوري سوف يتبعه محاولة اسقاط النظام الإيراني الحليف الآخر لروسيا.[1]

فلدى روسيا قناعة بأن سوريا ليست المستهدفة الوحيدة من هذا المخطط ، بل انه مخطط يستهدف حلفاء سوريا ، و خاصة إيران ، و قد تشكل الأحداث في سوريا فرصة لتوجيه ضربة سياسية لإيران بخسارتها حليفتها في الوطن العربي ، حيث جاء في قول وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** أن : " المطالبة بتغيير النظام في سوريا حلقة في لعبة جيوسياسية(Geopolitical game) تقصد إيران أيضا " ، كما أنه من وجهة النظر الروسية ، فإن سقوط النظام في سوريا مقدمة لاستهداف روسيا نفسها ، حيث أن سقوط النظام السوري يعني خروج روسيا بشكل شبه كامل من المنطقة العربية ، حيث ستفقد روسيا حليفها القوي و الحقيقي و الوحيد في المنطقة العربية ، و هذا ما يترتب على إيران أيضا ، و من المعروف أن هناك علاقة قوية و متينة تجمع روسيا و إيران ، بالإضافة إلى أن إيران و سوريا يشكلان خطا أماميا بالنسبة لجنوب روسيا أمام التوسع الأمريكي ، و فقدان أي بلد من البلدين يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب تقترب من الحدود الروسية ، بالإضافة إلى اقتراب النفوذ الأمريكي من آسيا الوسطى و القوقاز ، المنطقة التي تشكل مجالا حيويا بالنسبة لروسيا ، كما تعدها الفناء الخلفي لها ، أي بشكل عام اقتراب خط المواجهة مع الولايات المتحدة إلى الحدود الروسية.[2]

و بحسب "**ألكسندر دوغين**" Alexander Dugin منظر الأوراسية الجديدة ، يرى أن لاستعادة دور روسيا في النظام الدولي ، يجب عليها التحالف مع الدول العربية المناوئة للتوجهات الأطلسية مثل العراق و ليبيا بالدرجة الأولى ، و من ثم سوريا ، إلا أن مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 ، إضافة للتدخل العسكري الأطلسي في ليبيا عام 2011 ، لم يبقى أمام روسيا إلا سوريا باعتبارها دولة مناوئة للهيمنة الغربية في المنطقة ، و نجد أن المحاولات الروسية لجذب سوريا إلى التعاون أو الشراكة مع الاتحاد الجمركي أو المشروع الأوراسي

[1] فلاح سمور الجبور ، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتين (2012-2018) (سوريا دراسة حالة) ، رسالة ماجيستر ، كلية العلوم و الآداب ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2018 ، ص96.

[2] إبراهيم الشرقاوي ، العلاقات الروسية السورية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (بين المصالح المتبادلة و الشراكة الاستراتيجية) ، شهادة دبلوم في الدراسات العليا ، كلية الحقوق و العلوم السياسية و الإدارية و الاقتصادية ، الجامعة اللبنانية ، 2019 ، ص50-51.

بدأت مع انطلاق الحراك في سورية مستغلة حاجة النظام الحاكم في سوريا إلى الدعم الدولي لمواجهة الضغوطات و العقوبات الغربية[1] .

2- الدوافع الاقتصادية :

تعد النهضة الاقتصادية هي الهدف الرئيس لكل الدول سواء أكانت متقدمة أو نامية ، و لما كانت الطاقة هي المحرك الأساس لعجلة الاقتصاد ، فإن روسيا تسعى لأن تلعب دورا مؤثرا في هذا المجال ، فهي دولة منتجة و مصدرة للغاز و تسعى للسيطرة على هذا القطاع ، و تتمثل أهم الدوافع الاقتصادية المفسرة للموقف الروسي المؤيد للدولة السورية فيمايلي :

1. إن حجم الإحتياطات السورية المتوقعة من الغاز كبيرة جدا ، كما أن سوريا تشكل الممر الرئيس لخطوط الغاز بين المنتجين من دول آسيا الوسطى و الشرق الأوسط ، و كذلك شمال افريقيا باتجاه أوروبا ، و تتخوف روسيا من أن تصبح الدول الأوروبية قادرة على الاستغناء عن الغاز الروسي ، و الحصول عليه من مصادره مباشرة يعرض روسيا لخسائر اقتصادية كبيرة و يضعف من محاولات سيطرتها على سوق الغاز ، مما ينعكس على دورها السياسي و يفقدها عنصر أساسي من عناصر الضغط على أوروبا[2] .

و من هذا المنطلق من بين أحد أهم المحددات للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية ، سعي روسيا إلى التحكم في خطوط الطاقة في المستقبل من نفط و غاز التي من المقترح أن تمر عبر الأراضي الروسية ، إذ يعد عامل الطاقة مفصليا لدفاع روسيا عن سوريا ، حيث أن الغاز بات يشكل مادة الطاقة النظيفة الأساس لهذا القرن . وقد نجحت أوروبا في اعتماد الغاز كطاقة بديلة للنفط و سيتضاعف استهلاكها أكثر من خمسة أضعاف في الأعوام القادمة ، و تقدر قيمة استهلاكها للغاز نحو 50% من الغاز الروسي ، بعد محاولة أمريكا محاصرة الصين و روسيا بإبقاء السيطرة على مصادر الطاقة[3].

---

[1] عزمي بشارة ، **سورية : درب الألام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط1 ، 2013/08/01 ، ص483-484-485.

[2] مريم موسي رياض يعقوب ، تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية الأمريكية خلال فترة "بوتين و اوباما" ، **المركز الديمقراطي العربي** ، 2016 :
https://democraticac.de/?p=35126 تم الاطلاع عليه يوم : 2020/08/14

[3] سنان حتاحت ، التصعيد الأخير في روسيا : الدوافع و الأهداف و المعوقات ، **مجلة آراء حول الخليج** ، ديسمبر 2015 :
https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=3621:2015-12-28-08-51-49&catid=885:special-reports&Itemid=172 تم الاطلاع عليه يوم : 2020/08/14

و أصبح الصراع على الغاز هو السمة التي تحكم التحالفات و العلاقات الدولية الراهنة ، و بعد الاكتشافات النفطية الواعدة في حقلي (ليفياتان و تامار) على الساحل الفلسطيني ، و محاولة إسرائيل و أمريكا و قطر و السعودية منافسة غازبروم الروسية على الطاقة في أوروبا باقتراح بناء خط غاز العابر للأناضول (نابوكو) ؛ و هو ممر مخصص لنقل الغاز الطبيعي من تركمنستان و أذربيجان عبر جورجيا و تركيا وصولا إلى أوروبا ، كبديل لشركة غازبروم ، على أن يتصل به أنبوب الغاز القطري المتصل بأنبوب الغاز الإسرائيلي المصري و يمر عبر سوريا ليصل إلى نقطة التجمع في تركيا.

لذلك نرى أن قطر و السعودية تسعيان للحصول على ممر لنقل الغاز عبر الأراضي السورية وصولا إلى البحر المتوسط الذي يرتبط بخط أنابيب نابوكو(Nabucco pipeline) ، و هذا ما يتعارض مع المصالح الروسية في المنطقة فالاحتياطي الهائل من الغازلدى قطر و السعودية من الممكن أن يقوض الدور الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الأوروبي [1].

و إلى جانب عرقلة مشروع امداد الغازالقطري التركي الأمريكي إلى أوروبا ، فرضت روسيا بطريقة دبلوماسية على الحكومة السورية بأن تقطع امداد آخر و هو مشروع خط إيراني تم الاتفاق المستقبلي عليه عام 2011 و يمرعبر الأراضي العراقية و سوريا و تركيا إلى أوروبا [2].

2. تعد سوريا أحد أهم الشركاء التجاريين العرب لروسيا ، إذ يشكل حجم التبادل التجاري بين سوريا و روسيا ما يقارب (20%) من إجمالي التجارة العربية – الروسية ، كما أنها شهدت تناميا ملحوظا ، إذ ارتفعت التجارة الروسية السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010 .كما تصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار الشركات الروسية ، إضافة إلى ذلك تعد الشركات الروسية لاسيما في القطاع الطاقوي من أبرز الشركات العاملة في سوريا (مثل شركة تاتنفت و شركة

[1] محمد جاسم حسين الخفاجي ، **روسيا و لعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار و الاستراتيجيات)** ، عمان : دار أمجد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2018 ، 117-118.

[2] سردار فاطمي ، خط الغاز الروسي التركي شريان الحياة لأوروبا و السبب الرئيسي للحرب السورية ، 12 جانفي 2020 : https://xeber24.org/archives/233150 تم الاطلاع عليه يوم : 2020/08/14

سويوز منتغاز ، و بعض فروع شركة غازبروم ...) [1]. و بإبعاد الأسد عن السلطة فستعطل هذه العقود ، كما أن القروض الروسية الكبيرة المقدمة للنظام السوري ستكون هي الأخرى عرضة للخطر [2]. فضلا عن رغبة روسيا في الحفاظ على العقود و الامتيازات التي حصلت عليها في سوريا ، و دخلت حيز التنفيذ مثل عقد التنقيب البحري الذي يشمل إجراء عمليات مسح و تنقيب عن البترول [3].

3. يعد التاريخ الطويل للصفقات العسكرية مع سورية أحد الأسباب المهمة لمساندة روسيا لها ، و وفقا لمصادر روسية خسرت روسيا نحو 4 مليارات الدولارات بصورة عقود أسلحة جراء سقوط النظام الليبي ، و هي بذلك لن تجازف بتكرار ذلك في سوريا . فلطالما كانت سوريا من بين الدول المستهلكة للأسلحة الروسية . و تضاعف نصيب سوريا من تجارة الأسلحة الروسية مع أوائل عام 2011 ، حيث بلغت قيمة عقود الأسلحة حوالي 3.5 مليار –3.8 مليار دولار . كما تم عقد صفقات عسكرية بقيمة 4 مليار دولار حتى عام 2013[4].

3– الدوافع الأمنية :

و تتمثل في الدفاع عن الأمن القومي الروسي ، إذ أن عدم الاستقرار و انتشار الإرهاب لن ينحصر فقط في منطقة الشرق الأوسط بل سيتوسع إلى مناطق قريبة من الحدود الروسية ، في القوقاز و آسيا الوسطى ، مما يشكل خطرا على الأمن القومي الروسي ، و في هذا السياق تتمثل الدوافع الروسية الأمنية لموقعها من الأزمة السورية بالآتي :

---

[1] وليد عبد الحي ، محددات السياستين الروسية و الصينية من الأزمة السورية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012/04/03 : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html تم الاطلاع عليه يوم : 2020/08/15

[2] بورشفسكيا آنا ، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا ، معهد واشنطن ، 2013 : https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria تم الاطلاع عليه يوم : 2020/08/15

[3] محمد جاسم حسين الخفاجي ، مرجع سابق ، 116.

[4] عهد جبرقطيب ، المرجع السابق ، ص204.

– حماية حدودها و أمنها من المقاتلين الشيشان الذين التحقوا بمعسكرات داعش ، و منعهم من العودة مجددا إلى حدود روسيا ، و كذلك محاربة تنظيم جبهة النصرة " جبهة فتح الشام" حاليا ، فصيل القاعدة في سوريا ، الذي يدعو أيضا إلى شن عمليات انتقامية ضد روسيا .

– إن الدعم الروسي للدولة السورية في مكافحة الإرهاب ، يدخل ضمن إطار محاربة الإرهاب في الأراضي الأجنبية و الذي ستكون تكلفته منخفضة نسبيا مقارنة مع محاربته في حال وصول الجماعات الإرهابية الإسلامية إلى الحدود القريبة من روسيا أو إلى الداخل الروسي .

– إن إضعاف " داعش" من شأنه أن يفضي إلى الحد من أنشطته التي تسعى إلى تجنيد أعضاء جدد و بناء "شبكة خلايا نائمة" في الاتحاد الروسي .

– محاولة روسيا لإثبات أن الواقع الجيوسياسي الجديد لا يمكن بناؤه فقط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و حدها ، بل أيضا من قبل القوى المؤثرة الأخرى التي لا غنى عنها في الكفاح ضد التهديدات المشتركة (الإرهاب الدولي)[1].

فلدى روسيا تخوف من انتقال المد الثوري العربي إليها نظرا لقربها الجغرافي من منطقة الشرق الأوسط ، حيث تظاهر المئات في روسيا متأثرين بثورات الربيع العربي ، مطالبين بتغيير الحكومة ، كما تتخوف روسيا من انتقال عدوى الثورات العربية إلى محيطها الحيوي ، فهي تخشى من انتقال عدوى الحرب الأهلية التي وقعت في سوريا إلى مقاطعات روسيا نفسها في داغستان و مناطق القوقاز الشمالية ، فأي تمرد للجماعات الإسلامية المطالبة بالاستقلال في داغستان قد يؤدي إلى هزات ارتدادية في معظم أرجاء جنوب روسيا [2].

يضاف إلى ذلك ، قضية مواجهة التطرف الديني كإحدى أهم محددات استراتيجية روسيا الخارجية في الشرق الأوسط ، و التي رتبتها العقيدة العسكرية الروسية لعام 2014 ، في المرتبة الثانية بعد قضية توسع حلف الأطلسي شرقا ، كقضايا تهدد الأمن القومي الروسي ، الأمر الذي أكدت عليه استراتيجية الأمن القومي الروسية لعام 2015 ، حيث أشارت في الفقرة (18) إلى أن زيادة عمليات إسقاط الأنظمة السياسية

[1] عهد جبر قرطيب ، مرجع سابق ، ص200.

[2] محمد الحارث سبيتان الحلامة ، (التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب و المآلات)، **مجلة المفكر** ، العدد 2 ، جوان 2019 ، ص28.

الشرعية و إثارة اضطرابات و نزاعات داخلية ، يحول الأراضي التي تستعر فيها هذه النزاعات إلى قواعد لانتشار الإرهاب و النعرات القومية و الطائفية و غيرها من مظاهر التطرف .

و قد تأتي هذه المخاوف في ظل أرقام تشير إلى أن عدد المنضمين في صفوف داعش في سوريا من روسيا و دول آسيا الوسطى ، المجاورة لها ، يقدرون بحوالي (7000) شخص ، إضافة إلى ارقام روسية رسمية تشير إلى وجود حوالي (2500) شخص روسي يقاتلون إلى جانب تنظيم داعش في سوريا ، منهم حوالي (800) داغستاني ، و تم فتح حوالي 650 قضية جنائية في روسيا بشأن مشاركة مواطنين روس في القتال بصفوف جماعات إرهابية و تجنيدهم و تهريبهم ، مما يعني ارتباط الأمن القومي الروسي بأمن و استقرار المنطقة ، و أن مكافحة روسيا للإرهاب لابد أن تبدأ من المناطق الحاضنة له في المنطقة ، و خاصة في سوريا التي تعد امتدادا جغرافيا للحدود الجنوبية الروسية [1].

إلى جانب هذه الدوافع سالفة الذكر ، تعد القاعدة البحرية في ميناء طرطوس(Tartus) المنفذ العسكري الوحيد و الأكثر أهمية لروسيا في البحر المتوسط ، لاسيما بعد التطورات التي أفرزتها الاضطرابات في ليبيا و التي أدت لخسارة روسيا مواقعها في هذا البلد بعد التدخل العسكري الأطلسي–الغربي ، و هذا ما زاد من إصرار القيادة الروسية في تمديد الاتفاق مع الدولة السورية على استخدام هذه القاعدة . إضافة إلى أن أهميتها بالنسبة لروسيا تنبع من فتح أفق استراتيجي جنوبي في شرق المتوسط تعويضا عن شمالها المتجمد ، و قربها من مناطق الاحتياطات العالمية الكبرى من النفط و الغاز في الخليج العربي[2].

و عليه نجد أن مبررات الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية تعكس حجم المصالح الروسية المرتبطة بالمنطقة ، و على ما يبدو لن تجازف بخسارتها ، فقد كان السيناريو الليبي تجربة مريرة تتجنب تكرارها .

[1] محمدالحارث ، المرجع نفسه ، ص28.

[2] عهد جبر قرطيب ، مرجع سابق ، ص203.

المبحث الثالث : خلفيات التدخل العسكري الروسي في الأزمة

بعد خمسة أعوام من عمر الحراك السوري و استمرار مطلب إسقاط نظام الرئيس "**بشار الأسد**" ، تحولت سوريا إلى ساحة صراع بين أطراف إقليمية و دولية تتنازع فيها على النفوذ و المصالح ، و يبدو أن التدخل العسكري الروسي في 30 سبتمبر 2015 قد أوقع الأزمة في مزيد من التشابك و التعقيد ، خاصة أمام الدول التي وقفت مع خيار المعارضة منذ بداية الحراك السوري المطالبة برحيل الأسد ، و بذلت جهود دبلوماسية و قدمت دعمها للمعارضة السورية ، و من تلك الدول : السعودية ، قطر و تركيا ، روسيا بدورها بررت تدخلها بالوقوف ضد التنظيمات الإرهابية التي تواجهها الحكومة السورية ، فعلى حد قول الرئيس **بوتين** أن "الإرهاب سيشكل خطرا على أمن روسيا أيضا " ، و بمقابل ذلك اعتبرت السعودية و قطر و تركيا أن الانخراط العسكري الروسي في الأزمة بمثابة تصعيدا خطيرا يضر بمسار حل الأزمة السورية ، و يشكل دعما واضحا لنظام الرئيس "**بشار الأسد**" [1].

في ظل تبعثر الجهود الميدانية و تشتت المواقف الإقليمية و تباين مرجعيتها ، أصبح الاعتماد على العاملين المحلي و الإقليمي وحدهما في حسم الأزمة السورية ميدانيا أمرا غير مجد ، و مع تزايد تدهور الأوضاع السورية و التي تجاوزت الإطار الجغرافي و أصبحت تهدد المنطقة و العالم ، بدأ الوضع الميداني للجيش السوري في التراجع و تزايد خسائر عناصره سواء الذين قتلو خلال المعارك على جبهات متعددة التي يسودها نسق حرب العصابات أو ما يسمى بالحرب الهجينة (Hybrid Warfare) ، أو الأفراد الذين فرو منه . حيث فقد النظام السوري السيطرة على أراضي و مساحات كبيرة بالقرب من المناطق ذات الأغلبية العلوية من محافظات اللاذقية و حماه ، كما استولت التنظيمات الإرهابية المتمثلة في جبهة النصرة على مدينة إدلب في شمال غرب سوريا في مارس 2015 ، هذه التطورات تمكن هذه التنظيمات من شن هجمات في قلب النظام السوري في المناطق ذات الأغلبية العلوية (محافظة اللاذقية و حماه) ، هذا التراجع في قدرات قوات النظام السوري على الأرض يعكس المشاكل الهيكلية العميقة للجيش العربي السوري الذي يواصل المعاناة من النقص المستمر للقوى العاملة بسبب الاستنزاف و التهرب من الخدمة العسكرية التي أدت على نحو متزايد للاعتماد على على مقاتلين من **حزب الله** ، أدى هذا الوضع الى استنجاد الرئيس السوري **بشار الأسد** بالقادة الروس .[2]

[1] نصيرة بن فاضل ، أميرة عبداوي ، الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحراك العربي –دراسة حالة سوريا– ، (مذكرة ماستر) ، جامعة العربي التبسي–تبسة– ، 2015 ، ص108.

[2] نصيرة ، أميرة ، المرجع نفسه ، ص108.

جاء التدخل العسكري الروسي المباشر في نهاية سبتمبر عام 2015 ، و يعد أول بادرة لاستخدام القوة العسكرية خارج نطاق الجوار الروسي منذ نهاية الحرب الباردة ، و هذا استنادا لطلب من الرئيس السوري **بشار الأسد** بالتدخل للمساعدة في مواجهة الجماعات المسلحة و الإرهابية ، و قد ارتكز على الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين باعتبار أن هذا الطلب جاء من السلطة الشرعية في البلاد من جهة ، و لتثبت أسس شرعية الدولة و النظام في سوريا من جهة أخرى [1].

يعتبر الدور الروسي العسكري المباشر في الأزمة ، خطوة فرضتها الضرورة الناشئة من اللحظة السياسية و العسكرية الحرجة في الملف السوري ، حيث تبدت ملامح الخسارة الاستراتيجية للأدوات الخارجية الروسية و احتمالية تزايد فرص تعاظم هذه الخسارة أمام تنامي عدة عوامل ، يمكن ذكر أهمها كالآتي :

- تزايد الإنجازات العسكرية لقوى المقاومة في مقابل عجز متدحرج لقوى النظام السوري و ميليشياته ، الأمر الذي اقترب من قلب الموازين العسكرية في الجغرافية السورية و يهدد مشروع الحفاظ على ما بات يعرف بـ"سورية المفيدة" Useful Syria، لذا كان ضروريا ، وفق الاعتقاد الروسي ، التدخل المباشر و ضبط السيولة العسكرية و تقويضها و ذلك لصد الأفعال المهددة للمصالح الجيوستراتيجية الروسية .

- تزايد التنافسية الإقليمية في السيطرة على محددات اللعبة في الملف السوري بحكم الهامشية الناجمة عن السياسة الأمريكية المترددة و غير المكترثة لجملة الصراعات الناجمة باستثناء " الحرب ضد الإرهاب" ، و هنا تعتقد موسكو أن هذا التدخل سيصد طموحات بعض الدول الإقليمية كالسعودية و قطر و تركيا ، و سيجبر الفاعل الإيراني ؛ الذي استطرد بالاستحواذ على إدارة ملفات النظام الاقتصادية و العسكرية و حتى التفاوضية ، على صياغة سياسته وفق قواعد التعاون و البناء المشترك ، ناهيك عن أن هذا التدخل سيحفز بعض الدول الداعمة للثورة المضادة بالاصطفاف خلف روسيا ، و يهيء الفرصة لبلورة محور إقليمي بقيادة موسكو.

[1] محمد الحارث ، مرجع سابق ، ص29.

- إن قرب انهيار "**الأسد**" مع استمرار فشل جهود موسكو في خلق بديل له ، يحتم على روسيا ضرورة الدفع باتجاه استمرار الأزمة و تعطيل ظروف عمل المسارات السياسية ، الأمر الذي أوجب تدخلا عسكريا من شأنه إحداث تغيير في قواعد التعاطي السياسي و العسكري مع الملف السوري .
- هو عنوان عودة نوعية جديدة للفاعل الروسي إلى المنطقة ، يعمل من خلالها على ملء الشواغر الناجمة عن محددات استراتيجية **أوباما** القائمة على مبدأ الإدارة من خلف (Leading from behind)
- و عدم الانخراط المباشر في ملفات الشرق الأوسط ، تؤسس هذه العودة لمرحلة تحسين الشروط الروسية في المنطقة بعد سلسلة الخسارات الاستراتيجية التي منيت بها بعد ثورات الربيع العربي و بعد القضية الأوكرانية بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية الروسية التي لا تزال آخذة بالتعاظم ، لذا فإن انتهاج مبدأ إدارة (الأزمة بالأزمة) ربما يحقق للفاعل الروسي فرصا تهيء له انفراجات استراتيجية ، كما أنه يعمل على احتساب الشروط الروسية في جل الصيغ الأمنية و الاستراتيجية في المنطقة[1] .

و عليه ، يرمي التدخلي العسكري على المدى القصير لجعل النظام يصمد مدة كافية حتى تحصل موسكو على الاختراق المرغوب فيه على المسار الدبلوماسي و يصبح أي تدخل عسكري خارجي في سوريا أمرا صعبا للغاية و هي رسالة مجهة للأتراك و العرب على حد سواء ، و يعزز الروس وضعهم الدبلوماسي و يصبح من الصعب اتخاذ أي قرار في سوريا من دون مشاركتهم الحاسمة ، و قد ازدادت فعلا الاتصالات الدبلوماسية بين الغرب و روسيا منذ التدخل المباشر في الأزمة[2] .

و هكذا فإن إثبات الذات و إظهار روسيا كقوة لا يمكن الإستهانة في تعامل الغرب معها ، لاسيما في الأزمة الأوكرانية و فرض الحصار عليها ، فجاءت الأزمة السورية لكسر العزلة to broke the deadlock التي

[1] **مركز عمران للدراسات الاستراتيجية** ، التدخل العسكري الروسي المباشر في سورية "قراءة تحليلية" ، أكتوبر 2015 ، ص1-2.

[2] عزمي بشارة ، روسيا الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا و فوق كل شيء ، **مجلة سياسات عربية** ، العدد 18 ، نوفمبر 2015 ، ص9-10.

فرضت عليها و أصبحت الوحيدة القادرة على التواصل مع الأطراف الإقليمية و الدولية ، فكانت مؤثرة على الموقف الإيراني و التركي ، فضلا عن ذلك بدأت تنسج لها علاقة وطيدة مع الأطراف المعتدلة من المعارضة [1].

و على غرار ما تقدم ، إن مكاسب روسيا التي حققتها جراء هذا التدخل ليست بالقليلة أيضا ، فقد حرص بوتين أن يستهل عملية التدخل العسكري في سوريا باستعراض للقوة العسكرية الروسية ، بظهور طائرات "سوخوي س – 34 " و إطلاق القذائف الانسيابية من نوع "كاليبر " من بحر القزوين إلى أهدافها على بعد 1500 كيلومتر ، لغرض إشعار واشنطن بالتوقف عن الاستهانة بالقوة العسكرية الروسية ، حيث أثبتت للولايات المتحدة الأمريكية قدراتها العسكرية و كذلك بهدف الابتعاد عن سياسة الاستفزاز لروسيا بانتهاك ميزان القوة الصاروخية و النووية القائمة بين البلدين ، و التوقف عن إقامة أنظمة موالية لها في الدول المتاخمة للحدود الروسية ما ينطوي على تهديد لأمن و مصالح روسيا ، و ترافق ذلك مع تفاقم الصراع مع أوكرانيا التي خطت خطوة في اتجاه حلف الأطلسي مما يمهد الطريق لانضمامها إليه مستقبلا . و العملية في سوريا حسب تصور الرئيس الروسي" **فلاديمير بوتين** " ستوفر له مقعدا مؤكدا على مائدة التفاوض تجبر الغرب من خلالها على التعامل معه كشريك في رسم الخارطة الدولية و على التفاوض من جديد حول أوكرانيا و ملف توسع نطاق حلف الأطلسي ، الذي تشكل مواجهة استراتيجيته الهادفة لحصار روسيا داخل حدودها هو أهم ما يحرك النظام الروسي [2].

و من جهة أخرى يعمل الكرملين على إنعاش الإقتصاد الروسي (خاصة بعد العقوبات المفروضة عليه جراء احداث أوكرانيا و تهاوي أسعار النفط) من خلال استعادة مجاله في سوق السلاح ، إذ أصبحت سوريا مجالا خصب لسوق السلاح بعد الأحداث الجارية ، و تعطل الحلول لتسوية الأزمة انصب في فائدة روسيا ، إذ أضحت الحرب في سوريا ميدانا و معرضا لتجريب السلاح الروسي الجديد لعرضه في الأسواق العالمية بعدما أثبتت فعاليته ، ما أسهم في زيادة مبيعات روسيا من السلاح ، حتى من قبل بلدان ليست حليفة[3] .

---

[1] عامر كامل أحمد ، مرجع سابق ، ص94.

[2] نصيرة بن فاضل، أميرة عبدواي، مرجع سابق ، ص114-115.

[3] بوتين : مبيعات الأسلحة الروسية تضاعفت .. بفضل سوريا ، المدن ، 10 افريل 2020 :
https://www.almodon.com/arabworld/2020/4/10/%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86-%D8%AC%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%B1%D9%81%D8%B9-

و تهدف روسيا أيضا إلى الحفاظ على القواعد العسكرية سواء القاعدة البحرية في طرطوس ، و التي تعد المنفذ الوحيد للبحرية الروسية على مياه البحر المتوسط الدافئة ، و قد وقعت روسيا و سوريا اتفاقية في جانفي 2017 تقضي ببقاء هذه القاعدة لمدة 49 عام ، و قامت بتطويرها بحيث تستطيع خدمة الأساطيل الروسية ، إضافة إلى القاعدة العسكرية الجوية في حميميم في اللاذقية و التي تنطلق منها الطائرات الروسية لتنفيذ المهام القتالية [1].

و لعل هاجس الوصول إلى المياه الدافئة (Warm-Waters) شغل القادة الروس منذ القدم ، فيرى الأستاذ **بيير بيارنيس Pierre Biarnés** أن التاريخ الروسي حركه دائما هدفان : " إرادة قوية في التقدم و النمو لتجاوز الخصم – أوروبا و فيما بعد الولايات المتحدة الامريكية – و طموح إلى مد الحدود إلى أبعد حد ممكن باتجاه البحار الدافئة ؛ البلطيق و بحر الشمال و البحر الأسود ، و أبعد من ذلك باتجاه البحر الأبيض المتوسط ، المحيط الهندي و المحيط الهادي[2] .

و ما عجز القياصرة عن تحقيقه طوال قرون استطاع **بوتين** تحقيقه من خلال تدخله العسكري عام 2015 ، لتصبح القواعد البحرية و الجوية الروسية في سواحل شرق المتوسط الدافئة حقيقة .

تحتل سوريا موقعا فريدا من خارطة الطموحات الروسية ، حيث يمكنها عبر قواعدها في المتوسط الولوج إلى المحيط الهندي ، كما يؤمن حماية لأمن الخاصرة الجنوبية لروسيا في مواجهة منظومة حلف شمال الأطلسي . كما تتيح هذه القواعد العسكرية و البحرية لروسيا في شرق المتوسط لعب دور حقيقي في رسم ملامح منطقة الشرق الأوسط ، مستغلة حالة التشرذم و الانقسام الطائفي و السياسي الذي يعصف بالمنطقة[3].

%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7 تم الإطلاع عليه يوم : 2020/08/22

[1] فلاح سمور الجبور ، مرجع سابق ، ص111.

[2] خيرالدين شمامة ، (أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا) ، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ، العدد 1 ، جانفي 2016 ، ص18.

[3] التدخل الروسي في سوريا و حلم الوصول إلى المياه الدافئة ، تلفزيون سوريا ، 1 أكتوبر 2019 :
https://www.syria.tv/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AD%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%A6%D8%A9 تم الاطلاع عليه يوم : 2020/08/22

و على الرغم من أن الهدف الأساس من التدخل هو عرقلة أي تحركات من شأنها الإطاحة بـ"نظام بشار الأسد" إلا أن حماية النظام السوري لم يكن إلا حماية لمصالحها المتعاظمة في المنطقة و لتحقيق غاياتها ، و

يمكن تلخيص أهم أهداف روسيا التي سعت لتحقيقها من خلال انخراطها العسكري المباشر في الأزمة السورية في ثلاث نقاط رئيسية :

شكل رقم (1) يوضح خلفيات التدخل االعسكري الروسي في سوريا

المصدر : من إعداد الطالبة تاحي إيمان

و لعل جهود موسكو الرامية للحفاظ عل "نظام الأسد " من خلال الإنخراط العسكري قد قلبت كافة الموازين ، فعلى **الصعيد السوري المحلي** ؛ تمكنت من إعادة التوازن إلى قوات الأسد على ساحة المعركة ، مما حال دون تغيير النظام من قبل قوى خارجية ، و تم استعادة 30% من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش بالإضافة إلى إضعاف التنظيم . و في نفس الوقت ساهم هذا التدخل في حفاظ روسيا على مؤسسات الدولة السورية بما يسمح لها بمساحة واسعة للمناورة ، و يحافظ لها على مكانها في أي مفاوضات ، و يحفظ لها

نصيبها مقدما من الوجود في الداخل السوري ، و من ثم مشاركتها في صياغة المعادلة السورية بعد التوصل إلى صيغة معينة خلال المفاوضات ، سواء كان ذلك مع وجود النظام بشكله الحالي أو مع تغييرات ما ، كذلك ساهم التدخل في رفع الروح المعنوية المنهارة لقوات النظام و حاضنته الشعبية ، و في عرقلة مساعي المعارضة للسيطرة على الساحل[1] .

أما على **الصعيد الإقليمي** :

– فنجد أن الكتلة الموالية للنظام السوري ، التي تضم كل من إيران ، حزب الله و العراق قد رحبت بهذا التدخل ، فقد كان لصالحها .

– أما فيما يخص الكتلة المجابهة للنظام السوري و التي تدعم المعارضة ، متمثلة في قطر و السعودية و تركيا ، امتعضت من هذا التدخل ، لاسيما أنه يشكل ضررا على مصالحها في المنطقة ، و بالأخص فيما يتعلق بمشروع بناء خطوط أنابيب الغاز التي من المتوقع لها أن يمر عبر الأراضي السورية ، بالإضافة إلى مطلب تركيا المتمثل في إقامة منطقة آمنة على حدودها الجنوبية ، فإن هذا التدخل قد نسف كل طموحاتها في ذلك[2].

و أما على **الصعيد الدولي** :

الولايات المتحدة و حلفاؤها الغربيون لم يحركوا ساكنا حيال هذا التدخل كما بدا للوهلة الأولى . فقد اكتفوا بإصدار تصريحات أدانت بداية التدخل العسكري الروسي ، كما شهدت الساحة الدولية تغييرا لعدد من المواقف التي قبلت بالعمل على إيجاد تسوية سياسية يمكن أن يكون الأسد طرفا فيها – في مرحلة انتقالية على الأقل – ، و كأن التدخل العسكري الروسي في سوريا قد فرض بالفعل أجندته كما تم التخطيط له في موسكو؛ ما يعزز فكرة أن روسيا سعت من خلال إقحام نفسها عسكريا في الأزمة السورية القبول بمبدأ الحل السياسي ، و يحفظ مصالحها في سوريا ، و يضمن خروجا آمنا لحليفها " **بشار الأسد** " من السلطة مستقبلا حال التوصل لتسوية سياسية محتملة .

و عليه إن روسيا بتدخلها العسكري في سوريا ، تحاول إعادة رسم خارطة توازنات القوى الدولية ، و في حال نجحت بفرض اجندتها وفقا للمقترحات و الخطط التي تسعى لترويجها كمخرج للأزمة السورية ، فإن موسكو

[1] محمد الحارث ، مرجع سابق ، ص30-31.

[2] عامر كامل ، مرجع سابق ، ص95-96-97.

ستبقى لاعبا فاعلا في منطقة الشرق الأوسط خلال العقود القادمة و ستكون شريكا لقوى إقليمية و دولية فاعلة [1].

[1] جمال عبد الله ، (خيارات دول الخليج لمواجهة التدخل العسكري الروسي في سوريا)، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2015/11/3 ، ص5-8.

خلاصة الفصل الثاني :

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن الأزمة السورية على عكس باقي الأزمات التي عصفت بالمنطقة العربية ، فقد حضيت باهتمام أكبر من قبل روسيا الاتحادية ، و عدى عن تأييدها للنظام السوري ، وفرت له الدعم (السياسي ، الدبلوماسي ، الاقتصادي والعسكري) ، و ذلك راجع لعدة مبررات تعكس مدى أهمية سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي.

و في ظل تقهقر النظام السوري Syrian regime لجأت للإنخراط العسكري المباشر في الأزمة ، لمنع سقوط نظام **"بشار الأسد"** ، على إثر النجاحات العسكرية الواسعة التي حققتها المعارضة السورية و التي باتت تهدد جديا بقاء النظام السوري ، و هي نتيجة كانت ستشكل خسارة سياسية كبرى لروسيا بعد كل الجهود المضنية التي قدمتها للنظام السوري خلال السنوات الماضية ، في المقابل يبدو ثمن المخاطرة السياسية مقبولا لفرض روسيا الاتحادية ارادتها العسكرية في ساحات المواجهة السورية ، قياسا بالمكاسب الجيوسياسية Geopolitical gains التي أحرزتها موسكو بوجودها العسكري الدائم في سوريا .

و على غرار ما تقدم يبدو أن روسيا تسعى من خلال موقفها المتشدد تجاه الأزمة السورية و أخيرا انخراطها العسكري المباشر في الأزمة إلى هدف أكبر من أن يكون لحماية مصالحها في المنطقة فحسب ، بل إن أهم محرك للسلوك الروسي في سوريا هو تأكيد عودتها على المشهد الدولي.

الفصل الثالث : الأزمة السورية و مكانة روسيا الدولية

تمهيد

تسعى الدول الكبرى "روسيا على وجه التحديد" إلى تعزيز قدرتها التأثيرية في الدول و الأقاليم الجيوستراتيجية الأخرى ، بما يكسبها مقومات قوة مضافة ، و يسمح لها بممارسة تأثيرها على مستوى النظام الدولي ، و لعل روسيا وجدت القضية السورية تخدمها في هذا الشأن ، فروسيا الاتحادية بعد مجيء فلاديمير بوتين أو روسيا البوتينية كما يطلق عليها تعتبر قوة مراجعة (Revisionist Power) للنظام الدولي الراهن ، و هي تسعى إلى إعادة ترتيب الوضع القائم بما يكفل لها مكانا مميزا على رأس الهرم الدولي ، مستميلة بذلك أطراف لها نفس المصالح أو بالأحرى تشاركها اهتمامها و سعيها في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب ، و على رأس هذه الدول نجد الصين .

و بالحديث عن القضية السورية التي بدأت داخليا و سرعان ما أضحت أزمة دولية بامتياز، تتشابك فيها التوازنات و حسابات المصالح و تتصارع القوى الإقليمية و الدولية على النفوذ و المكانة . و تضارب المصالح و الغايات و ما تفرع عنها من تناقضات ، الأمر الذي أدى إلى ظهور كتلتين متعارضتين تبحث كلا منهما عن النصر ؛ كتلة مؤيدة و داعمة للنظام السوري نظرا للأهمية التي تنصب في مصلحتها في بقاءه ، و الأخرى معارضة له كونه يشكل تهديدا على مصالحها و بات من المفيد رحيله ، مما جعل الأزمة تأخذ طابعا أكثر تعقيدا ، و جعل المحللين و المراقبين يستشعرون و كأن الأزمة السورية أعادت أجواء الحرب الباردة من جديد.

و عليه سنتطرق في هذا الفصل أولا إلى التنسيق الروسي الصيني في الأزمة السورية و ما تبعه من استخدام لحق النقض الفيتو في مجلس الأمن ، فضلا عن التطرق إلى التوازن الأمريكي الروسي بعد التدخل العسكري في الأزمة ، و أخيرا سنقوم بإستشراف مستقبل الأزمة السورية في ظل صراع الكتل شرق/غرب.

الفصل الثالث : الأزمة السورية و مكانة روسيا الدولية

في منتصف عام 2012 ، ظهرت روسيا على وشك خسارة موضع قدمها الأخير في سوريا ، و لأن جهود روسيا التالية لعكس هذا الاتجاه كانت أفضل مما توقعته موسكو ، بدأ فلاديمير بوتين يفكر بشكل أكبر في سوريا . و بتدخلها العسكري هناك ، بدأ يُنظر إلى روسيا على أنها القوة الصاعدة The rising power في مقابل الولايات المتحدة صاحبة النفوذ المتضائل The waning influence في المنطقة [1].

و من هذا المنطلق ، شهدت منطقة الشرق الأوسط من خلال الأزمة السورية عودة التنافس الدولي ، بين الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها من جهة و روسيا و حلفاؤها من جهة أخرى ، هذا التنافس بدوره طرح العديد من الأسئلة حول مستقبل النظام الدولي و خاصة مع ظهور كل من روسيا و الصين بقوة على الساحة الدولية و تثبيت مكانتهما و مدى تأثير ذلك على الهيمنة الأمريكية التي استمرت منذ انتهاء الحرب الباردة .

و كما يرجح البعض فإن ما يجري في الشرق الأوسط و تحديدا الأزمة السورية له علاقة بالنظام الدولي إذ أكد **ألكسندر لوكاشيفيتش** ، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية ، "أن صورة النظام الدولي ستكون مرهونة بكيفية تسوية الوضع في سوريا "، فلاطالما لعبت الأزمات الدور الأبرز في تغيير موازين القوى العالمية [2].

المبحث الأول : التنسيق الروسي– الصيني تجاه الأزمة

على الرغم من الخلافات و التباينات بين روسيا و الصين ، إلا أنهما استطاعا وضع الخلافات التاريخية جانبا ، و تحقيق درجة عالية من التقارب الذي لم يصل إلى حد التحالف الرسمي ، لكنه يتسق مع استحقاقات المرحلة ، لتدشين إطار عمل مشترك Common Work ينهض على ما تمليه حاجة كلا الطرفين للآخر لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب ، بما يخدم المصالح الحيوية المشتركة للبلدين ، و مواجهة التهديدات الأمريكية و الغربية بشكل عام .

و قد استثمرت روسيا تعاونها مع الصين في دعم رؤيتها الاستراتيجية في أزمات منطقة الشرق الأوسط ، و الأزمة السورية على وجه الخصوص [3]. حيث توحدت المواقف الدولية لروسيا الاتحادية و جمهورية الصين

[1] John W.Parker , **Putin's Syrian gambit : sharper elbows ,bigger footprint ,stickier wicket** , Center for Strategic Research Institute for National Strategic Studies National Defense University , 1st ed , 2017 , p3.

[2] زهير حيدر جاسم الوائلي ، (الاستراتيجية و السياسة الخارجية في العلاقات الروسية – الصينية)، **المجلة السياسية و الدولية** ، ص551.

[3] مصطفى شفيق علام ، حدود التمدد الروسي في الشرق الأوسط في عهد " ترامب " ، 2017/01/25 ، متاح على الرابط التالي :

الشعبية إزاء الملف السوري و عملت الدولتين على استخدام حق النقض الفيتو و التصويت على عدة قرارات صادرة عن مجلس الأمن ضد أي تدخل عسكري من شأنه أن يطيح بنظام بشار الأسد.

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 و قبل الأزمة السورية ، لم تلجأ روسيا إلى حق الفيتو إلا مرتين ، الأولى لمنع قرار ينتقد قوات صرب البوسنة ، لعدم سماحها للمفوض الأعلى للاجئين بزيارة بيهاك في البوسنة ، و مرة أخرى لعرقلة صدور قرار حول تمويل نشاط للأمم المتحدة في قبرص . و لكن موسكو استخدمت الفيتو 12 مرة منذ اندلاع الأزمة السورية لمنع تكرار تجربة ليبيا في سوريا كما يكرر أكثر من مسؤول روسي في موسكو .

الفيتو الأول كان في الرابع من أكتوبر عام 2011 ، حيث منع الفيتو الروسي الصيني فرض عقوبات على دمشق ، و بعد أربعة أشهر استخدمت موسكو و معها بكين الفيتو للمرة الثانية و برر الكرملين ذلك بمنع الولايات المتحدة و الغرب من استخدام القرارات الأممية وسيلة للتدخل العسكري في سوريا [1].

و في جويلية عام 2012 استخدمت روسيا و الصين حق النقض (الفيتو) للمرة الثالثة تجاه مشروع قدمته بريطانيا و فرنسا يفرض عقوبات على سوريا وفق الفصل السابع من الميثاق اذا لم يسحب النظام الأسلحة الثقيلة من المناطق السكنية ، و وضع خطة الوسيط الدولي كوفي عنان تحت المادة 41 من الفصل السابع من الميثاق . و أيدته 11 دولة في مجلس الأمن فيما اعترضت دولتان و امتنعت دولتان عن التصويت . و ذهبت

https://futureuae.com/ar/MainPage/Item/2419/%D9%85%D9%84%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%BA-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%AE%D8%A7%D8%B5 يوم : 2020/09/05

[1] عباس الصباغ ، روسيا و الأزمة السورية ، الميادين ، بيروت ، 2017/03/15 ، متاح على الرابط التالي :
https://www.almayadeen.net/news/politics/764753/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 يوم : 2020/09/05

أبعد من ذلك بتبني الفيتو ضد مشروع قرار تحت الفصل السادس من الميثاق و رفضتا أي تهديد عسكري أو عقوبات اقتصادية على سوريا[1] .

و على إثر الموقف الروسي المتشدد تجاه ما يجري في سوريا أكد سفير روسيا في بيروت **ألكسندر زاسبيكين** بقوله " عدم وجود نية لبلاده في عقد أي صفقة على حساب سوريا "[2] .

أما فيما يخص الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية فيحتاج تحليله لنظرة أبعد من مجرد ربط سياسة الدولة العظمى بعلاقاتها المباشرة مع الدولة موضوع التنازع (سوريا) ، بل لابد من توسيع دائرة التحليل للربط بين الأزمة السورية و مشكلات أخرى تدور بين القوى الكبرى .

فعند النظر إلى العلاقات الصينية–السورية المباشرة ، نجد أن هذه العلاقات التي تعود لعام 1955 ليست ذات قيمة بالمعايير التقليدية ؛ إذ يبلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين حوالي 2.48 مليار دولار (من بين مائة مليار دولار تمثل التجارة العربية–الصينية) عام 2010 ، إضافة لحوالي 1.82 مليار كعقود هندسية صينية في سوريا ، و 4.82 مليون دولار تحويلات عمال صينيين في حوالي 30 شركة صينية في سوريا و 16.81 مليون دولار على شكل استثمارات صينية مباشرة ، و تحتل الصين المرتبة الأولى حاليا في الشركاء التجاريين لسوريا بنسبة تصل إلى 6.9% من إجمالي التجارة السورية مقابل 3% لروسيا الاتحادية .

ذلك يعني أن سوريا لا تشكل نقطة جذب تجاري لا تقاوم بالنسبة للصين التي تجاوز حجم تجارتها الكلي حوالي 1.5 تريليون دولار ، مما يستدعي البحث عن مبررات أخرى للسلوك الصيني يمكن بلورتها في الجوانب التالية[3]:

- يشكل الموقف الصيني بتبني الفيتو أكثر من مرة (مع روسيا) في الأزمة السورية أحد ردود الفعل المباشر على الإعلان الأمريكي عن تحول الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية ، و رغم أن الإشارات من الإدارة الأمريكية تكررت في غير موضع عن هذه الاستراتيجية ، فإن

[1] مصطفى موفق الخزرجي ، (نظرة في الأزمة السورية و مواقف الدول الكبرى) ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد 9 ، جانفي 2016 ، ص45.

[2] زهير حيدر جاسم الوائلي ، مرجع سابق ، ص551.

[3] وليد عبد الحي ، محددات السياستين الروسية و الصينية تجاه الأزمة السورية ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2012/04/03 : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.html

التعبير الواضح عنها جاء في مقال كتبته وزيرة خارجية الولايات المتحدة **هيلاري كلينتون** في مجلة (Foreign policy) في نوفمبر 2011 ، و جاء فيه " إن علينا أن نعمل بشكل فطن و منظم خلال السنوات العشر القادمة في استثمار الوقت و الجهد لنضمن لأنفسنا الوضع الأنسب لضمان استمرار قيادتنا و ضمان مصالحنا و تقدم قيمنا ... و من أهم واجباتنا خلال العقد القادم أن نركز جهدا دائبا و متواصلا في الاستثمار الدبلوماسي و الاقتصادي و الاستراتيجي و غير ذلك في منطقة الهادئ الآسيوية " ، و هي الاستراتيجية التي عبر عنها بشكل مماثل الرئيس **أوباما** في جانفي 2012 " بالحديث عن " مراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأمريكية في آسيا و المحيط الهادئ " ، فإذا ربطنا هذه الاستراتيجية بتكرار الولايات المتحدة التعبير عن قلقها من زيادة الصين لإنفاقها الدفاعي من ناحية ، و إعلان الولايات المتحدة أنها ستسحب وجودها العسكري من آسيا الوسطى عام 2014 من ناحية أخرى ، نستدل على توتر بين الطرفين في هذه المنطقة نظرا لإدراك الصين أن الولايات المتحدة تقوم بما أطلق عليه بعض الباحثين : الهندسة الجسوسياسية (Geopolitical Engineering) ، و هي التي دفعت نائب الرئيس الصيني شي جي بينغ (Xi Jinping) للقول : " إننا نأمل بأن تحترم الولايات المتحدة مصالح و هواجس الصين و الدول الأخرى في هذه المنطقة " ، مما يجعل الصين تعمل على الرد في مناطق أخرى ، و قد شكلت الأزمة السورية فرصة لبعض هذا الرد [1].

- إن الضغط الأمريكي المتزايد على الصين لرفع قيمة عملتها و الذي لم يجد صدى لدى الحكومة الصينية ، نظرا لاعتماد الصين على صادراتها بشكل كبير خلق نوعا من التوتر بين الطرفين في حدود معينة ، لاسيما في ظل اللوائح التي تبناها الكونجرس الأمريكي في العام الماضي بهذا الخصوص.
- قرارات الولايات المتحدة ببيع أسلحة لتايوان ، و قد أشارت صحيفة (China Daily) ، في مقال بتاريخ 22 سبتمبر 2011 حول الصفقة الأمريكية التي بلغت قيمتها 5.85 مليار دولار إلى تصريح الناطق باسم وزارة الدفاع الصينية الذي قال : " إن هذا القرار الخاطئ يدمر العلاقات الأمريكية-الصينية ؛ لأنه يمس مصالح الصين الجوهرية و سيادة وحدة أراضيها " ، و توقع رئيس معهد الصين للعلاقات الدولية في بكين (Qu Xing) أن الصين "ستكون ملزمة بالرد " ، و لا شك أن المناكفة السورية جزء من هذا الرد .يبدو أن الموقف الصيني من الأزمة السورية ليس منفصلا عن سعي صيني " لرد فعل " محسوب على السياسات الأمريكية في الميادين المشار إليها أعلاه[2] .

[1] وليد عبد الحي ، المرجع نفسه .

[2] وليد عبد الحي ، المرجع السابق.

إن التوافق الروسي و الصيني إزاء الملف السوري ينطلق من رؤيتهما المشتركة حول النظام الدولي، إذ أكد الطرفين بأنهما لن يسمحا بمرور المشروع الغربي في سوريا ، لكونهما قد وصلا إلى نقطة اللاعودة بمعنى أنه إذا تراجعا عن موقفهما في هذا الملف فإن ذلك سيكون نذيرا باستمرارية القطبية الأحادية لسنوات طويلة قادمة ، بل بتغيير الخارطة السياسية في الشرق الأوسط ، و القضية السورية بالنسبة لهما هي جزء من التحول في الموازين العالمية سواء في اتجاه الصدام الأمريكي الصيني في شرق آسيا ، أو في اتجاه الصعود الروسي و استعادة روسيا لدورها المفقود في أوراسيا [1] .

أضف إلى ذلك توافق الطرفين الروسي و الصيني حول إيران ؛ فمن ناحية روسيا فإنها ترى إيران تمثل بعدا استراتيجيا مهما بالنسبة لها في الصراع الدولي الذي يدور في منطقة الشرق الأوسط ، فإيران تمثل أهمية بالغة لروسيا في عدد من النواحي ، منها حماية البوابة الجنوبية لها –كما صرح **بوتين** – و مساعدتها في في المنافسة على مصادر النفط و طرق نقل الطاقة من بحر القزوين [2] .

و حتى تتحقق الأفكار المؤسسة للجيوبوليتيك الروسي الجديد على أرض الواقع ، "يجب أن تعمل روسيا على تكوين محاور جيوبوليتيكية جديدة منها محور **موسكو – طهران** "، و الذي يحقق لروسيا المفتقرة للمنافذ البحرية على المياه الدافئة ، التمدد و الوصول إلى الخليج العربي أيضا و هو هدف جيوبوليتيكي ظلت و مازالت روسيا تسعى لتحقيقه ، و وفقا لهذا التصور تحتل إيران مكانتها لدى موسكو باعتبارها من أهم شركاء روسيا في المنطقة و الذي يسمح لها بالوصول إلى الخليج سياسيا .

كما تستغل روسيا الخلافات بين كلا الطرفين الأمريكي و الإيراني (على إثر العقوبات المفروضة على إيران من طرف الدول الغربية جراء ملفها النووي) ، في إطار التصدي للقوة الأمريكية من خلال توسيع نفوذ روسيا الإقليمي و الدولي و هي بذلك ترى إيران كشريك و حليف سيساعدها في ذلك ، و تهدف هذه الاستراتيجية أساسا إلى إيجاد عالم متعدد الأقطاب ، حيث تحاول كل من روسيا و إيران و الصين أيضا إضعاف القوة

[1] زهير حيدر جسام الوائلي ، مرجع سابق ، ص551.

[2] نامق فكرت عبد الفتاح ، أنور كرار ناصر ، (التفاعلات الإقليمية و الدولية و الأزمة السورية)، **المجلة الأكاديمية العلمية** ، العدد 34 ،2014 ، ص10.

الأمريكية إضافة إلى الحلف الأطلسي ، و تكوين تحالف مضاد يكون ثقلا موازيا للهيمنة الأمريكية من الأرجح أن يضم : روسيا ، إيران ، الهند ، الصين ، فنزويلا و سوريا [1].

أما من ناحية الصين ؛ فإن إيران حاضرة في استراتيجية الصين الدولية أيضا ، فتعد إيران ثاني أهم مورد للنفط للصين. فضلا على أن الصين تحتاج إيران ليس فقط من أجل الحفاظ على فتح تدفق النفط من الخليج العربي ، و لكن أيضا لتكون بمثابة عقدة في طريق الحرير الجديد الذي يربط الطاقة في الخليج العربي و بحر القزوين و آسيا الوسطى إلى الصين ، فمع تنامي الأهمية الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى سعت روسيا و الصين إلى تأسيس " منظمة تعاون شنغهاي " SCO، و سرعان ما أصبحت إيران عضوا مراقبا فيها عام 2005 ، لكن العقوبات المفروضة عليها تحول دون انضمامها كعضو كامل وفق دستور المنظمة[2] .

و عليه قد شكل التنسيق الروسي الصيني حيال الأزمة السورية تعبيرا فعليا لتوجهات توحي بضرورة تشكيل نظام متعدد الأقطاب ، تكون روسيا و الصين فيه على قدم المساواة مع الولايات المتحدة ، أي يكون لهما دور الشريك لا دور التابع لها في مختلف القضايا الدولية . كما أن خسارة النظام السوري كانت ستكون بمثابة خسارة لحليفم الاستراتيجي (إيران) لذا لم تتوانى كلا منهما في حماية النظام السوري من خلال استخدام حق النقض الفيتو على جميع قرارات مجلس الأمن الهادفة إلى إدانته أو فرض عقوبات عليه .

[1] عبد الرزاق بوزيدي ، (التنافس الجيوبوليتيكي و الطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا في منطقة الشرق الأوسط 2010-2016)، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، العدد 15 ، جانفي 2017 ، ص260-261.

[2] نامق فكرت عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص10.

المبحث الثاني : التوازن الأمريكي الروسي بعد التدخل العسكري في الأزمة

يتفق المراقبون على أن ثورات الربيع العربي التي انطلقت في عام 2011 أحدثت زلزالا سياسيا تعدى تأثيره حدوده الجغرافية – منطقة الشرق الأوسط – إلى إعادة رسم معالم توجهات السياسة الخارجية لبعض القوى الدولية ، و لا سيما فيما يتصل بمستقبل التنافس بين القوى المهيمنة ، و هي الولايات المتحدة ، و تلك القوى الصاعدة كروسيا و الصين ، فضلا عن احتدام حدة التنافس بين القوى الدولية من أجل الهيمنة و النفوذ . و في هذا الخضم ، سرعت روسيا بشكل خاص من وتيرة تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط ، مستغلة الفراغ الذي نشأ نتيجة تلك الثورات ، فضلا عن تداعيات الربيع العربي و التعقيدات الناجمة عن الغزو الأمريكي للعراق و أفغانستان ، من خلال صعود قوى الإسلام السياسي ، و انبعاث خطر التنظيمات الجهادية ، و لا سيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ، و " القاعدة " ، و تشكيل ذلك خطرا عالميا عابرا للحدود.

و قد كان التدخل العسكري الروسي الذي بدأ في 30 سبتمبر 2015 لمساندة بشار الأسد المدعوم من قبل إيران ضد ثورة الشعب السوري من أجل " الحرية و الكرامة "، بمثابة تحول كبير في السياسات الروسية ، إذ وجدت روسيا في الفراغ الاستراتيجي الذي خلفته واشنطن في المنطقة بعد إخفاقها في الحرب على الإرهاب فرصة لإعادة تعزيز نفوذها[1] .

اختلفت آراء الباحثين حول طبيعة الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية ، إذ يرى البعض أن موقفها يشوبه الضعف و الضبابية و عدم الوضوح ، فلم يتسم بالثبات على عكس نظيره الروسي ، فتارة يدعو الرئيس **باراك أوباما** " الأسد " بالتنحي فورا ، و ما لبث أن تراجع عن دعوته تلك إلى إمكانية أن يكون للأسد دور في المرحلة الانتقالية ، و البعض يرجح ذلك إلى التراجع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ، خصوصا بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام 2011 ، و توجيه أوباما اهتمامه بمنطقة شرق آسيا و بالأخص بعد ولايته الثانية و ذلك لاحتواء الصعود الصيني في المنطقة كما ذكرنا سابقا و أيضا الأزمة المالية لعام 2008 التي مازالت تعاني الولايات المتحدة من تبعاتها ، و على الرغم من هذا إلا أنه لا يمكن الجزم بإمكانية تخلي الولايات المتحدة عن المنطقة و لو بشكل نسبي ، و ذلك راجع لأهمية المنطقة في المدرك الاستراتيجي

[1] محمد عباس صالح عباس ، (مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا "القرن الإفريقي أنموذجا ") ، **رؤية تركية** ، العدد2 ، 2018/01/01 ، ص161.

الأمريكي فتهدف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة إلى ضمان استمرار تدفق النفط العربي للأسواق الأمريكية فضلا عن مصالحها الاقتصادية المتعاظمة ، أما الهدف الأساسي لها في المنطقة فهو يتمثل في ضمان أمن اسرائيل ، إذ يكتسب اللوبي اليهودي نفوذ و تأثير قوي في الكونغرس الأمريكي . و لعل هذه المبررات كافية لأن تكون الولايات المتحدة غير بعيدة عن قوس الأزمات التي حلت بمنطقة الشرق الاوسط ، حتى و ان أخذنا في الاعتبار اخفاقاتها في الحرب على الإرهاب في كل من أفغنستان و العراق ، فحتما ستدفعها الضرورة إلى حماية مصالحها سابقة الذكر .

و عليه ، نجد أن بعد اكتشاف النفط و الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية و البدء بإنتاجه و الاستغناء نوعا ما عن النفط الخليجي تأثرت المعادلة التي تحكم علاقة الولايات المتحدة مع دول المنطقة (الخليج) ، إلا أنها لم تنهار و من هنا كان لزاما عليها الدخول في الصراع السوري ، و ذلك لتأمين استمرار تدفق النفط الخليجي إلى الغرب ، و لمنع انتشار الفوضى ، و وصولها إلى دول الخليج ؛ ما يؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي ، بسبب الاعتمادية الدولية ، مما يعني ضمنا انهيار الاقتصاد الأمريكي ، فكان التدخل الأمريكي أشبه بصمام أمان ؛ لضمان حرية انتقال الطاقة للحفاظ على توازن الاقتصاد الدولي ، و الرغبة الأمريكية في مواجهة و معاقبة روسيا عبر استنزافها في الصراع السوري ، بعد قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم و تدخلها المستمر في أوكرانيا ، باعتبار سوريا منطقة نفوذ أساسية لروسيا[1] . فيرى **ميول مارسيل** في كتابه (سوسيولوجيا العلاقات الدولية) " إن الدول تسعى دائما لتوسع نطاق و حدود الأراضي التي تسيطر عليها ، و ذلك من خلال العمل على إحاطة نفسها بعدد من الدول التي تستخدمها كحواجز وقائية في مواجهة القوة المنافسة ، و العمل على الحصول على قواعد عسكرية (برية و بحرية) خارج حدودها مما يتيح لها حماية أفضل مع إمكانية الوصول إلى الخصم بسهولة و من أماكن بعيدة عن حدودها " ، و هذا بدوره يفسر إقامة الولايات المتحدة الأمريكية لقاعدة عسكرية في مدينة رميلان في أقصى شمال شرق سورية في أكتوبر 2015 [2]. و في خضم إعلان تنظيم " داعش " إقامة دولته على الأراضي السورية ، قامت الإدارة الأمريكية بالتدخل العسكري لمحاربة الإرهاب تحت المظلة الأممية بالتعاون مع القوى الإقليمية و الدولية ، و ذلك للقضاء على تنظيم " داعش " ، كما قدمت الإدارة الأمريكية الدعم المالي و العسكري للقوات الكردية لمواجهة تنظيم

[1] أحمد هاني ، أهمية سورية في الموازين الإقليمية و الدولية ، 2016/10/30 ، متاح على الرابط التالي : https://geiroon.net/archives/67753 يوم : 2020/09/10

[2] أحمد هاني ، المرجع نفسه .

" داعش " و التصدي لتحركاته التوسعية ، مما أثار حفيظة تركيا و أضحت القضية الكردية بمثابة محل خلاف بينها و بين الولايات المتحدة .

و مع التدخل العسكري الروسي ، و تمكنه من ترسيخ نفوذه في سوريا ، و تغير الإدارة الأمريكية بتولي " دونالد ترامب" فقد تغيرت حسابات البقاء في سوريا إلى أجل غير مسمى بحجة الدفاع عن المصالح الأمريكية بعد القضاء على " داعش " ، و حماية المصالح الإسرائيلية من التمدد الإيراني . بجانب ضمان رحيل " الأسد " و خلق وضع أفضل لعودة اللاجئين ، فضلا عن منافسة الصعود الروسي ، و استخدام روسيا ورقة الأكراد للضغط على تركيا حيال موقفها المنتهج إزاء الأزمة السورية ، لذا فقد مثلت هذه الأهداف توسعاً في النهج الأمريكي تجاه سوريا التي كانت قاصرة في السابق على مكافحة الإرهاب[1] .

ففي ظل تطلعات روسيا لاستعادة مكانتها الدولية ذهبت إلى تعميق علاقاتها مع الدول الفاعلة و المؤثرة في مسار الأزمة و الشرق الأوسط عموما ، و يتجلى ذلك في التقارب التركي – الروسي ، بعد فقدان تركيا الثقة في الولايات المتحدة لدعمها وحدات حماية الشعب الكردي ، و كذلك محاولات التنافس الإيراني – الخليجي على التقارب مع روسيا ، و هذا ما يعني أن الولايات المتحدة قد تواجه في لحظة ما ، خطر فقدان هيمنتها على إدارة مقدرات المنطقة ، و في غير ما يضمن مصالحها.

و من هنا وجهت إدارة ترامب عملية نوعية بالغة الدقة إلى مطار الشعيرات التابع للجيش السوري و قصفته ، مدمرة أركانه في السابع من أفريل 2017 ، على نحو خالف كثيرا من التوجهات التي تناولت موقف إدارة ترامب قبل الضربة ، حيث حملت هذه الضربة توجه إدارة ترامب العودة إلى المنطقة و الحيلولة دون ترك الروس يتحكمون بتفاعلاتها [2]، خاصة في الملف السوري ، الذي بدأت موسكو تمسك بطرفيه : النظام السوري و إيران من جهة ، و المعارضة السورية و تركيا من جهة أخرى ؛ و ذلك من خلال حوارات أستانا في مارس 2017 ، برعاية روسية – تركية ، التي لم تلب واشنطن الدعوة لحضورها ، ثم العملية العسكرية الأمريكية في مناطق الشرق السوري في العاشر من فيفري 2018.

تبع ذلك الضربة العسكرية الثلاثية في 12 أفريل 2018 ، متضمنة ثلاث رسائل : الأولى لموسكو ؛ مفادها أن العالم مازال بعيدا من نظام " التعددية القطبية " , و أن واشنطن وحدها مازالت تتربع على رأس نظام

[1] آية عبد العزيز ، مسارات متراجعة – مستقبل الصراع السوري في ضوء التفاهمات الدولية ، **المركز الديمقراطي العربي** ، 2019/01/26 متاح على الرابط التالي : https://democraticac.de/?p=58695 يوم 2020/09/20

[2] موسى علي الددا ، (إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط) ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد477 ، نوفمبر 2018.

القطب الواحد ، و الثانية إلى طهران ؛ و مفادها أن عصر أوباما " المتراخي " قد ولَى ، و الثالثة إلى تركيا ؛ التي تبدو في حالة صدام مع واشنطن و حلفاؤها في منبج و شرق الفرات ، و مفادها أن التقرب أكثر مما ينبغي من موسكو و طهران ، خيار مكلف ، و أن عليها مراجعة ذلك ، فليس لها سوى الحليف الأمريكي و مظلة الناتو[1] .

و في إطار تحقيق التوازن الاستراتيجيStrategic balance الروسي مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، لا بد من الإشارة إلى تجارة الأسلحة ، إذ تشكل منطقة الشرق الأوسط فضاءً جيواستراتيجيا واسعا لتجارة السلاح بأبعاد اقتصادية – سياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الاتحادية . فسباق التسلح المحموم بين دول المنطقة للحصول على أكثر الأسلحة فتكا تسبب في حدوث أكثر النزاعات المسلحة الدموية ، لذلك أضحت تجارة بيع الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط تمثل أهم وسائل استراتيجية التنافس بين كلا القوتين ، لتحقق الأهداف المرجوة منها.

و من هذا المنطلق ، تسعى الولايات المتحدة توظيف تجارة الأسلحة لغرض الهيمنة فبالإضافة للميزة الاقتصادية التي توفرها هذه التجارة كونها المحرك الرئيس للاقتصاد الأمريكي فإنها توفر أيضا ميزة أمنية للولايات المتحدة ، فتنظر هذه الأخيرة إلى قضية تسليح حلفاؤها على أنها من العوامل المهمة و المكملة لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة ، فهي تؤكد على التزامها طويل المدى بالحفاظ على أمن دول الخليج العربي عن طريق بيع الأسلحة و المساعدات الأمنية المطلوبة لمواجهة أي مخاطر مستقبلية محتملة و في مقدمتها مواجهة تصاعد الدور الروسي و الهيمنة الإيرانية على المنطقة[2] .

أما من ناحية روسيا ، فقد حصل تحول كمي و نوعي في مبيعات الأسلحة الروسية في عهد الرئيس بوتين على المستوى العالمي و لاسيما في منطقة الشرق الأوسط ، إذ بلغت الصناعات العسكرية الروسية مرحلة المنافسة الجدية مع الصناعات العسكرية الأمريكية ، و استخدمت روسيا الاتحادية تصدير الأسلحة إلى دول منطقة الشرق الأوسط على نطاق واسع ، لتحقيق هدفين حيويين ، الأول : أهداف سياسية تتعلق بمحاولة استعادة روسيا في المنطقة بعد أن تراجعت خلال عقد التسعينات إلى أدنى مستوى لها ، و الثاني في هذا المضمار :

[1] موسى علي ددا ، المرجع نفسه .

[2] ناصر حسن عبد الحسين الشمري ، (التنافس الروسي – الأمريكي في الشرق الأوسط) ، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية** ، العدد 22 ، 2018 ، ص361-362 .

أهداف اقتصادية تتمحور حول زيادة العائدات المالية ، كونها تعتبر وسيلة مهمة في دفع عجلة الاقتصاد الروسي [1].

هذا و قد أثبت السلاح الروسي من خلال تدخله العسكري في سوريا نجاعته ، مما زاد الطلب على الأسلحة الروسية حتى باتت دول متعددة في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تعول على شراء منظومة الصواريخ الروسية أس 400 (المستخدمة من قبل روسيا في الحرب السورية و تم نشرها لحماية قاعدة طرطوس وحميميم) ، بل إن تركيا التي تعد أحد الأركان الرئيسية في حلف الناتو مع الولايات المتحدة ، أكدت على لسان رئيسها رجب طيب أردوغان ، أن الصواريخ في الطريق إليها ، مقتنعة بضرورة تنويع العلاقات مع كل القوى العالمية بات أمرا ضروريا ، و قابله في ذلك غضب أمريكي .

و تشير التقارير أن منظومة أس 400 ، تعتبر أفضل منظومة دفاعية حالياً في العالم ، متفوقة بذلك على نظامي باتريوت و ثاد الأمريكيين ، كما أن السعودية الحليف التقليدي الآخر للولايات المتحدة عبر عن اهتمامه بهذه المنظومة الروسية ، لأنها أدركت وجود بعض سلبيات نظام باتريوت في طريقة إسقاطه للصواريخ التي يطلقها الحوثيون على حدودها الجنوبية .

إن أسباب التخوف الأمريكي من شراء حلفائها التقليديين لهذه المنظومة متعددة ، منها أولاً توفرهم على سلاح دفاعي بخصائص فنية متطورة سيقربهم من شراء أسلحة روسية أخرى ، ثانيا أن بعض هؤلاء الحلفاء ، سيتوفرون على تكنولوجية تنافس تلك التي تتوفر عليها إسرائيل ، الأمر الذي قد تراه واشنطن بمنظار تهديد حليفها الرئيسي بالشرق الأوسط ، ثالثا ترى على أنه يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة ، بما أن السلاح بات أحد الأدوات المؤثرة في العلاقات بين الدول ، و رابعا بث روح الحرب الباردة من جديد بعدما ظنت واشنطن أن انتصارها حُسم بانهيار الاتحاد السوفييتي [2].

---

[1] ناصر حسن ، المرجع نفسه ، ص364-365.

[2] إسماعيل عزام ، مستعينا بـ S400 .... هكذا يقترب الدب الروسي من إحياء الحرب الباردة ! ، 2018/08/31 ، متاح على الرابط التالي :
https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D9%80-s400-%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A5%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-

و هنا نشير أيضا إلى انخراط روسيا في القرن الإفريقي الذي اقترن بسياستها في الشرق الأوسط ، هذه المنطقة التي أصبحت موضع تنافس شديد بين الغرب من جهة و روسيا و الصين من جهة أخرى بعدما أهملت بعد نهاية الحرب الباردة .

تعد روسيا المورد الرئيسي للأسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء ، كما زادت مبيعاتها مؤخرا لدول القرن الإفريقي . إذ استوردت إثيوبيا 71 مليون دولار قيمة الأسلحة في عام 2019 – أكثر من أي من نظيراتها في شرق إفريقيا – و تسعى إلى ترقية أنظمة الدفاع الجوي ، مما يجعلها عميل الأسلحة الرئيسي لروسيا في القرن الإفريقي . و مع رفع العقوبات الدولية عن إيريتريا في نوفمبر 2018 ، دخلت روسيا بشكل سريع إلى أسواق الأسلحة الإريترية . و هناك طموحات روسية في التواجد على سواحل البحر الأحمر ، و من ذلك هي تسعى إلى إقامة قاعدة عسكرية في القرن الإفريقي ، و من المحتمل أن تكون في إريتريا[1].

إن التحرك الروسي إزاء المنطقة يعكس التنافس بين روسيا و بين واشنطن ، و هو بذلك لا يخرج عن سياق الصراع المحتدم في الشرق الأوسط ، خاصة حول الملف السوري.

و على ضوء هذه المستجدات يرى المراقبون أن هذا التنافس شكل حالة من الحرب الباردة الجديدة بين موسكو و واشنطن التي تعده إحدى المناطق الاستراتيجية التقليدية الخاضعة لها [2].

نلخص مما سبق ، أن في إطار تحقيق روسيا للتوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة ، سعت روسيا لتعميق علاقاتها مع دول فاعلة و مؤثرة في المنطقة و على رأسها إيران و تركيا ، و على الرغم من اختلاف مواقف كلا من روسيا و تركيا حول الملف السوري إلا أن روسيا استغلت القضية الكردية في تليين الموقف التركي تجاه الأزمة السورية و هذا ما تكلل بتنسيقات روسية – تركية بالإضافة إلى إيران في قمة أستانا ، أيضا نجد التنافس حول مبيعات الأسلحة بين كلا من روسيا و أمريكا قد اتخذى منحى أكثر حدة و فتكا و يروج له على أنه بداية لحرب باردة جديدة New Cold War ، منطلقها الأساسي هو الشرق الأوسط و " الأزمة السورية " تحديدا .

%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9/a-45308311 يوم : 2020/09/20.

[1] شيماء البكش ، " انخراط إنتهازي" .. الدور الروسي في القرن الإفريقي ، 2020/08/10 ، متاح على الرابط التالي : https://marsad.ecsstudies.com/36916/ يوم 2020/09/30

[2] محمد عباس صالح عباس ، مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا .. ،مرجع سابق ، ص168.

المبحث الثالث : مستقبل الأزمة السورية في ظل صراع الكتل شرق–غرب

لا يختلف كثيرا مشهد الحرب الباردة (1945-1991) التي تميزت بكثرة " حروب الوكالة " ، و توازن القطبين الرئيسيين (الولايات المتحدة و الاتحاد السوفييتي) خاصة في الإطار العسكري الاستراتيجي ، الذي ساهم إلى حد بعيد في إيجاد مصلحة مشتركة بين الجانبين في تصدير الصراع إلى ساحات مختلفة و إدارته عبر وسطاء بالوكالة لتجنب الصدام العسكري المباشر بينهما ، عن المشهد الحالي في سياق الحرب السورية ، خاصة مع استمرار الأزمة و تطور أحداثها بشكل متسارع و تزايد أطراف النزاع فيها ، و تداعيات الحرب على خارطة التحالفات و العلاقات الدولية و الإنعكاسات المتفاقمة على مستوى السلم و الأمن الدوليين . و بشكل واضح ؛ ان إصرار موسكو على بقاء نظام الأسد ليس من أجل الإبقاء على بشار الأسد رئيسا للبلاد ، إنما بهدف إنتاج سياسة مضادة للولايات المتحدة من شأنها تكريس المصالح الجيوسياسية الاستراتيجية الروسية و إعادة موسكو لسابق عهدها على الساحة الدولية من خلال البوابة السورية [1].

طرحت الأزمة السورية عدة فروض و خيارات جديدة لمختلف القوى الإقليمية و الدولية ، فقد أعادت للأذهان سياسات الاستقطاب و حرية الحركة لدول العالم ، لتعود و تختار ما بين الانتماء إلى الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أو الكتلة الشرقية بقيادة روسيا تبعا لما يحقق لها مصلحة أكبر . و هذا ما جعل الأزمة تأخذ طابعا أكثر تعقيدا و فتكا ، في ظل تناقض الأطراف الإقليمية و الدولية و تضارب مصالحها ، لتصبح الساحة السورية مرتعا للمنافسة بين مختلف الأطراف الفاعلة ، و ذلك لتثبيت قدرة كلا من الكتلتين على التحكم في مجريات الأمور ، فضلا عن جني أقصى منفعة في سوريا " ما بعد الأسد "، أو سوريا" الأسد " .

إذ نجد في الحالة السورية كتلتين متعارضتين ، الكتلة الشرقية التي تقودها روسيا و التي تضم " **حلفاء النظام** " **The allies** و الأخرى غربية تقودها الولايات المتحدة و التي تضم " **خصوم النظام** " **The adversary** و يمكن توضيحهما فيمايلي :

[1] محمد الياسين ، الحرب الباردة الثانية في سياق الحرب السورية ، 2016/11/05 ، متاح على الرابط التالي :
https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9 يوم : 2020/09/30

الكتلة الشرقية الموالية للنظام " حلفاء النظام النظام السوري" :

الشكل رقم (2) يوضح الكتلة التي تضم حلفاء النظام السوري

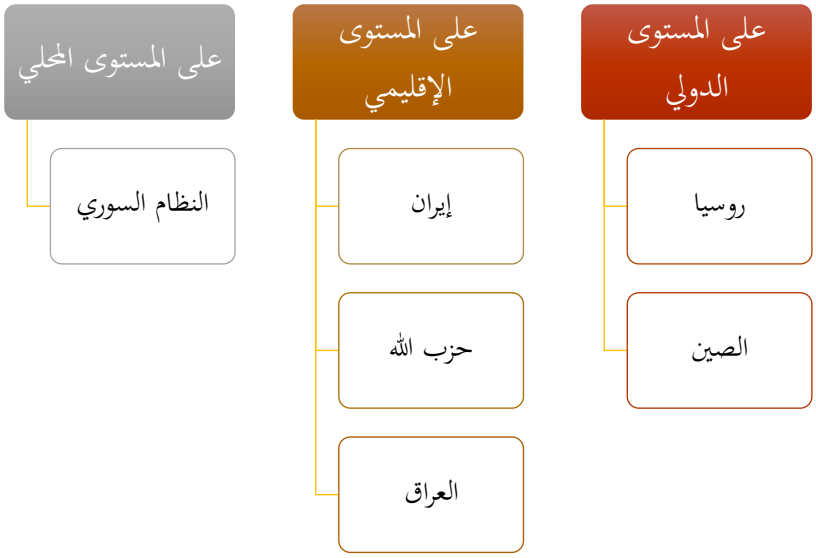

المصدر : من إعداد الطالبة تاحي إيمان

الكتلة الغربية المناهضة للنظام " خصوم النظام السوري " :

الشكل رقم (3) يوضح الكتلة التي تضم خصوم النظام السوري

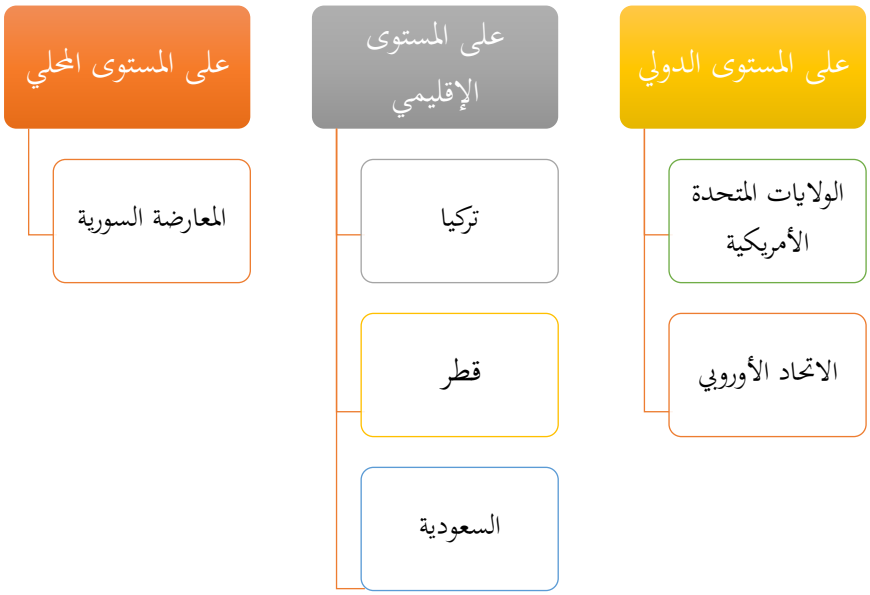

المصدر : من إعداد الطالبة تاحي إيمان

هذا الصراع بين الكتلتين المتناحرتين أطال في عمر الأزمة ، و أصبحت الأزمة السورية لعبة تحركها مصالح الأطراف الدولية و الإقليمية ، محصلتها صفرية A zero sum game و من سيحسم اللعبة لصالحه سينتصر في النهاية .

و من خلال دراسة الأزمة السورية و في ظل المؤشرات التي استطلعنا عليها يمكن وضع أربع سيناريوهات في ضوء الصراع بين الكتلتين :

السيناريو الأول : انتصار النظام و حلفاؤه

و هو السيناريو الأرجح على المدى المتوسط خصوصا مع الدعم الروسي و الإيراني الكبير لنظام الأسد ، و سبب بقاء النظام يعود بالفضل على روسيا بشكل أساس، في هذه الحالة من المنتظر أن تخرج سورية ضعيفة على المدى القصير و المتوسط ، و هو ما يدفعها للإنطواء أكثر تحت المظلة الروسية و تقديم تنازلات أكثر في إطار إرضاء الأسد حليفه الروسي لكسب مزيد من الدعم ، و من الناحية الجيوسياسية سيكون إعلانا لانتصار روسيا و حلفائها ، و كسر لنظام القطبية الأحادية الذي ظل مهيمنا لسنوات .

على صعيد توازن القوى الإقليمي سيؤدي إلى زيادة النفوذ الروسي في الشرق الاوسط ، خاصة في العراق و مصر التان أيدتا التدخل العسكري في سوريا[1] ، و هو ما نراه مؤخرا في التوجه المصري نحو توطيد العلاقات مع روسيا ، إذ أكدت الدكتورة نورهان الشيخ ، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية ، أن هذا الأخير (أي التوجه المصري نحو روسيا) ، يهدف في المقام الأول إل التحرر من التبعية لأمريكا ، و تحرير القرار المصري من أية تدخلات ، مشيرة إلى أن روسيا لا تتعامل مع الدول العربية عموما بمنطق السيادة و السيطرة بل بمنطق الشراكة و المصلحة [2]. كذلك ستتنامى العلاقات الروسية الإيرانية خاصة بعد نجاح التنسيق الإيراني الروسي في سوريا ، و سيؤدي ذلك إلى زيادة النفوذ الإيراني في سوريا على حساب تركيا.

السيناريو الثاني : انتصار المعارضة و الخصوم

[1] جلال مرزوق ، دور الأطراف الإقليمية و الدولية في الأزمة السورية ، (مذكرة ماستر) ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي – ، 2017 ، ص51.

[2] هدى الملاح ، الدكتورة نورهان الشيخ : توطيد العلاقات المصرية الروسية أربك حسابات الأتراك و الأمريكان ، 2016/04/05 ، متاح على الرابط التالي : https://www.alnaharegypt.com/444573 يوم : 2020/09/30.

إذا سقط النظام السوري فسيكون ذلك في منزلة زلزال جيوبوليتيكي يسقط معه أهم و أكثر التحالفات ثباتا و فاعلية في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية (محور الممانعة : سوريا ، إيران ، حزب الله) ،كما أن سقوط النظام السوري ، سيكون نهاية للمشاريع الروسية في المنطقة ، و سيؤدي ذلك إلى تحجيم الدور الروسي في الشرق الأوسط و البحر المتوسط و العالم العربي ، بل سينتهي نفوذ موسكو المباشر في المنطقة ، انطلاقا من كون سوريا مدخل روسيا إلى الشرق الأوسط و العالم العربي و البحر المتوسط ،كما أن سقوط نظام الأسد سيكون له تداعيات عميقة على السياسة الخارجية لروسيا في العالم ، بحيث ستفقد روسيا حليفا استراتيجيا تاريخيا لا يمكن تعويضه ، مهما كانت المكتسبات اللاحقة و سيكون لذلك تبعات كبيرة لروسيا[1]. و بذلك سيعيد المحور الأطلسي انتصاره على المحور الآوراسي من جديد.

السيناريو الثالث : استمرار الصراع بين كلا الطرفين لأجل غير مسمى

فعند قراءة المشهد الحالي في سوريا و الذي يتمثل في استمرار الدعم السياسي و العسكري و المالي لطرفي النزاع من طرف الكتلة التي تقودها روسيا و حلفاء النظام في المنطقة من جهة ، و الكتلة التي تقودها الولايات المتحدة و خصوم النظام من جهة أخرى ، و عدم الاتفاق بين الأطراف الدولية المعنية بالصراع خاصة أمريكا و روسيا على ملامح نظام سياسي جديد ينسجم مع مصالحهما ، هو مؤشر على استمرار الوضع المتأزم في سوريا على ما هو عليه فترة أطول ، فقد يكون من مصلحة الولايات المتحدة و روسيا الاستمرار في تسليح كل من قوات النظام و مقاتلي المعارضة ، بحيث يضل الصراع مستمرا بشكل متوازن تفاديا لمواجهة نظام سياسي جديد يعارض مصالحهما في المنطقة[2] .

كما تدرك موسكو جيداً أن ما حققته من نتائج مرحلية و إظهار نفسها قوة كبرى ، لها اليد العليا في الملف السوري ، و تسويق قدرتها على تهميش الدور الأمريكي ، يعود بالدرجة الأولى إلى المقاربة الأمريكية التي فضلت عدم تحدي روسيا خلال عهد أوياما ، ليتغير الموقف مع وصول ترامب و توجيهه عدة ضربات للنظام كان آخرها بمشاركة فرنسية و بريطانية ، التي شكلت تحديا رمزيا لهيمنة الجيش الروسي و مكانته ، رغم عدم تعرضها له ،كما عُدَّ ذلك رسالة مباشرة لروسيا بعدم قدرتها على التفرد بإدارة الملف السوري ، و ضرورة الالتزام بدورها المحدد ، لتتحول سوريا إلى ساحة مواجهة مرشحة لمزيد من المواجهات ، روسيا التي لن تقبل بالحد من قدرتها على المبادرة السياسية و الحركة الميدانية ، و ما ينطوي عليه ذلك من خسائر استراتيجية

[1] جلال مرزوق ، مرجع سابق ، ص52 .

[2] عبد الرزاق بوزيدي ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط ...، مرجع سابق ، ص153.

تتجاوز سوريا إلى ساحات أخرى ، و الغرب الذي استشعر ما تنطوي عليه الطموحات الجيوسياسية الروسية من مخاطر ، ليتحول الموقف بين الطرفين إلى وضع مشابه لأجواء الحرب الباردة على حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريس[1].

السيناريو الرابع : تقسيم سوريا في ضوء التوافق بين الأطراف الدولية

يبدو هذا السيناريو ليس بعيد المدى فالدول تحركها المصالح أكثر من شيء آخر ، و العلاقات الدولية تندرج أساساً ضمن مقولة " لا صداقة دائمة و لا عداوة دائمة ، بل هناك مصلحة دائمة " . لذا لا يمكن استبعاد هذا السيناريو ، فلربما محاولات خفض الانخراط الأمريكي في شؤون المنطقة جاءت مقصودة ، الهدف منها إطلاق صراع بين القوى الإقليمية الصاعدة ، و شكلت سوريا بؤرته الرئيسية ، إذ ستقوم الولايات المتحدة بالاستفادة من هذا الصراع ، من خلال وضع استراتيجية لتقسيم المنطقة على أسس طائفية و مذهبية ، بين كيانات متناحرة ، تستنزف بعضها بعضاً ، حتى تتمكن " داعش " من تكريس وجودها الإقليمي عبر أراضي كل من العراق و سوريا ، لتشكيل منطقة عازلة أمام تمدد النفوذ الإيراني ، و لإبقاء الصراع المذهبي مستعراً ، لتنتقل الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الصراع بعد ذلك إلى محاولة تأسيس نموذج لنظام أمني تعددي ، تؤدي فيه القوى الدولية مثل روسيا و بعض الحلفاء الأوروبيين ، أدوارا مهمة في تأمين مشهد التقسيم ، بدلاً من الاعتماد على القوى الطائفية و المذهبية .و هو ما ينذر ببداية تطبيق مشروع الشرق الاوسط الكبير ، الذي ستكون سوريا بوابته[2] .

و في الأخير تبقى كل السيناريوهات مفتوحة ، إلا أن السيناريو الأكثر ترجيحا بالنسبة للطالبة هو استمرار الصراع بين الكتلتين لغاية تحقيق النصر إما من طرف النظام و حلفاؤه أو المعارضة و الخصوم ، و استمرار الأزمة ما هو إلا تأكيد على أهمية سوريا الاستراتيجية كمركز جيوسياسي و اقتصادي بالنسبة للأطراف الدولية ، و القوى الإقليمية التي تسعى للحفاظ على توازناتها الجيوسياسية و إنتاج صيغة تضمن مصالحها و أولوياتها.

و لفهم العقل الجيوبوليتيكي الروسي في سوريا و خاصة بالمنطقة الساحلية ، تجب مراجعة مرحلة الحرب الباردة ، بحيث وصف دوغين هزيمة الاتحاد السوفييتي بالحرب الباردة من وجهة نظر جيوسياسية بأنها انتصار لحضارة

[1] أيمن الدسوقي ، (الدور الروسي في سوريا : الواقع و المآلات) ، **رؤية تركية** ، 2 ، 7 ، 2018/01/01 ، ص72.

[2] علي موسى ددا ، إدارة ترامب للسياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط ، مرجع سابق .

البحر " التالاسوكراتيا " على حضارة البر " التيلوروكراتيا " . فروسيا بمساحتها الكبيرة على خريطة العالم عجزت عن النفاذ إلى البحار الدولية و هي نقطة ضعف كبيرة أسهمت بحصارها ، و هو ما حدث في مواجهة بريطانيا في القرنين 18 و 19 ، و من بعدها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين ، فالحرب الأولى بين إنكلترا و روسيا القيصرية ، انتهت بهزيمة روسيا القيصرية ، و انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الولايات المتحدة الأمريكية و حلف الناتو ، فيما خرج المعسكر الاشتراكي مثخن بخسائر كبيرة ، و في كلتا الحربين لم يكن الصراع العالمي أيديولوجيا صرفًا بين الرأسمالية و الاشتراكية ، بين قوى البر و البحر ، بل كان الدافع هو الجغرافيا و المصالح التي تترتب فوق أرضية الجغرافيا . و بهذا يُفهم عدم تردد الكرملين بقرار الدفاع عن المصلحة الجيوسياسية ، و لو اقتضى الأمر صراعاً عسكرياً طويلا في سوريا . فروسيا بدفاعها عن سوريا تحافظ على نفوذها كقوة دولية عظمى ، و تدافع عن وجودها على الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، إذ تعد سوريا جزء مهم جداً من الفضاء الأوراسي ، الذي تتطلع موسكو لقيادته لمواجهة الغرب ، و خسارتها لا تعوض[1] .

[1] سوريا و الأمن الآوراسي ، 2019/12/23 ، متاح على الرابط التالي : https://ronahi.net/?p=57180 يوم : 2020/09/30

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما سبق ، نستطيع القول أن روسيا استطاعت فرض نفسها كقوة دولية و إن لم نقل عظمى فلازالت تعتمد على اقتصاد نفطي بدرجة أولى ، و أصبحت من ضمن مصاف القوى الكبرى و طرفا دوليا لا غنى عنه ، فقد استطاعت جذب الصين إلى جانبها في موقفها المنتهج تجاه الأزمة ، و أيضا حققت نجاحا فعليا بتعميق علاقتها مع العديد من الدول الشرق أوسطية و التنسيق مع أطراف إقليمية مؤثرة و فاعلة في الأزمة كإيران و حزب الله و العراق ، و هناك تركيا أيضا التي استطاعت جذبها على الرغم من موقفها المعارض للنظام السوري من خلال التنسيق معها في مؤتمر أستانا ، كما أثبت السلاح الروسي نجاعته في الساحة السورية مما أثار رغبة العديد من الدول في الحصول عليه ، كل هذا جعل من عودة روسيا إلى المسرح الدولي مؤكدا .

أما فيما يخص القضية السورية فتجسد المقولة الميكيافلية واقعها " الغاية تبرر الوسيلة " The end »
« justify the mean هذا ما ينطبق على الأطراف الإقليمية و الدولية في سوريا التي تسعى كلا على حدة تحقيق أجنداتها السياسية عبر دعم إما النظام أو المعارضة بكافة الوسائل لتحقيق غاياتها ، غير أن هذه القضية راح ضحيتها الشعب السوري فقط ، فلا أهمية لحياة المدنيين الذين يقتتلون كل يوم ، ولا أهمية للاجئين المتشردين الذين يعيشون ظروفا صعبة ، هذه القضية أصبحت غير متعلقة بمصير الشعب السوري بقدر ما هي متعلقة بهوية صانع القرار في النظام الدولي .

الخاتمـــــــــــــــة

تختلف روسيا الاتحادية في عهد بوتين عن سابقتها في عهد الرئيس بوريس يلتسين ، بعدما كانت تتخبط في حالة من الفوضى و الفساد في عهد هذا الأخير ، إذ يعود لبوتين الفضل في إنتشالها من تدهور في شتى المجالات ، حيث أحدث ثورة في كلها (المجالات) إذ قام بتأمين الاستقرار الداخلي و القضاء على الفساد المستشري ، و إعادة بناء إقتصاد قوي من خلال الدخول في تحالفات و تكتلات إقتصادية مثل G8 التي تضم كبرى الدول الصناعية إضافة إلى G20 ، أيضاً ساهم بوتين في إحياء تحالفات مع الدول الخارج القريب التي كانت منطوية تحت لواء الاتحاد السوفييتي سابقا و خلق منظمات تساهم في التنسيق الأمني و التعاون بينهم في مختلف القضايا الأمنية و الاقتصادية مثل منظمة شنغهاي التي تضم دول آسيا الوسطى إضافة إلى الصين " العملاق الإقتصادي " الذي يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، و هناك أيضا مجموعة البريكس التي تعد روسيا من ضمنها و المتوقع لها أن تكون ضمن الاقتصاديات العالمية الصاعدة (البريكس) خلال نصف القرن المقبل ، إضافة إلى تطوير المؤسسة العسكرية و تعزيز قدراتها التنافسية في مجال السلاح . و عليه أتاحت الإرادة السياسية لفلاديمير بوتين في فرض روسيا كقوة صاعدة ، تسعى لاستعادة مكانتها ضمن مصاف القوى الكبرى و الفاعلة في النظام الدولي.

و في ظل مساعي بوتين في إستعادة الدور الروسي على الساحة الدولية ، عمل على صياغة مجموعة من المبادئ للسياسة الخارجية الروسية سُميت بـ"مبدأ بوتين " ، و من بين أهم ما جاء بها " استعادة دور روسيا بشكل تدريجي في الشرق الأوسط " ، و قد جاءت ثورات الربيع العربي التي إجتاحت المنطقة العربية أواخر عام 2010 بمثابة فرصة سانحة لها للعودة لهذه المنطقة ذات الأهمية الجيواستراتيجية .

لقد كان رد الفعل الروسي تجاه هذه الأزمات متردداً بدايةً في كل من تونس و مصر و ليبيا إلى إتخاذ مواقف حاسمة و جريئة فيما يخص الملف السوري ، ولعل مواقفها المنتهجة تجاه الملف السوري جزء كبير منها مبني على الخديعة التي تلقتها من الغرب جراء امتناعها عن التصويت في مجلس الأمن ، و منه تم فرض حضر جوي على ليبيا و تم اغتيال معمر القذافي ، مما ألقى بظلاله على المشاريع و الصفقات الروسية في ليبيا التي مُنيت بالخسارة .

إن رغبة روسيا في عدم تكرار السيناريو الليبي جعلها تقدم كل جهودها (الدبلوماسية ، الاقتصادية ، العسكرية) لحماية النظام السوري و بالتالي كي تحمي مصالحها في المنطقة ، فمن خلال تدخلها في سوريا استطاعت عرقلة مشروعين أولهما مشروع إمداد الغاز القطري التركي الأمريكي إلى أوروبا و مشروع إمداد الغاز الإيراني إلى أوروبا و على إثر هذين المشروعين كان من الممكن تقويض الدور الطاقوي الروسي تجاه أوروبا

باعتبار روسيا المورد الرئيسي لهذه الأخيرة ، و هذا على سبيل المثال لا الحصر فروسيا لها مصالح عدة في المنطقة .

كما استفادت روسيا من التراجع الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط بعد الحروب الاستباقية التي شنتها على العراق و أفغانستان تحت ذريعة " الحرب على الإرهاب" و باءت بالفشل، مما جعلها تعلن انسحابها من العراق عام 2011 و لاحقاً من أفغانستان ، و ذلك لتعيد ترتيب أولوياتها في المنطقة مع إبقاء وتيرة التدخل بأقل درجة ممكنة ، هذا التراجع قابله زيادة في النفود الروسي .

و استطاعت روسيا فرض نفسها كقوة دولية من خلال جذب الصين إلى تأييد موقفها المنتهج تجاه الملف السوري ، كما حققت نجاحاً فعلياً بتعميق علاقتها مع العديد من الدول الشرق أوسطية و التنسيق مع أطراف إقليمية مؤثرة و فاعلة في الأزمة كإيران و حزب الله و العراق ، و هناك تركيا أيضا التي استطاعت بناء تفاهمات معها على الرغم من موقفها المعارض للنظام السوري و ذلك من خلال التنسيق معها في مؤتمر أستانا ، كما أثبت السلاح الروسي نجاعته في الساحة السورية مما أثار رغبة العديد من الدول في الحصول عليه و على رأس هذه الدول نجد تركيا أحد أركان "حلف الناتو".

في ختام هذه الدراسة و التي ركزت على الموقف الروسي تجاه أزمات الربيع العربي و أثره على مكانة روسيا في النظام الدولي ، و اتخاذ الأزمة السورية كدراسة حالة ، تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- إن المتتبع لأزمات الربيع العربي واحدة تلوى الأخرى ، بدءاً بثورة الياسمين في تونس التي تكللت بسقوط نظام "زين العابدين ، ثم الثورة المصرية التي جعلت الرئيس " حسني مبارك " يرضخ للأمر الواقع و تقديم استقالته ، و هناك أيضا الحالة الليبية التي تم فيها إغتيال الرئيس " معمر القذافي " و سقوط النظام بالنهاية ، إلا الحالة السورية فقد كان الأمر مغايراً تماما فها هي الأزمة هناك تدخل عامها العاشر ولايزال النظام على أشده ، و هذا لا يتطلب حتى جهداً للتفكير حول سبب بقاءه ، فقد كان الدعم الروسي للنظام كافياً .

2- استطاعت روسيا فرض نفسها كفاعل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط ، و باتت دول المنطقة تعول على توطيد علاقاتها مع روسيا ، خصوصاً أنها أثبتت لدول العالم أنها لا تتخلى عن الدول الحليفة لها ، ليس كالغرب الذي تخلى حتى عن أقرب حليف له في منطقة الشرق الأوسط و نذكر في ذلك "نظام حسني مبارك" في مصر .

3- جاءت أزمات الربيع العربي و " الأزمة السورية " بشكل خاص لتكشف عن طموحات روسيا الاتحادية الجيوسياسية في التموضع قرب مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة ، و بعد أن كانت حلم القياصرة التقليدي باتت أمراً واقعيا بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا .

4- إتخذت روسيا من دورها الحيوي في الملف السوري نقطة إنطلاقة لتوسيع دائرة نفوذها ليس على مستوى الشرق الأوسط فحسب ، بل تعدى ذلك ليشمل منطقة شمال إفريقيا الذي يشهد فيها الدور الروسي تصاعداً إزاء الملف الليبي ، و أيضا منطقة القرن الإفريقي التي باتت تشهد تحركات روسية هي الأخرى ، و هناك طموحات روسية أيضا في التواجد العسكري على مقربة من سواحل البحر الأحمر.

5- فرضت الأزمة السورية توازنات دولية جديدة على أرض الواقع ، تمثلت في إنقسام أطراف دولية و إقليمية ما بين كتلة مؤيدة للنظام السوري و التي تقودها روسيا ، و أخرى كتلة مناهضة للنظام السوري تقودها الولايات المتحدة الأمريكية . كما تعد الأزمة السورية مثالا واضحا عن نظام الكتل الجديد ، الذي يعد بدوره من أبرز ملامح و أبعاد التغير في النظام الدولي . و ما يميزه عن سابقه خلال الحرب الباردة أن الدول المنتمية لإحدى الكتل قد ترتبط بعلاقات و تعاون و تفاهمات مع الدول في الكتلة الأخرى وفقا لتوافق مصالح الجانبين و ثلاثي استانا المشكل من روسيا و إيران و تركيا مثال واضح على ذلك .

6-إن الأزمة السورية جعلت من عودة روسيا على المسرح الدولي حقيقة ، و إن كانت و لازالت الولايات المتحدة القوة العظمى ، فإن مظاهر قوتها في التراجع خصوصا مع الصعود الروسي و الصيني ، ما ينبؤنا بتحولات ستطرأ على هيكل النظام الدولي ، لتضع حدا للأحادية القطبية ، و بداية عصر جديد يتمثل بعالم متعدد الأقطاب .

و عليه فإن الفرضية الرئيسية التي إنطلقت منها دراستنا و المتمثلة في " أصبحت روسيا الاتحادية قوة اقتصادية بطموحات جيواستراتيجية تسعى لاستعادة مكانتها الدولية مستغلة الأزمات الدولية و الثورات العربية تحديداً لتكثيف حضورها في المياه الدافئة لإحلال توازن موازي للدور الغربي" أثبتت صحتها .

قائمـــة المراجـــع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1- باستور روبرت، **رحلة قرن – كيف شكلت القوى العظمى بنية النظام الدولي الجديد** ، (تر:هاشم أحمد محمد) ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط1 ، 2010

2- بشارة عزمي ، **سورية : درب الألام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، ط1 ، 2013/08/01.

3- تمارا كاظم الأسدي و محمد غسان الشبوط ، **عاصفة التغيير– الربيع العربي – و التحولات السياسية في المنطقة** ، برلين – ألمانيا : المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتجية و السياسية و الاقتصادية ، ط1 ،2018.

4- جودة محمود خليفة، **البحث عن المكانة : روسيا بوتين و ميلاد نظام دولي جديد** ، القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، ط1 ، 2016.

5- الخفاجي جاسم حسين محمد ، **روسيا و لعبة الهيمنة على الطاقة (رؤية في الأدوار و الاستراتيجيات)** ، عمان : دار أمجد للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2018.

6- ذنون الطائي طارق محمد ، **الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد و العشرين (دراسة تحليلية في ضوء الوثائق الرسمية الروسية)**، الاردن-عمان : شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2016.

7- راشد باسم ، **المصالح المتقاربة : دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي** ، مصر: مكتبة الاسكندرية ، 2013 .

8- زيدان ناصر، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين** ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2013 .

9- السيد محمد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، ط2 ، 1989.

10- الشيخ نورهان ، **روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات**

11- الشيخ نورهان ،**صناعة القرار في روسيا و العلاقات الروسية – العربية** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998

12- عبد المالك علي صباح عبد الله ، **الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية و أثره على التوازنات الدولية (1991–2015)**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ،2017.

13- العوضي حسني عماد حسني ، **السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين** ، برلين–ألمانيا : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ط1 ، 2017.

14- قلعجية وسيم خليل ، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** . بيروت–لبنان : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، 2016.

15- مضر الإمارة لمى ، **الإستراتجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية** ، 2009.

الدوريات العلمية :

1- الأصفهاني نبيه ، (مستقبل التعاون الروسي – الإيراني في ضوء التقارب الأخير) ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد144 ، القاهرة ، أفريل 2001.

2- بهاز حسين ، (السياسة الخارجية الروسية تجاه ثورات الربيع العربي بين ازدواجية المعايير و البراغماتية السياسية) ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات** ، العدد 19 ، 2013.

3- بهلول محمد ، (استراتيجية روسيا في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بعد 2010)، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، المجلد 10 ، العدد 01 ، أفريل 2019.

4- بهلول محمد و غريب حكيم ،(استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا (2011-2018)) ، **مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية** ، العدد 2 ، 2019.

5- بوزيدي عبد الرزاق ، (التنافس الجيوبوليتيكي و الطاقوي بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا في منطقة الشرق الأوسط 2010-2016)، **مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، العدد 15 ، جانفي 2017.

6- جبار أحمد علاء ، (روسيا الاتحادية : الخروج الجديد للبحث عن دور عالمي) ، **المجلة الأكاديمية العلمية** ، العدد 57 ، 2019.

7- جبر عهد قطريب ، (دوافع الموقف الروسي من الأزمة السورية) ، **مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية** ، العدد2، 2018.

8- جمال عبد الله ، (خيارات دول الخليج لمواجهة التدخل العسكري الروسي في سوريا) ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2015/11/03.

9- الحارث محمد سبيتان الحلامة ، (التدخل العسكري الروسي في سوريا الأسباب و المآلات)، **مجلة المفكر** ، العدد 2 ، جوان2019.

10- حمشي محمد ، روسيا كقوة مراجعة للنظام الدولي ؟ ، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، العدد 9 ، جوان2016.

11- الخزرجي موفق مصطفى ، (نظرة في الأزمة السورية و مواقف الدول الكبرى) ، **مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية** ، العدد9 ، جانفي 2016 .

12- خضيرات ياسين عمر ، (مواقف القوى الدولية و الإقليمية من ثورات الربيع العربي و أثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015))، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب** ، العدد1 ، 2017.

13- الدسوقي أيمن ، (الدور الروسي في سوريا : الواقع و المآلات) ، **رؤية تركية** ، العدد 2 ، السنة 7 ،

14- السيد امين شلبي، (بوتين و سياسة روسيا الخارجية) ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد175، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، جانفي 2009 .

15- شمامة خيرالدين ، (أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا) ، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني** ، العدد 1 ، جانفي 2016.

16- الشمري ناصر حسن عبد الحسين ،(التنافس الروسي – الأمريكي في الشرق الأوسط) ، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية** ، العدد 22 ، 2018

17- الشيخ نورهان ، (الموقف الروسي من الثورات العربية رؤية تحليلية) ، **مجلة البيان** ، العدد 9 ، 2012.

18- الشيخ نورهان ،(أبعاد الموقف الروسي من الثورة السورية) ، **مجلة البيان** ، العدد10 ، 2013/12/31.

19- عامر كامل أحمد ، (التدخل الروسي في الأزمة السورية) ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، العدد 2.

20- عباس محمد صالح عباس ، (مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا "القرن الإفريقي أنموذجا ") ، **رؤية تركية** ، العدد2 ، 2018/01/01.

21- عباس محمد صالح عباس ، (مستقبل التحركات الروسية في إفريقيا ا لقرن الإفريقي أنموذجا) ، **رؤية تركية** ،العدد2 ، 2018/01/01 .

22- عزمي بشارة ، روسيا الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا و فوق كل شيء ، **مجلة سياسات عربية** ، العدد 18 ، نوفمبر 2015.

23- القيسي محمد وائل ، (أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط بعد العام 2011 على مكانة روسيا الاتحادية و دورها في النظام العالمي) ، **مجلة دراسات إقليمية** ، العدد 42 ، العراق ، اكتوبر 2019 .

24- مجدان محمد ، (سياسة روسيا الخارجية اليوم : البحث عن دور عالمي مؤثر) ، بيروت : **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، العدد 47-48 ، بيروت، 2015 .

25- **مركز عمران للدراسات الاستراتيجية** ، (التدخل العسكري الروسي المباشر في روسيا " قراءة تحليلية ") ، اكتوبر 2015 .

26- ملوكي سفيان ، (موقف السياسة الخارجية الروسية تجاه الثورات العربية مقارنة بين حالتي ليبيا و سوريا)، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية** ، العدد 9 ، 2018.

27- موسى علي الددا ، (إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط) ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد477 ، نوفمبر 2018.

28- ناصر حسن عبد الحسين الشمري ، (التنافس الروسي – الأمريكي في الشرق الأوسط) ، **مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية** ، العدد 22 ،2018.

29- نامق فكرت عبد الفتاح ، أنور كرار ناصر ، (التفاعلات الإقليمية و الدولية و الأزمة السورية)، **المجلة الأكاديمية العلمية** ، العدد 34 ،2014.

30- نزار عبد القادر ،(روسيا و الأزمة السورية مصالح جيوستراتيجية و تعقيدات مع الغرب) ، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني** ، العدد84، 2013.

31- نزار ميلاد الفورتاس ، (السياسة الروسية تجاه ليبيا بعد الربيع العربي) ، **رؤية تركية** ، العدد 2 ، 1 جوان2018.

32- الوائلي زهير حيدر جاسم ، (الاستراتيجية و السياسة الخارجية في العلاقات الروسية – الصينية)، **المجلة السياسية و الدولية**.

الرسائل العلمية:

1- مدوخ نجاة ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014-2015.

2- رواجية ماجد محمد إبراهيم ، أسباب تحول الثورات العربية بعد العام 2011 إلى العنف السياسي، مصر و اليمن انموذجا ، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية لنابلس ، فلسطين ، 2016.

3- بوزيدي عبد الرزاق ، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة : الأزمة السورية 2010-2014 ،رسالة ماجيستر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر-بسكرة- ،2015/2014.

4- الجبور سمور الفلاح ، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتين (2012-2018) (سوريا دراسة حالة) ، رسالة ماجيستر ،كلية العلوم و الآداب ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2018.

5- الشرقاوي إبراهيم ، العلاقات الروسية السورية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بين المصالح المتبادلة و الشراكة الاستراتيجية ، شهادة دبلوم في الدراسات العليا ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادراية والاقتصادية ، الجامعة اللبنانية ، 2019 .

6- نصيرة بن فاضل ، أميرة عبداوي ، (الاستراتيجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الاوسط في فترة الحراك العربي ، دراسة حالة سوريا)، مذكرة ماستر ، جامعة العربي التبسي ، 2015.

7- مرزوق جلال ، (دور الأطراف الإقليمية و الدولية في الأزمة السورية) ، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي - ، 2017 .

المواقع الإلكترونية :

1- معتز سلامة، القطب العائد : الدور الروسي في سياق إقليمي متغير ، **مجلة السياسة دولية** ، 2016 ، متاح على الرابط التالي :
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3704.aspx

2- معين عبد الحكيم ، روسيا .. بين استعادة الدور و الانفتاح على العالم ، **مجلة الوحدة الاسلامية** ، العدد 157 ، جانفي 2015 ، متاح على الرابط التالي:

http://www.wahdaislamyia.org/issues/157/mhakim.htm

3- الشيخ نورهان ، روسيا تستعيد مجدها العسكري ، **جريدة الخليج** ، 2013/10/25 متاح على الموقع التالي،

http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/934328ed

4- دكة عامر ، " الجيوش الاقوى فى العالم " ، متاح على الرابط التالي :

www.almasdr.net

5- ليلى بن هدنة ، ليبيا ضحية النزاعات الداخلية والاطماع الخارجية ، **البيان** ، دبي ، متاح على الموقع التالي :

https://www.albayan.ae/one-world/political-issues/2019-01-30-.3474082

6- محمد خلفانا لصوافي ، الازمة فى ليبيا ، خارطة الصراع وتطوراته ومسارته المستقبلية ، متاح على الموقع التالي:

http://trendsresearch.org/ar/insight/%

7- موسي مريم رياض يعقوب ، تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية الأمريكية خلال فترة بوتين واوباما، متاح على الرابط :

https://democraticac.de/?p=35126

8- سردار فاطمي ، خط الغاز الروسي التركي شريان الحياة لأوروبا و السبب الرئيسي للحرب السورية ، 2020/01/12 متاح على الرابط التالي :

https://xeber24.org/archives/233150

9- وليد عبد الحي ، محددات السياستين الروسية و الصينية من الأزمة السورية ، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 2012:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.

10- بورشفسكيا انا ، مصالح روسيا الكثيرة في سوريا ، معهد واشنطن ، متاح على الرابط :

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias

11- بوتين : مبيعات الأسلحة الروسية تضاعفت .. بفضل سوريا ، المدن ، 10 افريل 2020 متاح على الرابط التالي :

/https://www.almodon.com/arabworld/2020/4/10

12- التدخل الروسي في سوريا و حلم الوصول إلى المياه الدافئة ، تلفزيون سوريا ، 1 أكتوبر 2019:

https://www.syria.tv

13 – مصطفى شفيق علام ، حدود التمدد الروسي في الشرق الأوسط في عهد ترامب،2017، متاح على الرابط التالي :

https://futureuae.com/ar/MainPage/Item/2419/%D9%85%D9%84%D8%A1

14– احمد هاني ، اهمية سورية فى الموازين الاقليمية والدولية 30 /2016/10 ، متاح على الرابط التالي :

https://geiroon.net/archives/67753

15– آية عبد العزيز ، مسارات متراجعة – مستقبل الصراع السوري في ضوء التفاهمات الدولية ، **المركز الديمقراطي العربي** ، 2019/01/26 ، متاح على الرابط التالي :

https://democraticac.de/?p=58695

17– موسى علي الددا ، إدارة ترامب للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، **مركز دراسات الوحدة العربية** ، متاح على الرابط التالي :

https://caus.org.lb

18– شيماء البكش ،" انخرط انتهازي " الدور الروسي في القرن الإفريقي ، 2020/08/10 ، متاح على الرابط التالي:

https://marsad.ecsstudies.com/36916/

19– الملاح هدى ، الشيخ نورهان : توطيد العلاقات المصرية الروسية أربك حسابات الاتراك الأمريكان متاح على الرابط التالي :

https://www.alnaharegypt.com/444573

20– عباس الصباغ ، روسيا و الأزمة السورية ، **الميادين** ، بيروت ، 2017/03/15 ، متاح على الرابط التالي :

https://www.almayadeen.net/news/politics/

21-إسماعيل عزام ، مستعينا بـ S400 .... هكذا يقترب الدب الروسي من إحياء الحرب الباردة ! ،2018/08/31 ، متاح على الرابط التالي https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86%D8%A7

22- محمد الياسين ، الحرب الباردة الثانية في سياق الحرب السورية ، 2016/11/05 ، متاح على الرابط التالي : https://middle-east-online.com/

23- سوريا و الأمن الآوراسي ، 2019/12/23 ، متاح على الرابط التالي : https://ronahi.net/?p=57180

24- سنان حتاحت ، التصعيد الأخير في روسيا : الدوافع و الأهداف و المعوقات ، **مجلة آراء حول الخليج** ، ديسمبر 2015 : https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=3621:2015-12-28-08-51-49&catid=885:special-reports&Itemid=172

المراجع باللغة الإنجليزية :

Books :

- B.H.Liddel hart , **Strategy " The indirect approach"** , London : Faber , 1967.
- M A Smith , **Russian foreign policy 2000:the near abroad**, Conflict studies research centre , December 2000.
- Parker John W. , **Putin's Syrian gambit : sharper elbows ,bigger footprint ,stickier wicket** , Center for Strategic Research Institute for National Strategic Studies National Defense University , 1st ed , 2017.

Scientific periodicals :

- Hussain Ibrahim Qutrib , **"Useful Syria" and demographic change in Syria** , king Faisal center for Research and Islamique Studies , 2016 .
- **Ingmar Oldberg research associate** , (Russia 's great power strategy under putin and Medvedev) , No 1 ,Swedish Institute of International Affairs , 2010.

Websites :

- Iakovos alhadef , The war for the oil of Libya , 20/08/2015 : https://iakal.wordpress.com/2015/08/20/the-war-for-the-oil-of-libya/

الفـهـــرس

1- فهرس الأشكال :

رقم الفهرس	الصفحة
الشكل رقم (1) : يوضح خلفيات التدخل العسكري الروسي في سوريا	**62**
الشكل رقم (2) : يوضح الكتلة التي تضم حلفاء النظام السوري	**82**
الشكل رقم (3) : يوضح الكتلة التي تضم خصوم النظام السوري	**82**

2- فهرس الخرائط :

رقم الخريطة	الصفحة
الخريطة رقم (1) : توضح الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية	**15**

فهرس المحتويات :

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
المقدمـــــة	**1-8**
الفصل الأول: الاستراتيجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين	**10-33**
المبحث الأول: المحددات الداخلية	**12-17**
المبحث الثاني: المحددات الخارجية	**18-22**
المبحث الثالث: أهداف و خلفيات الاستراتيجية الروسية بعد مرحلة الحرب الباردة	**23-32**
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي	**35-65**
المبحث الأول: رد الفعل الروسي من ثورات المنطقة العربية	**37-48**
المبحث الثاني: مبررات الموقف الروسي من الأزمة السورية	**48-56**
المبحث الثالث: خلفيات التدخل الروسي العسكري في الأزمة	**57-64**
خلاصة الفصل	**65**
الفصل الثالث: الأزمة السورية و مكانة روسيا الدولية	**67-86**
المبحث الأول: التنسيق الروسي-الصيني تجاه الأزمة	**69-74**
المبحث الثاني:التوازن الأمريكي الروسي بعد التدخل العسكري في الأزمة	**75-80**
المبحث الثالث: مستقبل الأزمة السورية على خلفية صراع الكتل شرق/غرب	**81-86**
خلاصة الفصل	**87**
الخاتمـــــــة	**89-92**
قائمة المراجع	**94-104**
الفهرس	**105-108**

ملخص الدراسة	110–109

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع الموقف الروسي تجاه أزمات الربيع العربي و أثره على مكانة روسيا في النظام الدولي . و لهذا تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول ؛ حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الاستراتيجية الروسية منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى السلطة ، و كيف استطاع بوتين من خلال إرادته السياسية إعادة بناء الدولة الروسية و تحقيق إنتعاشة إقتصادية مكنتها من تطوير منظومتها العسكرية و بالتالي أتاحت لها إمكانية أن يصبح لها دور على الصعيدين الإقليمي و الدولي . أما في الفصل الثاني فتم التطرق إلى الموقف الروسي من الثورات العربية و الكيفية التي تجاوبت بها روسيا إزاء هذه الثورات عامة و الثورة في سوريا خاصة ، بالإضافة إلى التطرق لخلفيات التدخل العسكري الروسي في سوريا الذي تم في سبتمبر 2015 و الآثار المترتبة عنه . و فيما يخص الفصل الثالث فتم التعرض إلى الأزمة السورية و أثرها على مكانة روسيا الدولية من خلال موقفها المنتهج إزاء الأزمة ، كما قمنا باستشراف مستقبل الأزمة السورية في ظل التوازنات الدولية الجديدة التي فرضتها.

و أخيراً تم التوصل إلى أن روسيا الاتحادية أصبحت قوة اقتصادية بطموحات جيواستراتيجية تسعى لاستعادة مكانتها الدولية مستغلة الأزمات الدولية و الثورات العربية تحديداً لتكثيف حضورها في المياه الدافئة لإحلال توازن موازي للدور الغربي.

The abstract:

This study aims to trace the Russian position towards the crises of the Arab Spring and its impact on Russia's position in the World Order. For this reason, the study was divided into three chapters; In the first chapter we discussed about the Russian Strategy since Vladimir Putin came to power, and how he managed through his political will to rebuild the Russian state, and achieve economic recovery that enabled it to develop its military system, and thus allowed it to have a role at the regional and international levels. And for the second chapter, we discussed about the Russian position on the Arab revolutions, and the manner in which Russia responded to these revolutions in general and the revolution in Syria in particular, we also talked about the consequences of the Russian military intervention in Syria that took place in September 2015, and its implications. With regard to the third chapter, we dealt with Syrian crisis and its impact on Russia's international position through its position towards the crisis, we also foresaw the future of the Syrian crisis in the light of the new international balances its imposed.

Finally, it was concluded that the Russian Federation has become an economic power with geostrategic ambitions seeking to regain its international position, by taking advantage of the international crises and Arab spring revolutions in particular, to intensify its presence in warm-waters, to bring about a parallel balance to the Western role.